جامعة 08 ماي 1945 –قالمة-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

# دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة المالية الراهنة دراسة في الأداء

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر نظام جديد –LMD – في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية

إعداد الطلبة:
هنية عسلوج

إشراف الدكتور
عبد النور ناجي

لجنة المناقشة

| الاسم واللقب | الجامعة الأصلية | الصفة |
|---|---|---|
| د.عبد اللطيف بوروبي | جامعة منتوري *قسنطينة* | رئيسا |
| أ.د عبد النور ناجي | جامعة باجي مختار* عنابة* | مشرفا ومقررا |
| د.جمال منصر | جامعة باجي مختار* عنابة | عضوا مناقشا |

السنة الجامعية 2013/2012

## شكر وتقدير

قال تعالى:" ولئن شكرتم لأزيدنكم "

صدق الله العظيم .

نشكر الله العلي القدير العظيم، الذي كان معنا في كل خطوة في إنجاز هذا العمل وعلى نعمة الصبر التي أنعم بها علينا لإتمامه .

كما لا يفوتنا شرف الوفاء و الاعتراف بالجميل بعد أن خصنا عملنا هذا بتوفيق وعون من الله أستاذنا الفاضل " عبد النور ناجي" ، الذي أحيا فينا تحدي الذات و الصعاب لتحقيق ما نطمح إليه دون أن تفارقه البسمة ما جعلنا لا ننحني أمام الصعوبات التي واجهتنا . . . .

شكرا لجميع أساتذتنا الأفاضل على مجهوداتهم المبذولة طوال مسار تكويننا . . . . .

للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة لهذه المذكرة على قبولهم بأن يكونوا جزءا من هذا العمل مما يساهم في إثرائه .

شكر خاص إلى السيد فخر الجزائر الثائر بأفكاره واستراتيجياته ضد أعداء الوطن في الداخل والخارج، اليسد الخبير والمحلل الاستراتيجي في قضايا الإرهاب السيد "علي زاوي"، الذي كان له واسع الفضل في هذا العمل والذي شرفنا بحضوره كضيف شرف في هذا اللقاء العلمي . . .

# الإهداء

ما كان بالأمس حلم أصبح اليوم حقيقة. . .نهدي ثمرة جهدنا هذا . . . .

إلى ضحايا العمل الإجرامي بالقاعدة الصناعية بتقنتورين. . . وجميع الغيورين على الجزائر الحبيبة. . .

إلى جميع إطارات وطلبة قسم المدرسة العليا للشرطة –العقيد علي تونسي–

"هنية" و "لعلى"

**الخطة:**

**مقدمة:**

**الفصل الأول: الدبلوماسية الجزائرية دراسة في المحددات و المضمون :**

المبحث الأول: المحددات الداخلية و الخارجية للدبلوماسية الجزائرية

المطلب الاول: المحددات الداخلية للدبلوماسية الجزائرية:

المطلب الثاني: المحددات الخارجية:

المبحث الثاني: بحث في مفاهيم ومضامين الدبلوماسية الجزائرية:

المطلب الأول : مراحل الدبلوماسية الجزائرية:

المطلب الثاني: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية:

المطلب الثالث: أجهزة صنع الدبلوماسية الجزائرية:

الفرع الأول: دور المؤسسة الرئاسية و المؤسسة العسكرية في صنع السياسة الخارجية الجزائرية

الفرع الثاني: دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة الخارجية الجزائرية.

**الفصل الثاني : الأهمية الجيواستراتيجية للساحل الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية:**

المبحث الأول : الساحل الإفريقي دراسة :جيوسياسية و اقتصادية :

المطلب الأول : الإطار الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي وتأثيره على طبيعة الدولة و المجتمع:

الفرع الأول : الموقع الجغرافي للساحل الافريقي والوضع السياسي:

الفرع الثاني : الوضع السياسي لدول الساحل الإفريقي :

الفرع الثالث : الوضع الاقتصادي لدول الساحل الإفريقي :

المطلب الثاني : الوضع الجيو _امني في دول الساحل الافريقي:

الفرع الأول : الإرهاب و الجريمة المنظمة :

الفرع الثاني: الهجرة غير الشرعية:

الفرع الثالث :التجارة بالبشر و السلاح:

الفرع الرابع : الأزمات الداخلية

المبحث الثاني: التجاذبات الإستراتجية في منطقة الساحل الإفريقي وتأثيرها على السياسة الخارجيةالجزائرية:

المطلب الأول: التجاذبات الإستراتجية للدول الإقليمية.

المطلب الثاني: التجاذبات الإستراتيجية للقوى الأجنبية في منطقة الساحل الإفريقي:

المبحث الثالث : جمهورية مالي دراسة جيو سياسية و جيو أمنية:

المطلب الأول : مالي : مقاربة جيو سياسية:

الفرع الأول: الموقع الجغرافي لجمهورية مالي:

الفرع الثاني : طبيعة المجتمع في جمهورية مالي:

الفرع الثالث:الوضع السياسي والاقتصادي في جمهورية مالي:

المطلب الثاني : مالي :مقاربة جيو أمنية:

الفرع الأول : التحديدات الأمنية لدولة مالي :

الفرع الثاني: جذور أزمة الطوارق و أطرافها:

**الفصل الثالث : تعامل الدبلوماسية الجزائرية مع الأزمة المالية الراهنة :**

المبحث الأول : الدبلوماسية الجزائرية والحل السلمي السياسي وموقف الكبرى من الأزمة في مالي:

المطلب الأول : المقاربة الجزائرية السلمية لحل الأزمة في مالي :

المطلب الثاني : مواقف القوى الكبرى الأجنبية والإقليمية لتسوية الأزمة في مالي :

المبحث الثاني: تطور موقف الدبلوماسية الجزائرية من الأزمة وتداعياتها

المطلب الأول: أسباب ودوافع تغير موقف الجزائر نحو الحل العسكري

المطلب الثاني: تداعيات الخيار العسكري على المستوى الإقليمي والدولي

المبحث الثالث: سيناريوهات الوضع في مالي بعد التدخل العسكري الفرنسي:

المطلب الأول: استمرار الصراع و عدم الحسم العسكري في مالي :

المطلب الثاني : تنسيق الجهود الدبلوماسية لدول الجوار و تهدئة الأوضاع :

المطلب الثالث : تحالف الجماعات الإرهابية و انهيار الدولة المالية :

**خاتمة.**

# المقدمة

**مقدمة :**

أثرت التحولات التي شهدها العالم، بعد نهاية الحرب الباردة بانهيار المعسكر الشرقي على مجريات العلاقات الدولية وعلى توجهات السياسة الخارجية والدبلوماسية للوحدات السياسية، حيث أصبحت العلاقات بين الدول أكثر تداخل و ترابط على مستوى مختلف المجالات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية...إلخ.

وفي هذا الصدد تبرز الدبلوماسية الجزائرية التي عرفت عودة قوية إلى الساحة الدولية و تحديدا سنة 1999، مقارنة بفترة الركود التي عرفتها الجزائر أثناء الأزمة الداخلية التي شهدتها انطلاقا من أحداث أكتوبر 1988، وصولا إلى انفجار الوضع الداخلي سنة 1992.

ونظرا لشساعة الإقليم الجغرافي للدولة الجزائرية و طول حدوده و وجود روابط جيو–سياسية، سوسيو–ثقافية، سوسيو–اقتصادية، اثنية وغيرها بينها بين الفضاء الإفريقي غير المستقر سعت الجزائر إلى استرجاع مكانتها على مستوى القارة الإفريقية بعد تحكمها في الوضع الداخلي و إعادة بعث نشاطها الخارجي من خلال تبني مختلف قضايا القارة من نزاعات و مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية.

تكمن مبررات تبني الدبلوماسية الجزائرية حل النزاعات الإفريقية إلى المكانة الجيوسياسية الإمكانيات التي تتوفر لديها، ما جعلها تبذل مجهودات جبارة من أجل خلق دبلوماسية قوية تتناسب مع مكانتها في المنطقة و تدعم حضورها الفعال و أداءها الدبلوماسي المتميز لوضع بصماتها من جهة، ولتحقيق مكاسب تخدم مصالحها و قضاياها من جهة أخرى، خاصة في الوقت الذي لا زالت فيه القارة الإفريقية تتخبط في المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتدخل العسكري خاصة بعد الحرب الليبية الأخيرة والأزمة المالية الراهنة، حيث وجدت الجزائر نفسها أمام خيار الإطار المؤسساتي الذي يتيح لها فرصة تأكيد و ترسيخ دورها الدبلوماسي الذي سمح لها ببروز الجانب البراغماتي في مبادئها.

وتأتي دراستنا من أجل معرفة درجة تفاعل الدبلوماسية الجزائرية مع محيطها الإقليمي والعالمي، وكذا فهم المحددات الأساسية للسياسة الخارجية الجزائر خاصة في ظل التحولات و التغيرات السياسية والدبلوماسية التي شهدها العالم بعد الحرب الباردة و خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001،

وفي الأخير نحاول تقييم المسار الدبلوماسية الجزائري في الفترة الأخيرة خاصة في ظل الأزمة المالية الراهنة.

**التعريف بالموضوع :**

تكتسي الدبلوماسية اليوم أهمية بالغة في اللعبة السياسية، إذ تحتل الموقع البارز و الأساسي في مسار تطور الحياة السياسية، وتبرز أهمية موضوع الدبلوماسية من خلال التحولات والتطورات والتغيرات التي يشهدها العالم، ففي خضم هذه المعطيات الجديدة التي تشهدها العلاقات الدولية أصبحت الدبلوماسية

الأداة الأساسية في إعداد وتنفيذ سياسة الدول الخارجية وهي المدخل الأساسي الذي يتم من خلاله تحقيق سياسة السلم و الحرب.

وفي هذا السياق تبرز الدبلوماسية الجزائرية التي تمتاز بمبادئ ثابتة استطاعت أن تؤثر في مجريات الأحداث الدولية، خاصة أثناء الثورة التحريرية ومن العشرية السوداء التي شهدتها الجزائر في فترة التسعينات، والذي جعلها تحظى باعتراف دولي في مجال مكافحة الإرهاب حيث شكلت الدبلوماسية الجزائرية بالنسب, للعديد من دول الجنوب في فترات معينة نموذجا يقتدى به.

وانطلاقا من هذا، فقد سعت الدبلوماسية الجزائرية إلى الأخذ على عاتقها قضايا القارة الإفريقية التي تشكل العمق الإستراتيجي لها في مختلف المجالات، ففي الجبهة الجنوبية عملت على تسوية النزاعات الداخلية في مالي من خلال أزمة 1990-1996) و أزمة 2006،أين كان دور الدبلوماسية الجزائرية إيجابيا من خلال تسوية النزاع بين الحكومة المالية المتمردين الطوارق رغم محاولة عدد من الأطراف إضعافه، وصولا إلى الأزمة الراهنة التي تعتبر إحدى تجليات سقوط النظام الليبي السابق بقيادة " **العقيد معمر القذافي**" و محاولتها حلها عن طريق اعتمادها على مقاربة سياسية سلمية انتهت في الأخير بتطور الموقف الجزائري إلى العكس.

**أهمية الموضوع :**

تكمن أهمية الموضوع في محاولة استقراء الأحداث المحيطة بالمجال الإقليمي للجزائر انطلاقا من المبادئ التي تحكم توجهاتها تجاه التهديدات القادمة من العمق الإفريقي كقضايا الإرهاب و الجريمة المنظمة، وخاصة أزمة الطوارق في منطقة الساحل وخاصة دولة مالي خاصة بعد سقوط " **القذافي**" جعل المنطقة سوق لانتقال الأسلحة إلى يد الجماعات الإرهابية في مالي، مع إبراز تداعياتها على الدبلوماسية الجزائرية المتبعة في حل القضايا الإفريقية و المتصفة بالثبات في المواقف.

حيث تعتبر الجزائر دولة حديثة البناء السياسي لمؤسسات الدولة إلا أنها تمكنت من احتلال الريادة في الجنوب والعالم العربي من خلال سياستها الخارجية و دبلوماسيتها الموجهة التي تحكمها مبادئ ثابتة بالاضافة إلى كونها أكبر قوة عسكرية و اقتصادية في المنطقة. وهذا من خلال تتبع مسار إعادة بعث النشاط الدبلوماسي للجزائر من أجل استرجاع المكانة التي فقدتها خلال العشرية السوداء.

كما أن تطور الأحداث و تسارعها خلال العامين الماضيين ( 2011و2012 ) من ثورات عربية وانتفاضات شعبية في دول الجوار خاصة تونس و ليبيا... يحتم علينا إبراز الدور المحوري الذي تلعبه الدبلوماسية الجزائرية في الدائرة الإفريقية، خاصة بعد أن توسعت دائرة الخطر و زيادة التربص الأجنبي بالمنطقة. أيضا فما تعيشه مالي الآن بعد انقلاب مالي بداية العام 2012 بين قبائل الطوارق و الحكومة المالية و الذي أدى إلى إعلان كيان أزوادي وتنامي تحالف الجماعات الإجرامية، جعل الدبلوماسية الجزائرية تتأثر بكل ما يجري حولها مشكلة بذلك العديد من السيناريوهات المحتملة لمستقبل الدبلوماسية الجزائرية والريادة الجزائرية في الدائرة الإفريقية.

**الحدود الزمانية و المكانية للدراسة**

**الحدود الزمانية للدراسة :**

يرجع تاريخ الوساطة الدبلوماسية الجزائرية في تسوية الأزمة المالية إلى أول مشكل وقع بين قبائل الطوارق و الحكومة المالية سنة 1962، و قد تابعت الجزائر هذا القضية باهتمام كبير حيث عالجت النزاعات الداخلية المالية سنوات التسعينات و سنة 2006، وصولا إلى الأزمة المالية الراهنة و التي تمثل المجال الزمني لدراستنا، حيث تتمثل حدود الإشكالية الزمنية في الفترة الممتدة من تاريخ الانقلاب العسكري في مالي جانفي 2012 إلى غاية تاريخ التدخل العسكري الفرنسي بتاريخ فيفري 2013، أين سعت الدبلوماسية الجزائرية إلى محاولة وضع مقاربة أمنية سلمية شاملة للدولة المالية ثم الوقوف على التطور في الموقف الجزائري.

**الحدود المكانية للدراسة :**

تنحصر الحدود المكانية للدراسة في الدائرة الإفريقية بصفة عامة ومنطقة الساحل الإفريقي بصفة خاصة الذي تعرف أغلب دوله توترات و تهديدات أمنية معقدة.

وقد ارتكزت دراستنا على وجه الخصوص في دول الميدان خاصة الجزائر و مالي، كون الأولى هي الوسيط الدبلوماسي الأول في تسوية الأزمة المالية، والثانية هي المتضرر الرئيسي من الأحداث الجارية على أراضيها.

إن الاعتماد على دراسة الوضع الجيوسياسي والجيوأمني لكل من منطقة الساحل الإفريقي بصفة عامة و دولة مالي بصفة خاصة يسهل من عملية الإحاطة بجوانب وأسباب الصراع المالي و تحركات الدبلوماسية الجزائرية.

**أسباب اختيار الموضوع :**

تكمن وراء كل عمل سواء كان أكاديمي أم لا، أسباب دافعة نحو القيام به، و نحن كباحثين أكاديمين كانت لنا أسباب ذاتية و أخرى موضوعية دفعت بنا نحو دراسة موضوع " **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة المالية الراهنة : دراسة في الأداء** " لإخراجه في هذ القالب و ترجع هذه الأسباب إلى :

الأسباب الذاتية : أولا و هي رغبتنا في العمل تحت إشراف الأستاذ الدكتور " **عبد النور ناجي** "، الذي شجعنا كثيرا لإختيار هذا العمل على الرغم من حداثته و ذلك تحفيزا منه لنا على بذل جهدنا و تفريغ قدراتنا. ثانيا الرغبة في معرفة الحركيات الأساسية و الديناميكيات التي تحكم عمل الدبلوماسية الجزائرية.

الأسباب الموضوعية : تكمن في أهمية الموضوع في حد ذاته حيث يعد موضوعا حيويا من حيث الجوانب المحيطة به من جهة و حداثة الموضوع من جهة أخرى و الذي يعتبر الشغل الشاغل لرأي العام العالمي خاصة و أن الموضوع يرتبط بتداعيات عام 2011 خاصة ما خلفته الحرب الليبية من انتشار للأسلحة في المنطقة و خاصة في مالي وتحالف الجماعات الإرهابية والإجرامية، كما يركز على دور الجزائر في حل الأزمة و تداعياتها على الأمن الجزائري من خلال محاولة الدول الكبرى و على رأسها فرنسا جر الجزائر إلى حرب ضبابية غير واضحة المعالم في مالي،ويؤكد على أنّ العلاقات الدولية لا تحكمها المبادئ بل المصالح ما يدفع الدبلوماسية الجزائرية إلى ضرورة تغيير سياساتها بما يتماشى مع مصالحها، وأنّ التدخل العسكري من المستحيل أن يؤدي إلى تحسين الأوضاع بل العكس.

**إشكالية الدراسة :**

مكنت العودة القوية للدبلوماسية الجزائرية بعد العشرية السوداء، الجزائر من استرجاع مكانتها واعتبارها أحد الركائز الأساسية المساهمة في التوصل و لو إلى حلول مؤقتة في مختلف القضايا الإفريقية، الأمر الذي يفرض عليها تفعيل دبلوماسيتها من أجل تحقيق مكاسب تعكس القدرات التي تتمتع بها.

ونظرا لوقوع الجزائر في ساحل أزماتي، خاصة مع الحدود مع دولة مالي، وتخوف الجزائر من امتداد الأزمة المالية إلى الداخل في ظل المطالب الطارقية بالانفصال، تسعى الدبلوماسية الجزائرية إلى محاولة احتواء الأزمة و تطويقها.

وانطلاقا من هذا نصيغ الإشكالية التالية :

إلى أي مدى استطاعت الجزائر أن تكيف دبلوماسيتها في ظل التحولات والتغيرات الراهنة من أجل تسوية الأزمة المالية الراهنة ؟

وللإحاطة بهذه الإشكالية نطرح التساؤلات التالية :

ماهي محددات ومبادئ الدبلوماسية الجزائرية ؟

ماهي التحديات والتهديدات الأمنية التي تواجه منطقة الساحل الإفريقي ؟

ما هي المؤشرات التي يمكن أن تتحكم وتقيس مدى خطورة مشكلة الطوارق على استقرار مالي ومكانة الدبلوماسية الجزائرية في المنطقة ؟

ما هي تداعيات تطور الأزمة في مالي على تغير الموقف الجزائري نحو الحل العسكري ؟ ثم كيف أثر التدخل على العسكري على مسار الأزمة والمنطقة ؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية و الأسئلة الفرعية وضعنا الفرضيات التالية :

الجزائر فاعل إقليمي رئيسي في وضع الترتيبات الأمنية الإقليمية.

تحتل منطقة الساحل الإفريقي مكانة استراتيجية في السياسة الخارجية الجزائرية.

التغيرات والتحولات الإقليمية الجديدة في العالم بصفة عامة ومنطقة الساحل بصفة خاصة دفعت الجزائر إلى تغيير مبادئ سياستها الخارجية للحفاظ على مكانتها و دورها الريادي في إفريقيا.

إن البنيان الاجتماعي الهش والمعقد و صعوبة تنظيم السلطة عزز من أسباب التدخل في منطقة الساحل بصفة عامة و في دولة مالي بصفة خاصة عقب الحرب الليبية الأخيرة.

**أدبيات الدراسة :**

الملاحظ عند البحث في موضوع " **دورالدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة المالية الراهنة:دراسة في الأداء**"، هو قلة الدراسات التي تناولت الموضوع رغم ما تشهده المنطقة من تطورات وتغيرات متكررة و مستمرة إلا أن هناك بعضا منها :

**الكتب:**

التنبكتي، **الطوارق عائدون لنثور**"، (منشورات منظمة تامانوت ) : تناول فيه المؤلف معاناة الطوارق مع أنظمة الحكم التي يعيشون في ظلها، من خلال التطرق إلى واقعهم و أصولهم و ربط العلاقة التي تجمع قبائل الطوارق مع الدول التي تحويهم.

التنبكتي،"**الطوارق 2، الساحل المخيف** "،(منشورات منظمة تامانوت) : وهو عبارة عن جزء ثان للكتاب السابق، تناول فيه الباحث اهتمام العالم بمنطقة الساحل الإفريقي بعد أن كانت مهمشة و مغيبة عن الأجندة العالمية، وقد جاء هذا الإهتمام حسب الباحث إلى الحرب المستمرة التي تشهدها قبائل الطوارق ضد أنظمة الحكم خاصة في مالي و النيجر و لتحذيرات و التخوفات الأمريكية والجزائرية من قيام تحالف بين الجماعات الإسلامية و قبائل الطوارق.

**2.الرسائل العلمية :**

سمية قادري،"**سياسة الجزائر الخارجية في منطقة الساحل الإفريقي 2003_2013** " (جامعة الجزائر :مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: دراسات إقليمية، 2011-2012)، تناولت فيها الباحثة دراسة السلوك الخارجي للجزائر انطلاقا من التهديدات الأمنية القادمة من الجنوب لا سيما التطورات الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي وخصوصا بعد الانقلاب في مالي، كما تعرضت الباحثة لمختلف التحديات والتهديدات الأمنية التي تعرقل مسار السياسة الخارجية الجزائرية كالإرهاب والجريمة المنظمة.

أمينة مزيان إيجر:" **التحول البراغماتي في السياسة الخارجية الجزائرية دراسة في العوامل و المتغيرات** "،( جامعة الجزائر :مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية 2009_2010)، حيث تعرضت الباحثة إلى البعد البراغماتي في السياسة الخارجية وقدمت تحليل حول

دور العوامل المؤثرة في عملية تحول السياسة الخارجية بالتركيز على المتغيرات الداخلية والخارجية خاصة البيئة الإقليمية، وكيفية تأثير هذه التطورات على توجهات السياسة الخارجية إضافة إلى إظهار أهم المبادئ الموجهة للسياسة الخارجية.

حسام حمزة،"**الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**"،( جامعة باتنة:مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية 2010_2011 )، تطرق من خلالها الباحث إلى ارتباطات الأمن الجزائري بالدوائر الجيوسياسية المغاربية العربية الاسلامية والمتوسطية والإفريقية والدور الريادي للجزائر في حل المشاكل المحيطة بها من جميع الجهات والتحديات التي تهدد المكانة الجزائرية خاصة من جراء المنافسة الأجنبية.

بالاضافة إلى اعتمادنا على الصحف الوطنية والدولية التي تحدثت في الموضوع إلى جانب الاعتماد على مقابلات تلفزيونية وحصص إخبارية عالجت قضية تعامل الدبلوماسية الجزائرية مع الأزمة الراهنة في مالي.

**السياق النظري و المنهجي للدراسة ( المقاربات و المناهج ) :**

**1. المقاربات :**

يعكس الموضوع تغير الموقف الجزائري من الأزمة المالية الراهنة التي تتسم بالتعقيد، والتي أثرت على نوع الأطر النظرية المستخدمة لدراسة المشكلة البحثية المقدمة في إطار هذا الموضوع، وبالتالي فإنّ المقاربات النظرية المستعملة في موضوعنا هي :

**المقاربة الجيوسياسية و المقاربة الأمنية :** التي تساعدنا على معرفة العوامل المتحكمة في عملية توجيه الدبلوماسية الجزائرية، أيضا دراسة الواقع الجغرافي وتأثيره على سياسة الدولة وكذا من خلال تسليط الضوء على الحالة الأمنية التي تعيشها منطقة الساحل الإفريقي بصفة عامة ودولة مالي بصفة خاصة قبل وبعد التدخل الفرنسي.

**مقاربة الأمن الإقليمي:** والمقصود به كل ماله تأثير على مجريات الأحداث في الدولة إيجابا أو سلبا جراء ما يحدث في إقليم الدولة التي يحيط بها[1]. وعليه كان من الطبيعي أن تتأثر الدبلوماسية الجزائرية بما يحدث في نطاقها الجغرافي من توترات واضطرابات مما قد يضطرها إلى تغيير مبادئها بما يتماشى ومصالحها وأهدافها، خصوصا وأنها تقع في ساحل أزماتي مهدد بالتدخل العسكري الأجنبي.

**مقاربة الأمن الإنساني:** وظفنا مقاربة الأمن الإنساني من أجل إبراز حالة الأمن الإنساني في منطقة الساحل الإفريقي، والذي من شأنه أن يعطي المبرر القوي للتدخل الأجنبي تحت غطاء تلبية وتحقيق متطلبات الأمن الإنساني في المنطقة كما حدث في ليبيا.

**مقاربة النزاعات الإثنية** : وذلك من خلال التطرق إلى مسببات النزعة العدائية أو الأعمال العنيفة التي تلجأ إليها الجماعات الإثنية وخاصة قبائل الطوارق في مالي.

---

[1] محمد عزيز شكري،"**الأحلاف و التكتلات في السياسة العالمية**"،(الكويت :سلسلة عالم المعرفة،العدد07،1978)،ص 12.

**مقاربة ليبرالية :** من خلال البحث في سياسات واستراتيجيات القوى الإقليمية والقوى الكبرى في تحقيق مصالحها الحيوية.

**مقاربة بنائية :** من خلال تبني منهجية متكاملة بالنظر إلى التحديات الأمنية في مالي.

**المناهج :**

يعرف المنهج بأنه الطريق الذي يعتمده الباحث في إنجاز موضوعه[2]، وقد اعتمدنا في هذا الموضوع على استخدام مجموعة من المناهج المتكاملة و هي:

**المنهج التاريخي:** وقد استخدمناه من خلال تتبع مسار تطور الدبلوماسية الجزائرية عبر مختلف مراحلها الزمنية منذ الثورة التحريرية إلى الآن من أجل معرفة الثابت والمتغير فيها في ظل الأحداث المتواصلة في الدائرة الإفريقية التي تمثل العمق الاستراتيجي لتحركها، أيضا عند التطرق إلى تطور الأزمة المالية قبل و بعد التدخل العسكري.

**المنهج الوظيفي:** وذلك عند الحديث عن الدور الذي تقوم به الدول والمرتبط بالطابع السلوكي الوظيفي الذي يقوم به صناع القرار من أجل تتبع دور أجهزة صنع القرار في الجزائر في التعامل مع المشكلات الداخلية والخارجية.

**المنهج المقارن :** ذلك أن موضوعنا يستدعي المقارنة بين دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة المالية الراهنة بتطور موقفها من الرفض للحل العسكري إلى القبول به.

**منهج تفكيكي– تركيبي :** من خلال دراسة معطيات المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي بصفة عامة ودولة مالي بصفة خاصة وتأثيرها على الاستقرار الإقليمي.

**الإطار المفاهيمي للدراسة( المفاهيم الأساسية ) :**

لقد إعتمدنا في سياق إعدادنا لهذا العمل على مجموعة من المفاهيم الأساسية التي تكرر توظيفها في جميع سياقات العمل تقريبا و هي :

**السياسة الخارجية :**

يمكن فهم السياسة الخارجية لدولة ما على أنها :**الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول**"[3]، وهي تنطلق من فلسفة نظامها السياسي الداخلي ومصالحها، ومن هنا يعتبر السلوك السياسي لأي دولة موجها لتحقيق غايات سياسية للدول تجاه غيرها،أو أنها منهج العمل الواعي course of action، الذي يعتمده الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بهدف تثبيت موقف دولي أو تغييره في النظام الدولي بما يتفق والأهداف المحددة[4].أو هي كما ذهب اليه " **والترليبرمان**" **Liberman**

---

[2] عبد النور ناجي، **"منهجية البحث السياسي"**،(عمان:داراليازوعي العلمية للنشر والتوزيع،طبعة عربية،2011)،ص126.

[3] محمد السيد سليم،**"تحليل السياسة الخارجية"**،( القاهرة: مركز البحوث و الدراسات الاستراتيجية,ط1 عام،1989)،ص 136.

[4]محمد ثامر كامل،" الدبلوماسية **المعاصرة وإستراتيجية إدارة المفاوضات"**، (الأردن:دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط01، 2000)، ص75.

Walter":"**العمل على إيجاد القوانين بين الالتزام الخارجي لدولة ما والقوة التي تستلزم لتنفيذ هذا الالتزام**[5]".

وعليه فالسياسة الخارجية، هي سلوك سياسي يعبر به عن إرادة الدولة ومصالحها تجاه غيرها من الدول او الوحدات السياسية، خلال فترة زمنية معينة ولتحقيق أهداف محددة. ومنه فالاختلاف بين الدبلوماسية والسياسة الخارجية، هو كون الأخيرة تضعها المؤسسات الدستورية في الدولة ممثلة في رئيس الدولة و الوحدات القرارية المتخصصة تعبيرا عن إرادة الشعب ومصالحه، أما الدبلوماسية فهي أداة تنفيذ السياسة الخارجية وتحقيق أهدافها [6].

وعليه، فرسم السياسة الخارجية هو انعكاس لقرارات سياسية تعتمدها السياسة الخارجية.

**الدبلوماسية:**

يعرفها الدكتور"**عدنان البكري**":**إن الدبلوماسية هي عملية سياسية تستخدمها الدولة في تنفيذ سياساتها الخارجية وفي تعاملها مع الدول والأشخاص الدوليين الاخرين وإدارة علاقاتها الرسمية مع بعضها البعض ضمن النظام الدولي**([7])". وعليه فالدبلوماسية هي عملية سياسية ترتبط مباشرة بإدارة وتوجيه العلاقات الخارجية للدول والشعوب بما يخدم مصالحها، وهي تعبير ن العلاقات الدولية في مستواها السياسي القائم على مجموعة القواعد والأعراف الدولية الهادفة إلى تنظيم التعامل بين أشخاص القانون الدولي.

**الطوارق:**

تشيع كتابة الاسم "طوارق" في عدد من الدول العربية، ويُكتب في أخرى "توارق"، وبالبحث في أصل الكلمة، تشير المراجع إلى أنها التسمية التي أطلقها العرب على شعب أمازيغ الصحراء الكبرى من دون أن تحدّد هذه المراجع مصدر التسمية بصورةٍ قطعيّة، إذ هناك روايتان منتشرتان؛ إحداهما تقول إنّ التسمية تحريف لعبارة "توارك" – أي المتروكون أو التاركون – باللغة العربية، والثانية تشير إلى ارتباط التسمية بمدينة "تارقة" (تعني باللغة الأمازيغية: الساقية) في منطقة "فزّان" في جنوب ليبيا التي يُعتقد أنّ الطوارق ينحدرون منها.. و يجدر هنا أن نذكر أنّ "الطوارق" يسمّون أنفسهم "كَلْ تاماشاك" (أو "من يتكلّمون "تماشاك" وهي النطق الطوارقي لاسم لغة "تمازيغت" أي الأمازيغية) وينتشر الطوارق في خمس دول إفريقيا هي : ليبيا، النيجر،الجزائر، مالي و بوركينافاسو.

**الإرهاب الدولي:**

الإرهاب بشكل عام هو" أي عمل يتم فيه استخدام القوة بشكل غير شرعي،أو العنف أو التهديد باستخدامه بغية تحقيق أغراض سياسية، وهو بذلك يتعدى العمل المخالف للقوانين الداخلية أو يخالف. مبادئ وقواعد

---

[5] ناظم عبد الواحد, الجاسور, مرجع سابق, ص 355.

[6] علاء أبو عامر،" **الوظيفة الدبلوماسية نشأتها مؤسساتها قواعدها قوانينها**" ( الأردن:دار الشروق للنشر والتوزيع،ط1 عام 2000)، ص 35.

[7] عطا محمد صالح زهرة،"**في النظرية الدبلوماسية**"، ( عمان:دار مجدلاوي للنشر والتوزيع),ص 13.

القانون الدولي وبذلك يصبغ بالصبغة الدولية"، **أما الإرهاب الدولي فيعرف على أنه:**" الإرهاب الذي تتوافر له الصفة الدولية في احد عناصره ومكوناته، وذلك عندما يكون احد الأطراف دوليا سواء أشخاصا أو أشياء أو عندما يكون الهدف دوليا، جنسيات المشاركين في الفعل الإرهابي أو تباين جنسية الضحية عن جنسية مرتكبي الفعل الإرهابي يخضع لسيادة دولة ليست هي الدولة التي تنتمي إليها مرتكبوا الجريمة الإرهابية، أو وقوع الفعل الإرهابي ضد وسائل نقل دولية كالطائرات والسفن...الخاو تجاوز الأثر المترتب عن العمل الإرهابي نطاق الدولة الواحدة[8].

**الجريمة المنظمة:**

تعد الجريمة المنظمة صورة من صور الجرائم،لكن ما يميزها هو أنها تأتي نتيجة العمل إجرامي منظم وتمتاز بوجود زعامات مؤثرة وفاعلة وأعضاء منظمين تقوم بأعمال إجرامية لتحقيق مكاسب ذاتية ومنافع مادية([9]). وللوصول إلى هذه المكاسب تلجأ إلى العديد من الوسائل كالنصب والاحتيال والتزوير والترهيب...إلخ.

**السيناريو:**

السيناريو وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، مع توضيح لملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي، وذلك انطلاقاً من الوضع الراهن أو من وضع ابتدائي مفترض، عن طريق جملة من المؤشرات ويضمن السيناريو ثلاث مسارات :

خطي: ويقصد به استمرار الوضع على حاله دون حدوث تغيير.

إصلاحي: وهو قائم وفق المعطيات و هو صورة مستقبلية لتحسن الأوضاع.

جذري أو تغييري: ويقصد به حدوث تغيير كلي على الأوضاع المطروحة أمامنا

**تقسيم الموضوع:**

وللتفصيل في الموضوع لتسهيل معرفة أهم الأفكار التي يحملها فقد قمنا بتقسيم الموضوع إلى ثلاث فصول :

الفصل الأول موسوم ب: **الدبلوماسية الجزائرية : دراسة في المحددات، المضمون والأهداف :** عالجنا فيه بالتحليل الإطار النظري للدبلوماسية الجزائرية انطلاقا من المحددات التي تحكم مبادئها وتوجه أهدافها خلال مراحل تطورها منذ الثورة التحريرية مرورا بالعشرية السوداء و صولا إلى ما هي عليه الآن، أيضا التركيز على أجهزة صنع القرار والتركيز على الجهة المسؤولة عنه.

الفصل الثاني موسوم ب : **الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي في الساسة الخارجية الجزائرية والقوى الكبرى:** أين أبرزنا الاهتمام الجزائري و الدولي بمنطقة الساحل الإفريقي والتي كانت

---

[8] محمد عرب الموسوي، **"مفهوم الارهاب الدولي،"** **مجلة الحوار المتمدن**، العدد3013، متوفر على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=216

[9] عبد السلام خليفة الشاوش،**الارهاب والعلاقات العربية الغربية**،(عمان :دار جزيرة للنشر والتوزيع ط1،2008)،ص 256.

مهمشة إلى وقت قريب انطلاقا من مصالح براغماتية تحكم السلوك الخارجي لهذه القوى، كما تناولنا بالدراسة الوضع الجيوسياسي و الجيوأمني لهذه المنطقة بصفة عامة، ودولة مالي بصفة خاصة كونها تمثل المجال المكاني الفعلي للدراسة و الوقوف على أهم أسباب الصراع فيها.

أما الفصل الثالث والموسوم ب : **تعامل الدبلوماسية الجزائرية مع الأزمة المالية الراهنة وسيناريوهات التدخل العسكري :** عرضنا فيه بالتحليل كيفية تعامل الدبلوماسية الجزائرية مع التطورات الحاصلة في الأزمة المالية و سعيها إلى تسويتها انطلاقا من مقاربة أمنية سلمية تفاوضية انطلاقا من "مبدأ الوحدة الترابية للدول" والوقوف عند أسباب تغييرها لموقفها السلمي إلى النقيض، أيضا الحديث عن السيناريوهات المحتملة للتدخل العسكري الفرنسي في المنطقة ومختلف التهديدات و التحديات الأمنية التي تنجم عنه.

**صعوبات الدراسة :**

لا يخلو أي عمل أكاديمي من الصعوبات كونه مجموعة من الأفكار والفكرة هي عدوة الباحث، وتتجلى الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث هو قلة إن لم نقل ندرة المراجع الدراسات البحثية فيه كونه موضوع حديث يتضمن شقه الأول بداية عام 2012 تاريخ إعلان إقليم أزوادي مستقل، و في شقه الأخر فيفري 2013 تاريخ التدخل العسكري الفرنسي في مالي والذي لا يبعد عن تاريخ مناقشة هذا الموضوع إلا ثلاث أشهر خاصة فيما يتعلق بتداعيات التدخل العسكري على الوضع الأمني الإقليمي والعالمي على حد سواء.

فكل المراجع التي تشير إلى هذا الموضوع لا تعدو أن تكون مقالات صحفية أو دراسات لمركز الجزيرة للدراسات، أو نشرات أخبار ومقالات صحفية في عدد من الجرائد الوطنية والدولية بالإضافة إلى ضيق الوقت الذي لم يتعد شهرين ما من شأنه أن يجعل الدراسة ناقصة في بعض الجوانب.

# الفصل الأول:

## الدبلوماسية الجزائرية دراسة في المحددات والمضمون

**الفصل الأول: الدبلوماسية الجزائرية دراسة في المحددات والمضمون:**

تربط الدول علاقات مع محيطها الخارجي تسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف تحدد نمط السلوك والطريقة التي تنتهجها، حيث تعتمد الدول في سياساتها الخارجية على عدة أدوات لتوجيه أفعالها من بينها الدبلوماسية

تكتسي الدبلوماسية اليوم أهمية بالغة إذ تحتل الموقع البارز والأساسي في مسار تطور العلاقات الدولية، وتبرز أهمية موضوع الدبلوماسية في أواخر هذا القرن، من خلال التحولات التطورات والتغيرات التي يشهدها العالم، مما يتطلب معالجتها في كل مراحلها وأبعادها التاريخية.

وقد برزت الجزائر منذ الثورة التحريرية كفاعل دبلوماسي قوي في فضاءاتها الجيو–سياسية: المغاربية، الإفريقية، المتوسطية والعربية الإسلامية الأمر الذي جعل الجزائر تعمل على تفعيل دبلوماسيتها في ظل ما يحدث من تفاعلات أمنية في دوائرها الجيو–سياسية وما ينجر عنها من تهديدات، أين لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا فاعلا في الدفاع عن القضايا العربية والإفريقية.

وتأسيسا على هذا كان علينا البحث في المصادر والدوافع الموجهة للدبلوماسية الجزائرية من خلال البحث في المحددات الداخلية والخارجية المتحكمة في توجيه سلوكها بالإضافة إلى البحث في المبادئ وأجهزة صنع القرار السيادي لمعرفة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

وذالك بالإجابة على السؤال التالي :

**ما هي المحددات و المبادئ التي تحكم الدبلوماسية الجزائرية ؟**

**المبحث الأول: المحددات الداخلية و الخارجية للدبلوماسية الجزائرية:**

تعتبر الجزائر من بين الدول الضاربة في التاريخ وذات الأهمية الجيواستراتيجة الأمر الذي جعلها تحظى بأهمية كبيرة نظرا لارتباطها مع فضاءات جيوسياسية متعددة التي شكلت لها معالم ومسار تحركها في الفضاء الدولي وتطمح للعب ادوار ريادية كقوة صاعدة خاصة على المستوى الإقليمي وهده الدوائر هي: الدائرة المغاربية، المتوسطية، والإفريقية والعربية الإسلامية، حيث لا يمكن الحديث عن الدبلوماسية الجزائرية دون الإشارة إلى أهم المحددات التي رسمت معالمها وكذا ربطها بهده الدوائر الأمنية بالنسبة للجزائر، هذا الارتباط جعل الجزائر تعمل على تفعيل دبلوماسيتها.

لذا سنحاول هنا الإلمام بأهم المحددات التي شكلت عبر التاريخ مسار الدبلوماسية الجزائرية وتوجيهها وأهم المبادئ التي قامت عليها وأجهزة صنعها من خلال:

**المطلب الأول: المحددات الداخلية للدبلوماسية الجزائرية:**

يتضمن هذا المحدد جميع العناصر المكونة لجغرافية الدولة من الموقع و المساحة و التضاريس والمناخ....و تؤثر هذه المحددات في السياسة الخارجية للدولة سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، كالعنصر البشري شخصية صنّاع القرار وتأثير هذه الأخيرة على خصائص الشخصية القومية وكيفية و يمكن إيجاز هذه المحددات في:

يعد العامل الجغرافي أحد العوامل الأساسية في تحديد حجم الدولة ومكانتها في سلم ترتيب الدول على الصعيد الخارجي، فالدولة التي تتمتع بموقع إستراتيجي تعتبر أكثر فعالية وتأثير في مجريات الأحداث الدولية من تلك التي تقع في إقليم يتميز بالأزمات السياسية والتوترات الأمنية[10].

وعلى هذا الأساس، نجد أنّ البعد الجغرافي لكل دولة هو من العوامل المحددة لقوة الدولة أو ضعفها ومدى تأثيرها وتأثرها بالسياسة الدولية القائمة في ظل وجود النزاعات الدولية كظاهرة أصلية في العلاقات الدولية سواء كانت النزاعات حدودية أو داخلية أهلية أو حتى حيوية طبيعية.

وتعد الجزائر من بين دول العالم التي أهلها موقعها الجغرافي الإستراتيجي المتميز من أن تكون محل أطماع الدول الكبرى عبر التاريخ، كما أهلها هذا الموقع كذلك في لعب أدوار عالمية هامة، حيث تقع وسط شمال غرب القارة الافريقية بين خطي طول 09° غرب خط غرينيتش و12°شرقه، وبين دائرتي عرض 19° و 37° شمالا، وهي بهذا تعد همزة وصل بين بين قارات أربع : إفريقيا، أوروبا،أسيا وأوروبا، و تربط بين الضفة الشمالية والجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط. وتتقاطع الجزائر مع سبع دول تشكل مجال تحركها الإقليمي لعدة دوائر وهي :الدائرة المغاربية، الإفريقية، المتوسطية، والعربية الإسلامية، وهذه الدول هي: من الشرق: تونس (965 كم)، و ليبيا (982 كم)، و من الغرب: المغرب (42 كم)، ومن الجنوب: النيجر( 956 كم) ومالي (1376 كم)، أمّا شمالا فيحدّها الساحل المطل عن البحر الأبيض المتوسط على امتداد ( 1200 كم).

تبلغ مساحة الجزائر حوالي 2.381,741 كم، وهي بهذا تحتل المرتبة العاشرة عالميا من حيث المساحة، والمرتبة الأولى في إفريقيا والعالم العربي، بعدما تم انفصال جنوب السودان عن دولة السودان يوم : 09 جويلية 2011.

وهي بهذا تقدر بحوالي 8% من مساحة القارة الإفريقية الإجمالية.

أما انعكاس الموقع الجغرافي على سلوكها الخارجي، فيمكن القول بأن اتساع المساحة الجغرافية وفر للدولة عمقا استراتيجيا، كما أثّرت التضاريس الجغرافية في مركزها الدولي وفي نوعية التهديدات التي يمكن أن توجه إليها وهذا يعد عنصرا أخر من عناصر قوة الجزائر[11].

---

[10] محمد السيد سليم،مرجع سابق،ص 136.

[11] محمد قجالي، "**ضبط الحدود الاقليمية للدول ومبدا حسن الجوار الحالة الجزائرية التونسية**"،( جامعة الجزائر:رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية تخصص قانون دولي، 1990)، ص 296.

إلا أن مرحلة ما بعد الاستقلال عرفت فيها الجزائر جملة من التوترات والاضطرابات والااستقرار من قبل دول الجوار نتيجة حدودها التي تقدر إجمالا حوالي 7388 كم، وخاصة مع تونس والمغرب حيث سعت الدولة الجزائرية إلى وضع مبادئ وصياغة اتفاقيات ثنائية لتسوية المشاكل الحدودية. وتحقيقا لهدف الحفاظ على السيادة الوطنية الكاملة غلا أنّها تعاني اليوم من نفس المشكل خاصة من الجنوب وبدرجة أخطر من سابقتها لأن التهديد تغيرت صوره وفقا للتحيات الأمنية المعاصرة[12].

إنّ الامتداد الجغرافي الكبير والعمق الاستراتيجي للجزائر منحها موارد طبيعية لا بأس بها خاصة النفط، إلا أنّ هناك سؤال يطرح نفسه و هو : كيف تؤثر هذه الموارد على توجيه سياسات الدول ؟

فاعتماد الجزائر على النفط فقط والذي يعد من المصادر غير المتجددة القابلة للنفاذ في أي وقت خاصة مع ما يشهده العالم من تطورات و تغيّرات مناخية لا يوفر للجزائر هامشا للحركة في السياسة الخارجية نتيجة الفائض الذي تجنيه عند ارتفاع أسعاره، ما دامت عاجزة عن تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، لأنّ من شأن أي حصار عليها أن يؤدي إلى انهيار اقتصادها، خاصة في ظل عدم وجود اقتصاد قوي قادر على تحويل الموارد الأولية إلى منتجات نتيجة اعتمادها الكبير على الاستيراد([13]).و هذا ما لايمكنه أن يلبي مطالب السكان الذين هم في تزايد مستمر، حيث تصل نسبة السكان في الجزائر حوالي أكثر من 36,6 مليون نسمة حسب احصائيات فيفري 2010، وما يزيد الأمر تعقيدا هو عدم التوازن في التوزيع الديمغرافي، حيث يعيش أكثر من 94% من السكان في المناطق الشمالية، والتي تمثل مساحتها 17% فقط من مساحة الجزائر[14].

وقد يترتب على سوء التوزيع السكاني أثار سلبية أثناء اتخاذ القرارات شواء على المستوى الداخلي و الخارجي، و لهذا قامت وزارة البيئة و تهيئة الإقليم بإعداد مخطط لمعالجة الظاهرة يسمى "المخطط الوطني لتهيئة الإقليم"يهدف إلى إعادة ديناميكية للتوزيع السكاني والبناء العمراني بما يضمن التوازن بين جميع الولايات[15].

إلى جانب هذا تعتبر الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الجزائري الهامة، حيث تمثل البعد الذاتي والاجتماعي للعملية السياسية، كما أنها تلعب دورا هاما في وضع حدود عامة للاختيارات السياسية

---

[12] ايمان بن عمر، مرجع سابق، ص 27

[13] سليم العايب،"**الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**"،(جامعة باتنة:رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية،تخصص : علاقات دولية2011)،ص 15.

[14] موسوعة ويكيبيديا الحرة ,"الجزائر", على الرابط: http : //wwww/wikipedia.

[15] سمية قادري، "**سياسة الجزائر الخارجية في منطقة الساحل الإفريقي 2003_2012**",(جامعة الجزائر:رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص:دراسات إقليمية،2012)، ص 39.

المتاحة للقائد السياسي، حيث يحمل المجتمع الجزائري فكرة سلبية عن التدخل الخارجي نتيجة لما تركه الاستعمار الفرنسي من اثر سلبي في أذهانه، وهذا ما سبب له حساسية حول مسألة إرسال الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية حتى لو تعلق الأمر بعمليات حفظ وبناء السلام، أو التدخلات في النزاعات الداخلية قصد مساعدة المجتمعات المشتتة [16].

وعلى هذا، فالثقافة السياسية الجزائرية مستمدة من تجربته مع الاستعمار الفرنسي، والتي شكلت له أسس معالم تحركه، ومنه تقييد حرية صانع القرار الخارجي الجزائري إلى حد ما في اتخاذ القرار الخارجي، كما تعتبر عامل مؤثر في التوجه العام للسياسة الخارجية للجزائر.

تعد هذه الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري ناتجة أساسا عن التجانس المتميز من وحدة اللغة والدين والثقافة، وهذا ما كان سببا في فشل جميع المحاولات الفرنسية في خلق أسباب الفرقة والشتات داخل المجتمع الجزائري[17].

أما بالنسبة للمحدد العسكري،فيمكن القول بشأنه أن الجزائر من الدول المتوسطة التطور في المجال العسكري وهذا راجع إلى عدم تمكنها من إنتاج أسلحة تزوّد بها قواتها الحربية دون اللجوء إلى الاستيراد، حيث تنفق الدولة مبالغ مالية طائلة في التجهيزات العسكرية، ولذلك فإن عدم قدرة الجزائر على تحقيق اكتفاء ذاتي وعدم وجود اقتصاد قوي قادر _كما سبق أن اشرنا_ على تحويل الموارد الأولية إلى منتجات واعتمادها على الاستيراد بشكل كبير من شانه أن يحد السلوك الجزائري الخارجي، فلا يمكنها تجهيز قوة عسكرية معتبرة للتدخل في أي نزاع داخلي أو اثني، أو إرسال قوة عسكرية لحفظ السلام مثلا في إفريقيا دون اللجوء إلى الاستيراد[18].

**المطلب الثاني: المحددات الخارجية:**

يؤثر النطق الدولي على السياسة الخارجية للدول بشكل متفاوت تبعا لطبيعته فإذا كان النسق الدولي ذو طبيعة قطبية يترك هامشا من الحركة والمناورة للوحدات السياسية إلا أن هذا الهامش قد ينكمش إذا كان هذا النسق الدولي مبني على الأحادية القطبية، أين تكون السياسة الخارجية للدول الأخرى تسيير وفق مصالح وحدود ترسمها الدولة الزعيمة.

---

[16] سليم, العايب, ص 19.

[17] وهيبة دالع،"**دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2006**"،(جامعة الجزائر:مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2007-2008)،ص 15.

[18] سمية قادري، مرجع سابق،ص 105.

وهذا ما يفسر الحركة التي عرفتها الساسة الخارجية، ففي ظل الثنائية القطبية وصلت السياسة الخارجية إلى حد الرواج في العالم الثالث عن طريق دعمها لحركات التحرر ماديا ودبلوماسيا، رغم أن الجزائر تعتبر من الدول المتوسطة الحجم والإمكانيات بصفة عامة[19]، وبعد تراجع قوة الاتحاد السوفياتي سابقا أدى إلى إعادة صيانة بيان النسق الدولي وقوة نظام أحادي القطبية، وهذا ما أدى بدوره غلى تقليص هامش الحركية التي كانت تتمتع بها الجزائر، وبذلك انكمشت سياستها الخارجية.[20]

وإذا كان البعض يعتقد أن زعيمة العالم الولايات المتحدة الأمريكية باتت تفرض قيودا كثيرة تحد من نشاط الدول وتحدد تصرفاتها وسلوكياتها، خاصة في إطار القيم الليبرالية والديمقراطية، وبالتالي تدفع إلى ديمقراطية الأنظمة السياسية فإن البعض يرى ذلك لا يتعدى مستوى الشعارات والخطابات الرسمية، حيث أن هذه الظروف الدولية الجديدة لا تدفع بحق عملية الديمقراطية إلى أقصى مداها.

حيث تشير الأوضاع الدولية الجديدة التي أفرزها عالم ما بعد الحرب الباردة سوف تؤدي غلى فرض نمط قيمي واحد يمس جميع مجالات الحياة، وهو مثابة النموذج الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية غلى فرضه على أوسع نطاق ممكن في أرجاء العالم.

هذا النموذج يتضمن في جانبه السياسي الديمقراطية الليبرالية بكل أبعادها من حكم راشد، المشاركة السياسية، التداول على السلطة واحترام حقوق الإنسان والحريات الفردية.[21]

وأن الدول غير الديمقراطية ما عليها إلا الانصياع والخضوع لهذا النموذج تحت شعار "غما معنا أو ضدنا"خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وبالتالي يمكننا الحديث عن مزيد من الديمقراطية بالنسبة لهذه الدول وعلى رأسها الجزائر، وضمنيا يعني ذلك الاتجاه نحو التراجع عن الشخصية.

وجاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 لتؤكد أن قضية الديمقراطية ليست ضمن أولويات الغربية في تعاملاتها الخارجية ولقد اعتبرت هذه الأحداث جزءا من ظاهرة عالمية "الإرهاب" يمكن أن تمس أمن واستقرار الدول وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي اعتبرت مكافحته أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها سياستها الخارجية بعد هذه الأحداث، ويتمثل جزء من مكافحته في دعم الحكومات والأنظمة التي مسها الإرهاب كالجزائر مثلا و حمايتها من السقوط في أيدي المتطرفين.

---

[19] سمية قادري، مرجع سابق، ص11.

[20] علي تابليت، **"السياسة الخارجية الجزائرية والنظام الدولي الجديد"**، **المجلة جزائرية للعلوم السياسية والإعلامية**، (العدد 02،2003)، ص ص 296، 297.

[21] عبد الكريم كيبش، **"نحو نظام عالمي جديد"، مجلة السياسة الإنسانية**، (العدد 17، جوان 2002)،ص16.

**المبحث الثاني: بحث في مفاهيم ومضامين الدبلوماسية الجزائرية:**

لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا هاما أن لم نقل رئيسا أثناء الثورة التحريرية في استرجاع الجزائر سيادتها، والعمل على إسماع صوتها في مختلف المحافل الدولية حول المسائل الجوهرية التي تشغل العالم. وقد ظهر هذا جليا من خلال السياسة الخارجية التي رسمتها الجزائر ذات المنطلقات المؤسسة والأهداف الواضحة التي رسمت وحددت فيها أولويات ودوائر التحرك الاستراتيجي، أين تميّزت بالاهتمام المتزايد في المحيط الإقليمي للمنظومة السياسية الخارجية الجزائرية.

وانطلاقا من هذا سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى أهم مراحل الدبلوماسية الجزائرية ومبادئها وأجهزة صنعها.

**المطلب الأول : مراحل الدبلوماسية الجزائرية:**

مرت الدبلوماسية الجزائرية بعدة مراحل، حيث عرف الأداء الدبلوماسي الجزائري نشاطا كبيرا جعل الجزائر تحظى بالحضور القوي والأداء المتميّز في المحافل الدولية والإقليمية، وتتمثل هذه المراحل في:

- **الدبلوماسية الهجومية:**

يمكن تقسيمها بدورها إلى ثلاث فترات، امتدت ما بين 1965_1968، 1968_1975 و 1979_1988، عملت الدبلوماسية الجزائرية فيها على التعاطي مع المعطيات السياسية الدولي والتأقلم معها ثم توظيفها قدر الإمكان.

وقد كانت أهم مرحلة هجومية للدبلوماسية الجزائرية، في عهد الرئيس الراحل " **هواري بومدين**" مابين سنوات 1968_1975، حيث عرفت رواجا كبيرا و حضورا قويا، وأصبحت فيه الجزائر سيدة العالم الثالث مؤثرة في صنع قراراته[22]، حيث أصبح قرار تأميم المحروقات في فيفري 1971 مدرسة لدى كل الدول المنتجة والمصدرة للمواد الأولية[23].

ففي هذه المرحلة، شهدت الجزائر نشاطا دبلوماسيا ودورا ايجابيا فعالا بين دول العالم الثالث خاصة[24]، ويرجع هذا الرواج إلى نجاح الثورة التحريرية ليس على المستوى الداخلي فحسب بل على المستوى الدولي، بالإضافة إلى قوة شخصية الرئيس "**هواري بومدين**" وطموحاته بلعب الجزائر للأدوار

---

[22] محمد بوعشة:"**الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى في القرن الإفريقي و إدارة الحرب الإثيوبية_الايريتيرية**"،( بيروت:دار الجيل للنشر و التوزيع،ط 01،عام2004)،ص ص 32_33.

[23] نفس المرجع،ص 35.

[24] إيمان بن عمر،مرجع سابق،ص 21.

الكبرى على الساحة الدولية، وكذا فاعلية الجهاز الدبلوماسي التي نعود إلى أيام الثورة التحريرية، حتى أن الملك المغربي الراحل " **الحسن الثاني**" صرّح بأن :"**الجزائر في تحركاتها في المنطقة تريد أن تلعب دور بروسيا في المغرب العربي**[25]"، وهذا دليل على تخوفه من تبوأ الجزائر للمكانة الريادية في المنطقة.

في هذا السياق، وصف كثير من الدبلوماسيين الأفارقة حيث ومنذ استقلالها عام 1962 شكلت الدبلوماسية الجزائرية محطة هامة لا يمكن تجاهلها في احتواء عديد القضايا الخلافية إقليميا ودوليا. فقد وقفت إلى جانب قضايا التحرر من شرق المعمورة إلى غربها ومن جنوبها إلى شمالها وكان لها دور فاعل في تحرير العديد من دول العالم حتى سماها الرئيس الجنوب إفريقي الأسبق "**نيلسون مانديلا**":" "**بقبلة الثوار**"[26]، كما وصفها آخرون بأنها:"**دولة امبريالية ذات نمط خاص**"، تريد أن تكون حلقة وصل بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف، بغرض تحصيل مكاسب معنوية وأخرى اقتصادية.

ومن أهم انجازات الدبلوماسية الجزائرية على سبيل المثال : مساعيها الحميدة في تسوية التي سمحت بتسوية الخلاف المغربي _الموريتاني عام 1969، وحالت دون تأزم الوضع بين تونس وليبيا عام 1974[27].

وقد استطاعت الدبلوماسية الجزائرية أن تلج إلى العديد من الدول المحافظة، بشان قضية الصحراء الغربية خلال الفترة مابين 1979_1988، هذا وقد عملت خلال الثمانينات على موازنة علاقاتها بين المعسكرين الشرقي والغربي. وتعد زيارة الرئيس الراحل"**الشاذلي بن جديد**" لواشنطن عام 1985 ثم زيارته لموسكو عام 1986 وتوقيعه مسوّدة تعاون بين البلدين تتويجا لهذا الهدف[28].

- **الدبلوماسية الدفاعية:**

وتنقسم إلى أربعة مراحل، حيث جاءت **المرحلة الأولى** بعد انقلاب العقيد "**هواري بومدين**" على الرئيس الراجل "**احمد بن بلة**" بتاريخ 19 جوان 1965، وتعد هذه المرحلة مرحلة تحسين صورة الجزائر الدولية. وقد امتدت من عام 1965_1968.

أما **المرحلة الثانية**، فقد تميّزت بتداعيات أزمة الصحراء الغربية، وقد امتدت مابين 1975_1979 أين عملت الجزائر على زيادة نشاطها الدبلوماسي لصالح هذه القضية، إلا أنها وجدت نفسها في عزلة دوليه تجاه الدفاع عنها، والتي برزت بشكل جلي في مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة لإفريقية،

---

[25] صالح بن القبي، "**الدبلوماسية الجزائرية بين الامس و اليوم ومحاضرات اخرى**"،(منشورات AENP )،ص 25.

[26] كريم جمال: "**الأسس والمعايير والمبادئ التي تقوم عليها الدبلوماسية الجزائرية**"، على الرابط: http://www.alnahar.net

[27] محمد حمام :"**الدبلوماسية الجزائرية إلى أين؟**" على الرابط:.www.algerian_vision.com

[28] سليمان الرياشي و وآخرون:"**الأزمة الجزائرية:الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**". (مجلة:المستقبل العربي،العدد 11)،ص 158

الذي انعقد بالخرطوم عام 1977، خاصة وأنّ فرنسا عملت على محاصرة جهودها، والضغط على الدول الإفريقية_الفرانكفونية من أجل تأييدهم للطرح المغربي بخصوص هذه القضية.

ثم جاءت **المرحلة الثالثة** بين سنوات 1988_1999، حيث كانت السياسة الخارجية الجزائرية عبارة عن ردّ فعل[29] و نتيجة الفترة الصعبة التي عاشتها الجزائر سنوات العشرية السوداء، حيث كان الجهاز الدبلوماسي يعمل جاهدا من أجل تحسين صورة الجزائر في الخارج بعدما شوهها الإرهاب[30].

وقد كان لهيمنة العالم الرأسمالي انعكاس كبير على الجزائر، حيث لم تستطع التأقلم مع هذه التطوّرات فتأثرت بتلك التوازنات داخل مجتمعها، وفي إطار علاقتها مع العالم الخارجي[31]. هذا ما جعل الجزائر في ظل التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة تعيد النظر في سياستها الخارجية.

إلّا أنّ هذه المرحلة قد انبثقت منها مرحلة جديدة من مراحل دبلوماسيتها، بدأت مع مجيء الرئيس الحالي "**عبد العزيز بوتفليقة**" عام 1999. أطلق عليها اسم" الدبلوماسية الهجومية_الدفاعية. ففي هذه المرحلة سجلت الدبلوماسية الجزائرية عودة قوية لافتة للنظر على الساحة الدولية، وكان نجاح وساطتها في حل عدد من القضايا واتخاذ مواقف شجاعة وحازمة في قضايا أخرى مؤشرا قويا على قدرات الدبلوماسية الجزائرية في صناعة حراك دولي، وهي القدرات نفسها التي سبق أن صنعت مجد الدبلوماسية الجزائرية[32].

**المطلب الثاني: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية**

تسعى الوحدات السياسية إلى وضع مبادئ لسياستها الخارجية من أجل تحقيق أهدافها الداخلية والخارجية و تحصين أمنها القومي، وتختلف هذه المبادئ وقد تتشارك في بعضها من وحدة سياسية لأخرى حسب الأهداف والمصالح، نجد الدبلوماسية الجزائرية تقوم بدورها على مجموعة من المبادئ تضمنتها مواثيق الأمم المتحدة، الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية. وتتمثل مبادئ الدبلوماسية الجزائرية في :

- **مبدأ حسن الجوار:**

يعني إجمالا وفي آن واحد إنهاء النزاعات الإقليمية وإقامة تعاون جهوي عبر الحدود، كما أعلن عنه الرئيس الراحل" **الشاذلي بن جيد**" في خطابه للأمة يوم 20 ديسمبر 1980، وإلذي جاء

---

[29] محمد.بوعشة,مرجع سابق،ص ص 35_40.

[30] محمد حمام،مرجع سابق.

[31] محمد بوعشة،"**الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية**"،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط02،عام1999)،ص 176.

[32] إيمان بن عمر، مرجع سابق، ص 24.

فيه:"...**على المستوى الجهوي فإنّ الجزائر التي تعتبر جزء من المغرب العربي وتنتمي كذلك إلى مجموعة الدول الصحراوية، فإنها تسهر على تحقيق مبادئ حسن الجوار الايجابي...**"[33]. لقد أولت الجزائر لمبدأ حسن الجوار مضمونا خاصا يحمل تصوّرها لعلاقاتها مع محيطها، حيث أطلقت عليه"مبدأ حسن الجوار الإيجابي، حسبما جاء على لسان رئيسها، والذي حدد في ذات السياق الفرق بين حسن الجوار البسيط وحسن الجوار الإيجابي حيث يقول: ". ..**إنّ حسن الجوار البسيط الذي يعني مجرد عدم الاعتداء و تفادي التدخل في الشؤون الداخلية ليس كافيا في حد ذاته كضمان للاستقرار والوفاق، ولابد من أن نعطيه التفسير الإيجابي الذي يعني إقامة تعاون مثمر لصالح الشعوب و التكامل في المصالح لفائدة البلدان المعنية والتنسيق المستمر لكل القضايا التي تهم المنطقة بوجه خاص..**"[34].

وعليه فإنّ مبدأ حسن الجوار حسب الرؤية الجزائرية لا يهدف فقط إلى تطبيق مبادئ حسن الجوار بشكل إيجابي والاكتفاء بمجرّد التقيّد بمبادئ الحفاظ على السلم بين الدول المجاورة، وإنّما يعني ضرورة العمل والسهر على تنمية السلم بين دول الجوار، وفتح قنوات الاتصال والحوار والتشاور من أجل حل كل الخلافات وعوامل سوء التفاهم التي يمكن أن تنشأ بين الدول المجاورة[35].

- **مبدأ التعاون:**

سعت الجزائر منذ استقلالها عام 1962 إلى إيجاد سبل التعاون مع الدول المستقلة حديثا، حيث يعتبر مبدأ التعاون عامل توازن لها. ويقوم هذا المبدأ على بعث تعاون ثقافي أو جهوي لصالح أطرافه عبر الحدود عن طريق إيجاد صيغ التشاور والحوار قصد تدعيم وتنمية علاقات الجوار بين المجموعات المحلية أو السلطات الإقليمية التابعة لدولتين متجاورتين أو أكث، ويشمل كذلك على إبرام معاهدات واتفاقيات ضرورية لهذا الغرض[36].

وقد وقّعت الجزائر على جملة من الاتفاقيات تطبيقا لهذا المبدأ منها : اتفاقيات الإخاء والتعاون، مع كل الدول المجاورة ما عدا المغرب في نهاية الستينات، وقد تجلى تطبيق هذا المبدأ بصفة كبيرة بين الجزائر وتونس حيث ارتكزت جهود البلدين على تنمية الوحدات الصناعية المتواجدة في المنطقة الحدودية

---

[33] إبراهيم سعادة، "**الجزائر والأمن الإقليمي**"،(جامعة الجزائر:رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية،تخصص:قانون دولي وعلاقات دولية)،ص09.

[34] سمية قادري،مرجع سابق،ص15.

[35] محمد قجال،مرجع سابق،ص 399.

[36] سليم العايب،مرجع سابق،ص 30.

للبدين مع انجاز مشاريع صناعية أخرى في إطار مخطط تنمية هذه المناطق[37].ففي ميدان الطاقة تم انجاز خط توزيع الغاز الجزائري إلى تونس، ومد هذا المشروع ليشمل مستقبلا المناطق الغربية من الجماهيرية الليبية عبر تونس، وفي الميدان الصناعي، تم إنشاء 09 شركات جزائرية تونسية ذات الاقتصاد المختلط، أمّا في الميدان التجاري والمالي فقد تمت إنجازات عدّة أهمها: إنشاء بنك التعاون للمغرب العربي والإعفاء الجمركي لكل المنتوجات الوطنية في الاتجاهين[38].

- **مبدأ التسوية السلمية للنزاعات:**

بذلت الجزائر جهودها في حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية حتى قبل نيلها الاستقلال، حيث كانت ولازالت ترفض استعمال القوة وتدعو إلى التعاون وحل النزاعات سواء في إطار التفاوض المباشر أو في إطار المنظمات الإقليمية، أو عند الاقتضاء اللجوء إلى القضاء أو التحكيم أو المنظمات العالمية[39]، حيث نصت المادة 89 من الدستور الجزائري على: "**تتمتع الجمهورية الجزائرية طبقا لمواثيق الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية عن الالتجاء للحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها، وتبذل جهدها لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية**"[40].

- **مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:**

تنص المادة 90 من الدستور الجزائري على: "**وفاء لمبادئ عدم الانحياز وأهدافه، تناضل الجزائر من أجل السلم والتعايش السلمي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول**"[41].وقد طبقت الجزائر مبدأ عدم التدخل سواء على مستوى المنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها انطلاقا من تصوّرها أنّ الدولية أو في علاقاتها الثنائية.

وهي بذلك تعتبر من بين الدول الدائمة والملتزمة بمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها، وانطلاقا من تصوّرها أن الدول المجاورة يمكن أن تؤثر وتتأثر بما يجري حولها، خاصة إذا كانت الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير متجانسة فيها، وهي من خلال هذا المبدأ تسعى إلى تأسيس علاقات حسن الجوار.

---

[37] محمد قجال،مرجع سابق،ص 280.
[38] سليم العايب،مرجع سابق،ص 31.
[39] نفس الرجع،ص33.
[40] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
[41] نفس المرجع.

- **مبدأ إحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار:**

نادت الجزائر بتكريس مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار لما يمثله هذا المبدأ من الحفاظ على الأمن القومي والإقليمي، هذا مادفعت به طبيعة العلاقات الدولية من أجل الدفاع عن الوحدة الترابية، وذلك أنّ إعادة رسم الحدود سيدخل افريقيا كلّها وليس الجزائر فقط في صراعات وحروب لانهاية لها داخل كل دولة نفسها ومع الدول الأخرى[42]، حيث تنص المادة 91 من الدستور الجزائري على : "**لا يجوز البتة التنازل عن أي جزء من التراب الوطني**"[43].حيث تعتبر الجزائر هذا المبدأ من أهم الضمانات لدعم مبادئ حسن الجوار الإيجابي، لذلك سعت إلى ضبط حدودها مع الدول المجاورة.

- **مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها :**

تنص المادة 92 من الدستور الجزائري على أنه : ". ..**يشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل تحرّرها السياسي والاقتصادي من أجل حقها في تقرير المصير و الاستقلال بعدا أساسيا للسياسة الوطنية**"[44]. فوفق التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار، يعد الوقوف غلى جانب حركات التحرر قصد تحقيق تعزيز المصير لشعوبها عنصرا مهما، حيث استمدت الجزائر هذا المبدأ من نضالها الطويل ضد الاستعمار في سبيل الحصول على حق تقرير المصير قبيل وأثناء الثورة التحريرية، حيث تعد الجزائر بلد متضامن دون شرط مع حركات التحرر عبر العالم[45].

وقد مارست الجزائر مبدآ الشعوب في تقرير مصيرها، مع كل من موريتانيا عندما أراد المغرب احتواءها، ومع تونس ضد المحاولات الأجنبية لاستعمارها انطلاقا من نظرتها لمستقبل المنطقة سياسيا واقتصاديا[46]. وهو ما أكده الدكتور "**محند برقوق**" رئيس معهد الدراسات الإستراتيجية والسياسية والأمنية بمعهد العلوم السياسية الذي قال: " **أن الدبلوماسية الجزائرية جاءت أساسا في سياق مخاض عسير لتصفية الاستعمار في الجزائر، في وقت كرس فيه استقلال الجزائر منطق التفاوض على الاستقلال** بناء على تغيير موازين القوى بفعل الثورة التحريرية مما خلق مجموعة من المبادئ حددت عالم تحركها وطبيعة عملها[47]"، ولخصها الدكتور "**برقوق**" في[48] :

---

[42]سمية قادري،مرجع سايق, ص 18.
[43]دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
[44]نفس المرجع.
[45]سليم العايب، مرجع سابق, ص 31.
[46]محمد قجالي، مرجع سايق , ص 309.
[47]كريم جمال، **الاسس والمعايير التي تقوم عليها الدبلوماسية الجزائرية**، مرجع سابق.

- ✓ _ مبدأ الدعم غير المشروط لحق الشعوب في تقرير مصيرها.
- ✓ _ الدفاع عن القضايا العادلة و العدالة بسم القانون الدولي.
- ✓ _ مقاربة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول مع الإقرار بمبدأ الاستقرار الداخلي للدول.

كما تجدر الإشارة إلى أن الدبلوماسية الجزائرية وفق المنظور الأمني تربط أي تحرك بالمعايير القانونية الدبلوماسية التالية[49]:

- ✓ _تفضل الجزائر دبلوماسية الفعل Action diplomacy على دبلوماسية التصريحات أو القول، وهي تتحرك دائما وفق هذا الإطار العام في حالات الاستقرار أو حالة التأزم في العلاقات مع الجوار.
- ✓ _ ترى الجزائر أن في تعاطيها السياسي مع الفضاء الإفريقي كلفة اقتصادية وسياسية، يجب دفع فاتورتها ضمان استقرارها.

وقد نجحت الجزائر في إدارة هذه العلاقات وتجنب أنواع التمزق ودعوات الانفصال وحافظت على كيانها الموحد، ما جعل القوى الكبرى مجبرة على قبول منطقها في التصدي لما يعرف بظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة، فهي تعتمد على توجه استراتيجي قائم على منظورين[50] : الأول هو الدفاع عن ريادتها الإقليمية والمغاربية خصوصا في مجال مكافحة الإرهاب، والثاني هو رفض التدخل الأجنبي تحت أي مبرر دون استبعاد التعاون مع القوى الكبرى.

- ➢ **مبدأ الدفاع عن الآمن والسلم الجهويين:**

عملت الجزائر على تسوية واحتواء النزاعات التي تحدث خاصة بين الدول الإفريقية بالموازاة مع سعيها لإيجاد آليات تحفظ أمن واستقرار المحيط الإفريقي، حيث أولت أهمية للاستقرار الإفريقي من أجل إبعاد خطر التدخل الأجنبي من جهة، ومن أجل الابتعاد عن افتراض التدمير الذاتي للقدرات المحلية الإفريقية من جهة أخرى. وقد عملت الجزائر على تفعيل آلية للوقاية من النزاعات وإدارتها و تسويتها،

---

[48]نفس المرجع.
[49]نفس المرجع.
[50]قوي بوحنية،"**إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي**"،(مركز الجزية للدراسات) على الرابط: . .http://www.aljazeera.com

والتي تم إنشاؤها سنة 1993 في الدورة ال29 بالقاهرة بالاعتماد على فكرة الدبلوماسية الوقائية من أجل التوقع بحدوث النزاعات، وبالتالي احتواءها وحلّها سلميا تدعيما لمبدأ الحل السلمي للنزاعات الإفريقية[51].

**المطلب الثالث: أجهزة صنع الدبلوماسية الجزائرية:**

تسعى الدول لربط علاقات مع نظيراتها من الدول في المحيط الخارجي الذي تتفاعل فيه معها، إلا أن عملية التفاعل هذه تختلف من وحدة لأخرى حسب طبيعة النظام السياسي للوحدة، وقد عرّف "**محمد السيد سليم**"، في هذا السياق هيكل صنع القرار في أسس الخارجية:"**نمط ترتيب العلاقات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان صنع تلك السياسة، وبالتحديد الوزن النسبي لكل من تلك الأجهزة والمؤسسات في صناعة السياسة الخارجية**[52]".

بالإضافة إلى أن أجهزة صناعة السياسة الخارجية قد تعددت وتنوعت وتختلف درجة أهمية وتأثير كل منها حسب موقعه في النظام السياسي.

على هذا الأساس تتباين القوى والمؤسسات في التأثير، عدم الوضوح والمعرفة الحقيقية للفاعلين المساهمين في صنع السياسة الخارجية، كما أن تنوع وتعقد مسائل هذه الأخيرة يؤثر على ترتيبية هؤلاء الفاعلين أنفسهم، وبالتالي هذه الإستراتجية نفسها غير ثابتة.

إذن، وانطلاقا مما تقدم طرحه فإن تحديد أي الفاعلين أكثر تأثيرا في صنع قرارات السياسة الخارجية أمر في غاية الصعوبة إن لم نقل مستحيل لذا سنحاول التركيز على بناءا على ما تقدم معرفة المؤسسات المسؤولوة المساهمة في صناعة القرار السياسي الخارجي في الجزائر على النحو التالي:

**الفرع الأول: دور المؤسسة الرئاسية و المؤسسة العسكرية في صنع السياسة الخارجية الجزائرية**

**أولا: رئيس الجمهورية(رئيس الدولة)تختص السلطة التنفيذية:**

المتمثلة في شخص رئيس الجمهورية، لما أتيح لرئيس الجمهورية من صلاحيات كبيرة في ذلك، حيث تنص المادة 70 من الدستور على:" **يجسد الجمهورية رئيس الدولة وحدة الأمة، وهو حامي الدستور ويجسد الدولة داخل البلاد وخارجها**"(53)، وعليه فالدستور الجزائري يمنح صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية من أجل البث في مختلف القضايا التي تهم الدولة في الداخل والخارج.

تتميز السياسة الخارجية بالخصوصية بالنسبة لباقي السياسات الأخرى التي تتبعها الدولة في إدارة نشاطاتها المختلفة، لذا فقد وجب أن لا تخضع للرقابة الديمقراطية التي قد تحد من فعالياتها لأنها تتعلق

---

[51] سليم العايب، مرجع سابق، ص 136.

[52] محمد السيد سليم،، مرجع سابق، ص456.

[53] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

بالمصلحة القومية والأمن والمصالح الإستراتجية للدولة[54]في محيط معادي، حيث تعتبر صلاحيات المؤسسة التشريعية (البرلمان) في مجال الشؤون الخارجية أقل من صلاحياتها في مجال الشؤون الداخلية، ويكمن السبب في ذلك إلى السرية التي تتسم بها الشؤون الخارجية وحساسيتها على الأمن القومي للدولة حيث يقتصر دورها على الموافقة والإعتراض عن السياسة الخارجية المتخذة وضمن هذه الأخيرة نجد أن مؤسسة الرئاسة تلعب الدور المركزي في صنع قرارات السياسة الخارجية، وفق نظرية "المجال المحدود" التي تعتبر أن عملية صنع القرار هي حكر على الذين يحتلون قمة الهرم السلطوي في الدولة([55]).

وتظهر الرئاسة بشكل خاص وكأنها تتحكم كلية في صنع قرارات السياسة الخارجية، حسب ما يبدو من خلال الدساتير التي عرفتها الجزائر حيث تمنح سلطات واسعة لرئيس الجمهورية في تحديد وتوجيه السياستين الداخلية والخارجية فدستور 1963 في مادته 58 منح لرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسييرها والتنسيق بين السياستين الداخلية والخارجية للبلاد، حيث جاء في نص المادة 77 الفقرة 03 و 11 مايلي: "... **يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها... يبرم المعاهدات الدولية ويصادق عليها([56])**"، واستمر على منواله دستور 1976 الذي بموجبه يقرر الرئيس السياسة العامة للأمة وقيادتها وتنفيذها وهو ما أكدته أيضا المادة 74 من دستور 1989 أن رئيس الجمهورية: **يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها([57])**.

وقد نصت المادة 78 من دستور 1996 على مجمل الصلاحيات المخولة لرئيس الجمهورية حيث جاء فيها: "... **يعين رئيس الجمهورية سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج وينهي مهامهم، ويتسلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم([58])**".

يتفرد إذن رئيس الدولة بصنع السياسة الخارجية، وفق ما خمل له من صلاحيات من الناحية الدستورية، لكن من الناحية الفعلية يبدو الأمر مختلفا، إذ يرتبط بطبيعة العلاقة بين المؤسسة الرئاسية والمؤسسة العسكرية، حيث يتصور للبعض أنه لا يمكن الفصل بين المؤسستين، فمن ناحية تظهر العلاقة وكأنها تعاونية عبر إقرار مؤسسة الرئاسة احترامها للجيش، تقليد الدور الكبير الذي قامت به المؤسسة العسكرية في مقاومة الإرهاب والمحافظة على الطابع الجمهوري للدولة، وكذا سعيها المتواصل لمحو

---

[54] Maria ROGINa SOARES DELIMA، foreing policy and democracy: Apriliminary anarysis of Brazilian case in site internet: http://www.isarnet.org/moncive/lima.html.

[55]- عديلة محمد الطاهر، "**أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1990-2004**"، (جامعة قسنطينة: مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية والعولمة، 2004-2005)، ص 84.

[56]- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية.

[57]- نفس المرجع.

[58]- نفس المرجع.

الصورة السلبية التي ارتسمت حول النظام في العشرية السوداء، ومن ناحية أخرى تكشف عن الطابع الصراعي بينهما، حيث تعتبر مؤسسة الرئاسة أنها: رئيس الجمهورية ووزير الدفاع والقائد الأعلى للقوات المسلحة، وأن الجيش ما هو إلا مؤسس من مؤسسات الجمهورية [59].

ومن هنا يطرح السؤال: من يوظف لخدمة من، هل المؤسسة الرئاسية توظف لخدمة المؤسسة العسكرية أم العكس؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه.

**ثانيا: المؤسسة العسكرية:** يعتبر الجيش مؤسسة من مؤسسات الدولة، وليس جهازا أو أداة بإمرة السلطة، إنه مؤسسة للأمة وليس للنخبة الحاكمة، وهو بهذا مثله مثل بقية مؤسسات السيادة الأخرى: كالقضاء مثلا أو رئاسة الدولة [60]، وعليه فإنه يمتنع عن الاشتغال بالسياسة والسلطة داخل المجتمع، ويفترض أن يكون محايدا وملتزما بمهامه المنوطة به دستوريا، فالعلاقة بين الجيش والسلطة هي علاقة انفصالية، بحيث يكون الجيش تابعا للدولة لا للسلطة، ولا يخضع لها وهذا ما يؤدي به إلى أن يبتعد عن الصراعات والخلافات السياسية التي تعتري السلطة.

منذ استقلال الجزائر احتكرت المؤسسة العسكرية( الجيش) السلطة السياسية في الجزائر منذ 1962، استولت القيادة العليا العامة للأركان في الجيش على الحكم، وعلى الرغم من أن دستور 1989، قد قلص من دور هذه المؤسسة في الحياة السياسية بحصر دور الجيش ومنح صلاحيات أوسع للمدنيين باحتلال عدد من الدواوين والحقب الوزارية في جهاز الدولة، إلا أن الدور البارز والحضور والتمثيل المستمر للمؤسسة العسكرية في دواليب السلطة بقي وإن كان في صيغ متجددة. [61]

يقر الميثاق الوطني الصادر في 1976، وفي 1986 قد أناط بالجيش ثلاث مهام رئيسية [62]:

- ✓ الدفاع عن سلامة التراب الوطني.
- ✓ الذود عن الثورة الاشتراكية.
- ✓ المساهمة في تنمية البلاد، وبناء المجتمع.

من الناحية العلمية وحسب" **إلياس بوكراع**"، فإن هناك صيغ أربعة لتدخل الجيش في السيادة وهي([63]):

---

[59]- نور الدين العويديدي، **"الرئاسة والعسكر بالجزائر... تعاون وصراع وتعايش"**، على الرابط: http://www.islamonline.net.

[60]- عديلة محمد الطاهر، مرجع سابق، ص 80.

[61]- سمية قادري، مرجع سابق، ص 29.

[62]- لونيسي رابح الجزائري،" **دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، الجزائر**"، (دار المعرفة، د س ط)، ص 94.

[63]- إلياس بوكراع، "**العلاقات المدنية العسكرية في الجزائر...جعل البلد ذونظام عسكري**"، **مجلة الجيش**، (العدد 461، ديسمبر2001)، ص 34.

- ✓ الجيش الوطني الشعبي كان ممثلا في السلطة السياسية إلى غاية شهر مارس 1989( مع بداية التجربة الديمقراطية أنسحب من المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني).
- ✓ يتولى الجيش مهمة اختيار رؤساء الجمهورية.
- ✓ يحسم ويفصل في الصراعات السياسية.
- ✓ الجيش يمارس أيضا دورا سياسيا من خلال محافظته على الاستقرار الداخلي ومراقبة النمط السياسي.

وقد أدت هذه النقطة الأخيرة إلى أن تصبح مهمة الجيش تتمحور حول قضايا الأمن الداخلي، رغم أن دستور 1996 جعل مهمات الجيش تختص بالدفاع الخارجي، حيث جاء في المادة 25 منه "**تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة، ودعمها وتطويرها، حول الجيش الوطني الشعبي، تتمثل المهمة الدائمة للجيش الشعبي الوطني في المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية، كما يضطلع بالدفاع على وحدة البلاد وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي، ومختلف مناطق أملاكها البحرية**".

وتأسيسا على ما تقدم يمكن القول عن توظيف مؤسسة الرئاسة في خدمة المؤسسة العسكرية، وهذا يعني أن صانع القرار الحقيقي هو الجيش والرئيس ما هو إلا معبر عما يقرره الجيش،قد يترك له الحرية في بعض القضايا والمسائل دون أن يتجاوز الحدود التي يرسمها له، ونظرا لأن المؤسسة العسكرية لا تهتم كثيرا بالشؤون الخارجية إلا في حالات تهديد الأمن القومي أو تفاقم الصراعات الدولية، فإن الرئيس يترك له هامش كبير من الحرية في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية.

السعي إلى المطابقة بين السلطتين الرسمية والفعلية من خلال تحجيم دور الجيش في الحياة السياسية مما يعني أن له استقلالية أكبر في تقرير السياسة العامة للبلاد وعلى رأسها السياسة الخارجية يطرح سؤال: هل هذا راجع إلى غياب أو ضعف القوى السياسية الأخرى وعلى رأسها الأحزاب؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال:

**الفرع الثاني: دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة الخارجية الجزائرية.**

يعتبر دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة الخارجية مثار جدل بين الباحثين، إذ يرجع ذلك إلى الأدبيات المختلفة في العلاقات الدولية، خاصة قبل الثورة السلوكية [64]. التي ركزت على الدولة

[64]- عديلة محمد الطاهر، مرجع سابق، ص 82.

كفاعل وحدوي ووحيد في صنع السياسة الخارجية. وفيما بعد الثورة السلوكية التي ركزت على الفاعلين فقط القوميين.

وأهملت نوعا من الفاعلين عبر القوميين أو تحت مستوى الدولة [65]، ويزداد تتبع دور الأحزاب في صنع السياسة الخارجية في دول أوربية وأمريكية، فإن ذلك بالغ الصعوبة بالنسبة للأحزاب في العالم الثالث، على اعتبار هشاشة التجربة الحزبية فيها، وتميز جورها المنصب حول التحديث والتعبئة السياسية والمشاركة وغيرها من قضايا التنمية.

وهناك نمطين لهذا الدور يتمثلان في: الانتهازية وعدم الثبات على المواقف

– **الدور المباشر**: وفيه تتكفل الأحزاب السياسية برسم وصنع سياسة خارجية خاصة بها وتعمل على تنفيذها مباشرة دون واجب المرور على الدولة للحصول على موافقتها.

– **الدور غير المباشر**: وفيه لا تعمد الأحزاب السياسية إلى وضع سياسة خارجية خاصة بها، وإنما تسهم في التفاعلات الدولية، عن طريق المشاركة في عملية صنع السياسة الخارجية التي تختص بها الدولة.

وهناك عاملان محددين لدور الأحزاب السياسية في صنع السياسة الخارجية الجزائرية هما:

**1/ العوامل الداخلية المحددة لدور الأحزاب السياسية في صنع السياسة الخارجية الجزائرية**: وهي عوامل متعلقة بالأحزاب ذاتها، من حيث نشأتها، تطورها، خصائصها، أدوارها وأهدافها...الخ.

إن الأحزاب في الجزائر لم تعرف المنشأ والتطور الذي عرفته بقية الأحزاب في النظم الديمقراطية الحديثة، إذ ماعدا حزب جبهة التحرير الوطني الذي اعتبر منذ الاستقلال الحزب الطلائعي الوحيد وحزب جبهة القوى الاشتراكية ( **FFS**)، غير المعترف به والذي كان يمثل حزب المعارضة، فإن بقية الأحزاب الأخرى كانت وليدة الانفتاح على التعددية السياسية الذي أقرة دستور 1989 إذ بلغت ما يقارب الستين حزبا لمناسبة الانتخابات البلدية لسنة 1990 [66]، وإذا كان من المعروف أن الأحزاب السياسية تتمثل تعبرا عن الاتجاهات السياسية والاجتماعية والثقافية للمجتمع، وبالتالي لها امتدادات شعبية تصون بقائها، فإن تطورات العشرية الأخيرة أفضت إلى تقلص هذا العدد بشكل كبير، وكانت البداية مع انتخابات جوان 1990 وديسمبر 1991 التي أظهرت أن الأحزاب الأولى وكأنها هي وحدها التي حصلت على مقاعد بينما الأحزاب الأخرى أهملت وأقصيت، لأنها لم تحض بدعم الشعب ثم توالت الأحداث بعد ذلك لتكشف بحق، ليس فقط عن العدد المحدود للأحزاب، التي يمكنها البقاء والمنافسة في الحياة السياسية، وإنما عن

---

[65]- عمرو هاشم ربيع، "**الأحزاب السياسية الخارجية: أي دور؟**"، (مجلة الديمقراطية، العدد 04، خريف 2001)، ص 58.

[66]- عديلة محمد الطاهر، مرجع سابق، ص 88.

الضعف الواضح الذي يعتريها، ويجعلها على هامش اللعبة السياسية التي ظهرت فيها السلطة كمركز مهيمن ومسيطر وبالتالي يمكننا القول أن الأحزاب السياسية ليس لها القدرة الكافية لأن تؤثر في عملية صنع السياسة الخارجية، وهذا راجع إلى:

- ✓ اتساع الهوة بين قادة الحزب وقاعدته.
- ✓ غياب الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية وفي سلوكها السياسي، أي غلبت فكرة من يحكم على فكرة شكل الحكم.

إن غياب الديمقراطية داخل الأحزاب ارتبط بمسألة التداول على قيادة الحزب، والملاحظ في هذا الصدد أنه كثيرا ما ترتبط نشأة الحزب واستمراره بشخص مؤسسه، حيث ترتبط الشخصية بالأحزاب وتصبح ولاءات الأعضاء والمناضلين المؤيدين للحزب ترتبط بقيادته لا ببرامج وأهداف الحزب.

- ✓ تشردهم وانشقاق الحزب في حد ذاته.
- ✓ الانتهازية وعدم الثبات على المواقف، ويتجلى ذلك في المواقف التي تبديها الأحزاب حيال ما يحدث في الحياة السياسية الوطنية إذ بات من الصعب تصنيف هذه الأحزاب في أي إطار تموقع. هل هي مشاركة أو معارضة في الحكم ؟ الانتهازية وعدم الثبات على المواقف الانتهازية وعدم الثبات على المواقف، ويتجلى ذلك في المواقف التي تبديها الأحزاب حيال ما يحدث في الحياة الوطنية، إذ بات من الصعب تصنيف هذه الأحزاب في أي إطار تموقع. هل هي مشاركة أو معرضة في الحكم؟
- ✓ حداثة عهدها بالتجربة الحزبية جعل برنامجها وتنظيمها الداخلي ضعيفا وهذا إلى سوء البرامج الواضحة والمحددة والبديلة لما تعرضه السلطة.

إن هذه الخصائص جعلت الأحزاب السياسية من الضعف ما يمنعها من بلورة برامج وأهداف حقيقية تجعل منها قوى فاعلة في الحياة السياسية وتسهم في صنع القرارات السياسية الخارجية خاصة أذا وصلت إلى السلطة بالإضافة إلى وجود عوامل أخرى محددة لدور الأحزاب في صنع السياسة الخارجية.

**2/ العوامل الخارجية المحددة لدور الأحزاب في صنع السياسة الخارجية الجزائرية**

نقصد بها العوامل المتعلقة بالنظام من حيث القيود أو التسهيلات التي يمنحها للأحزاب. ورؤيته لدورها في الساحة السياسية، وكذا فهمه ونظرته للمعارضة عموما.

يحلل عدد من الباحثين العلاقة التي تربط النظام والأحزاب في إطار التفاعل التبادلي، مع تركيز على تأثير أكبر للنظام في الأحزاب. لذا يعتبرون أن جزءا مما تشهده الأحزاب هو انعكاس لبيئة النظام المأزومة بمختلف عناصرها منذ التسعينات [67]، ولئن فسر توفيق المسار الانتخابي في عام 1992 أو خدمته [68]، فإن أعتبر كذلك بداية لأزمة انسحبت على منظمات المجتمع المدني، وعلى رأسها الأحزاب، وذلك عندما قام النظام ب:

– مراحل الجمعيات والنقابات المرتبطة بالجبهة الإسلامية للإنقاذ أو التابعة لها، بعد حل الجبهة نفسها علم 1992.

– التضييق على منظمات المجتمع المدني أمنيا بسبب الظروف السياسية المتأزمة، واقتصاديا بسبب الاقتصاد المتردي ومعلوماتنا بسبب الرقابة الحكومية الصارمة على حرية تدفق المعلومات [69].

ولم يكتف النظام بهذا بل سعى إلى التقييد القانوني للأحزاب، من خلال المادة 42 من الدستور 1996، والتي نصت على أن" **حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون، ولكن ذلك لا يعني تأسيسها على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو مهني أو جهوي، كما لا يجوز لها أن تتخذ كافة أشكال التبعية للمصالح أو الجهات الأجنبية**" كما قيد معا بالإعمال الفعلي لقانون الطوارئ بحجة هشاشة الوضع الأمني، والخوف من شيوع عدم الاستقرار وتعويض أركان الدولة [70]، حيث صار من المنوع عن الأحزاب القيام بالتجمعات والمسيرات والمظاهرات دون تراخيص من وزارة الداخلية.

فالنظام لم يمنع وجود الأحزاب السياسية، ولكن سعى إلى أن تكون امتدادا له وفي خدمته، لأنه كان يدرك أن قوته وبقائه هي في ضعف مؤسسات المجتمع المدني وعلى رأسها الأحزاب، وقوتها واستقلاليتها تعني إضعاف مركزه، لذا فقد حاول استعمالها كورقة ضغط لصالحه وقد نجح إلى حد ما في ذلك حتى إن بعضها تحول إلى لجان مساندة للرئيس وبعضها الآخر هو امتداد للإدارة الحكومية تتمثل مهمته في الدفاع عن السياسات الحكومية وضبط القوائم الانتخابية[71].

---

[67]- زياني صالح، "**واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي**"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، (العدد 09، جانفي 2004)، ص 79.

[68]– أحسن إبراهيم الدستوري، "**المجتمع المدني في الجزائر( الحجرة، الحصار، الفتنة، المستقبل العربي)**"، (العدد 259، سبتمبر 2000)، ص 70.

[69]– أيمن إبراهيم، مرجع سابق، ص 73.

[70]– دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

[71]– عمر فرحاتي، "**النظم السياسية العربية بين سلبية الثبات وايجابية التغيير**"، **مجلة العلوم الإنسانية**، (العدد02 جانفي 2002)، ص76.

يوجد هناك أحزاب ليس لها دور فاعل في الحياة السياسية سوى أنها مجرد ورقة يعتمدها النظام أثناء موعد الانتخابات، وهي لا تملك امتدادا على المستوى الشعبي ولا على المستوى الحكومي، بالمقابل هناك أحزاب شعبيتها تحددها السلطة وهي التي تقيسها، وتعبر عنها كيفما تشاء من خلال مختلف المواعيد الانتخابية وإلا بماذا تفسر أن حزب الأغلبية في المجلس الشعبي الوطني سنة 1997 بفقد 108 مقاعد في انتخابات 2002 التشريعية بينما يرتفع حزب آخر من" 15" مقعدا إلى 156 [72].

واستنادا إلى مل تقدم، تبقى الأحزاب السياسية الحلقة الأضعف في مكونات النظام السياسي التي يمكن أن تؤثر على عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية، حيث يرتهن دورها بعوامل داخلية وأخرى خارجية تتمثل خاصة في القيود الشكلية والوظيفية التي يفرضها النظام انطلاقا من تأسيسها وهيكلتها وصولا إلى أهدافها وأدوارها.

[72]– عديلة محمد الطاهر، مرجع سابق، ص 90.

# الفصل الثاني:

## الأهمية الجيواستراتيجية للساحل الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية

**الفصل الثاني : الأهمية الجيواستراتيجية للساحل الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية:**

تمثل منطقة الساحل الإفريقي مساحة واسعة للتنافس الاستراتيجي الإقليمي والعالمي في ظل غياب إستراتجية أمنية موحدة حيث تشكل إحدى المجالات الجيوسياسية والجيوأمنية التي تثير اهتمام الفواعل والتطلعات البحثية لمراكز الدراسات والبحوث عبر العالم، على خلاف ما كانت عليه في وقت قريب، فطالما اعتبرت منطقة هامشية استراتجيا، اقتصاديا وسياسيا إلا أن نظرة القوى العالمية والإقليمية تغيرت نحو هذه المنطقة على الرغم من كونها تتميز بجملة من التوترات. .الجهوية، وهو ما يعني وجود حركية من التفاعلات التي تحمل شبكية من التهديدات الأمنية.

تجسد دول الساحل الإفريقي منطقة جغرافية مناسبة لتفسير معادلات التنافس الحاصل بين قوى المجتمع الدولي وحتى القاري الإفريقي وكذا تسليط الضوء على الحقائق الكامنة وراء سياسات الدول الراغبة في التمحور حول الأنظمة إلى منطقة الساحل من منطق مصلحي–براغماتي وشجع القوى الأجنبية على هذا الأمر هو أزمة بناء الدولة والمشكلات البينية المشتركة التي قدمت فرصة لا تعوض للقوى الإقليمية من أجل القيام بدور ريادي أو القوى الأجنبية من أجل تحقيق مطامحها.

وهذا ما سنستقيه من الوضع السياسي، الاجتماعي والاقتصادي لدولة مالي كمثال على ما يحصل في الساحل الإفريقي.

**المبحث الأول : الساحل الإفريقي دراسة :جيوسياسية و اقتصادية :**

تظهر منطقة الساحل الإفريقي من بين أكثر المناطق في العالم التي تشهد حالة من الانهيار والانفلات الأمني، وما يخلفه من اثار سلبية على السكان، حيث أصبحت المنطقة المصدر الأساسي للكثير من المشاكل التي ترتبط في الغالب بعدم توفر أدنى مستويات الحياة للأفراد بالإضافة إلى غياب مفهوم الدولة وحالة الهشاشة الاقتصادية والتنموية خصوصا الاجتماعي ولانكشاف الأمني الذي غالبا ما ينتج عن أزمة الهوية ما يؤدي إلى تفكك المجتمع وبالتالي الدولة.

وانطلاقا من هذه المعطيات سنحاول قراءة منطقة الساحل الإفريقي قراءة جيوسياسية و اقتصادية للوقوف على أهم المشاكل التي يعانيها.

**المطلب الأول : الإطار الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي وتأثيره على طبيعة الدولة و المجتمع:**

هناك علاقة تربط بين الموقع الجغرافي وتأثيره وانعكاسه على الدولة والمجتمع وهذا ما سنحاول التفصيل فيه من خلال :

**الفرع الأول : الموقع الجغرافي للساحل الافريقي والوضع السياسي:**

تعني تسمية الساحل الإفريقي تقليديا الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء [73]، والساحل الإفريقي يمتد من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر فاصلا بين الصحراء الكبرى شمالا و منطقة السافانا جنوبا.

لقد خلق المجال الجغرافي الواسع لمنطقة الساحل الإفريقي نوعا من الاختلاف حول أي من الدول التي تنتمي غالى هذا المجال، حيث أنشئت سنة 1971 " لجنة مابين الدول لمكافحة الجفاف"فإن دول الساحل الإفريقي هي: السنيغال ,غامبيا, موريتانيا, مالي,النيجر، تشاد، بوركينافاسو، ثم أضيفت كل من : غينيا يبساو و الرأس الأخضر و نظرا لزحف الصحراء تضاف كل من :السودان ,إثيوبيا, الصومال وكينيا[74]، بالإضافة إلى موريتانيا.

كما يعرف الساحل الإفريقي بقوس الأزمات، انطلاقا من المشاكل والأزمات الاثنية التي يعرفها، وقد يخطأ البعض في تعريف و تحديد الساحل الإفريقي انطلاقا من كونه قوس الأزمات، كما أن عامل التصحر في تحديد المجال الجغرافي للساحل الإفريقي هو الأخر غير ممكن، بحيث يجعل المجال شاسعا جدا مما يصعب دراسته دراسة دقيقة, لذا سيتم الاعتماد على التعريف الذي أجمعت عليه الكتابات المتعلقة بالمنطقة باعتبارها تضم الدول الآتية: السنيغال, موريتانيا، مالي، النيجر ،بوركينافاسو ،التشاد، السودان، شمال نيجيريا [75].

ويتميز المجتمع في هذا المجال الجغرافي الشاسع بتعدد الاثنيات والعرقيات، مما لا يضمن التجانس الاجتماعي ويخلق مشاكل داخل الدولة الواحدة وحتى بين دول الجوار نتيجة التقسيم الاستعماري العشوائي الذي لم يراع الخصائص الأنثولوجية والعرقية، حيث لا تخلو دولة من دول الساحل الإفريقي من وجود تعدد للعرقيات[76]. كل هذا التعدد الاثني ليس فقط من حيث العرف بل حتى من حيث الجانب

---

[73] Mehdi.**Taje''securité et stabilitié dans la sahel africain''**,(college de defonce et de l'OTAN, NDC occasionel paper19,Decembre 2006) ,p06.

[74] اسماء رسولي،"**مكانة الساحل الافريقي في الاستراتيجية الامريكية بعد احداث 11سبتمبر2001**"،(جامعة باتنة: مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع :الدبلوماسية و العلاقات الدولية، 2010-2011),ص81.

[75] اسماء رسولي، مرجع سابق,81.

[76] عمار جفال،"**وجهة نظر حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية للجزائر**"،**العالم الاستراتيجي**،(الجزائر:مركز دراسات الشعب الاستراتيجية، العدد 07، نوفمبر2011)،ص 22.

الديني بين المسلمين والمسيحيين وأصحاب المعتقدات المحلية وأيضا من حيث اللغة، حيث نجد اللغة العربية و لغة الدول المستعمرة سواء انجليزية أو فرنسية، بالإضافة إلى اللغات المحلية للقبائل[77].

ونتيجة لهذا فان مستوى التجانس الاجتماعي يعد ضعيفا جدا وحركيات الاندماج المجتمعي صعبة خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة مما ينتج عنه أزمات داخلية بالنظر إلى الطبيعة المجتمعية المفككة اثنيا، قبليا وعرقيا، ونجد على سبيل المثال بعض الأزمات الداخلية مثل أزمة دارفور في السودان، والطوارق في كل من :مالي والنيجر والاضطرابات العرقية في موريتانيا، والصدمات الاثنية وحتى القبلية في التشاد[78].

**الفرع الثاني : الوضع السياسي لدول الساحل الإفريقي :**

فشلت بعض دوله بعد حصولها على الاستقلال في تحقيق سلطتها على أراضيها، وخلق توليفة حديثة من الدول مبنية على أساس المساواة في الحقوق والواجبات و توفير ضمانات المساواة للجميع[79]، وقد جاء هذا الفشل نتيجة لتراكم مجموعة من العوامل من أهمها:نظام العشائر والقبائل، الذي لا يزال يهيمن على السياسة المحلية، وكذلك التقسيم الاعتباطي للحدود الاستعمارية ما جعل المجموعات العرقية منفصلة ومفككة مما أدى إلى توتر دائم في الإقليم و اضعف سيادة الدول في الساحل الإفريقي[80].

كما أدى غياب وضعف فلسفة المواطنة في دول الساحل الإفريقي وانتشار الفساد السياسي وضعف الأداء المؤسساتي لاستحالة بناء آليات الوقاية أو حل النزاعات الداخلية ذات الفعالية والمصداقية مما يجعل من تدخل طرف أجنبي أمر محتمل الحدوث.

كذلك فإنّ الفقر والبطالة المتزايدة هي مصادر تشجع على التمرد والتطرف ومن ثمة العسكرة، وهو ما يشكل أرضية غير مواتية للاستثمار الأجنبي المباشر.

**الفرع الثالث : الوضع الاقتصادي لدول الساحل الإفريقي :**

يواجه الوضع الاقتصادي لدول الساحل جملة من التحديات الأمر الذي ينتج عنه تحديات أمنية تزيد من حدة الاتجانس والاستقرار الذي تعرفه اغلب دول الساحل الإفريقي، حيث أن ما يميز الواقع الاقتصادي في الساحل الإفريقي، هو هشاشة وتدهور اقتصاديات دوله, حيث أن معظم الدول تصنف

---

[77] اسماء رسولي، مرجع سابق، ص 82.

[78] امحند برقوق،"**الساحل الافريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية**"،**العالم الاستراتيجي**,(الجزائر:مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 07،نوفمبر2008)،ص 15.

[79] اسماء رسولي، مرجع سابق,ص 82.

[8080] Mehdi.Taje,**''les vulérabilités du sahel''** , lettre du CEREM no. In http://www.cerems,defonse,gouv,fr/etudes,publication,lettre%20ducerems/lettre-CEREM-12.pdf.

ضمن فئة البلدان الأقل نموا[81]، باستثناء الجزائر، الأمر الذي يدعو للقلق بسبب التحديات الكبيرة التي يطرحها أمام حكومات هذه الدول، وهذا راجع لجملة من العوامل المتداخة منها: الحقبة الاستعمارية السابقة التي مرت بها دول الساحل، وكذلك انتشار مظاهر التخلف والأمية وغياب بنية تحتية تساعد على تحسين الوضع الاقتصادي. و حسب إحصائيات ندوة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية سنة 2009، فان الناتج المحلي الإجمالي لدولة تشاد قدر فقط ب:8914 مليون دولار، السودان 68530 مليون دولار، مالي 8273 مليون دولار[82]، أما فيما يخص الوضع الاقتصادي و المالي للجزائر، فعموما يعد أحسن بكثير مما هو عليه في باقي دول الساحل الأخرى، حيث يشهد في الفترة الأخيرة نوعا من التحسن، فقد قدم صندوق النقد الدولي توقعاته بشان نمو الناتج الخام بالجزائر، وقدم أرقام تتعلق بالوضع الاقتصادي والمالي لسنة 2011 حيث أشار الصندوق على أن احتياطات الصرف ستبلغ نهاية سنة 2011 حوالي 190 مليار دولار وحوالي 210 مليار دولار سنة 2012.

ويعد ضعف الأداء الاقتصادي و الفساد المنتشر في الأجهزة السياسية والاقتصادية في دول الساحل الإفريقي، بالإضافة إلى الظروف المناخية الصعبة التي تعاني منها المنطقة، خاصة الجفاف الذي أدى إلى انعدام الإنتاج الزراعي في بعض مناطق الساحل الإفريقي الذي كانت تعتمد عليه بقوة اقتصاديات دول المنطقة، السبب الذي أدى بدوره إلى انتشار الفقر والبطالة وتدني المستوى المعيشي للسكان مما جعلها تصنف من بين الدول الأكثر فقرا في العالم زيادة على ذلك انتشار حركات التمرد للحصول على الغذاء.

وعليه فان دول الساحل الإفريقي تعرف اقتصادا هشا و تتميز بانتشار مظاهر التخلف في مختلف القطاعات التي يمكن تقسيمها إلى الآتي[83]

- ✓ التخلف في التعليم: حيث أن معظم دول الساحل الإفريقي تصنف ضمن أكثر الدول انتشارا للامية، حيث تزيد نسبة الأمية عن 80% من تعداد السكان، و هذا يرجع لتأخر الاستقلال في هذه الدول وبطئ البرامج التكميلية و تدني مستوى الثقافة الشعبية وانتشار الخرافة وغيرها من المظاهر السلبية.

---

[81] أسماء رسولي، مرجع سابق، ص 96.

[82] United nations conference on trade and developement ,''Unctad hanbook of statistics 2009'', Newyork and genevaMUnited Nations publication,p 412.

[83] محمد سعيد القشاط،"**الطوارق عرب الصحراء الكبرى**"،(ط1 "، مؤسسة دي قار، ب م ن)،ص 47.

- ✓ التخلف في التنظيم السياسي والإداري: وهذا نتيجة لانتشار التخلف في التعليم والأمية الذي يغذي الانتماء للقبيلة على حساب الانتماء للدول، كما أن أغلب دوله لا تشهد تداول سلمي على السلطة، بل تتداول السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية (كما يحدث في دولة مالي التي شهدت أربع انقلابات عسكرية للتداول على السلطة )، وكذا غياب مؤسسات سياسية قادرة على التسيير والتحكم الجيد في الوضع الأساسي و الاقتصادي في هذه الدول.
- ✓ وجود الطبقية في المجتمع و انتشار الفقر وارتفاع نسبة البطالة إلى أرقام كبيرة جدا، وهو ما يدفع سكان هذه الدول إلى الهجرة غير الشرعية والعمل في أنشطة التهريب والأنشطة المسلحة المتمثلة أما في الإرهاب أو الجريمة المنظمة.

هذا بالإضافة إلى الديون الخارجية الكبيرة التي تعاني منها هذه الدول فحسب إحصائيات 2009 للحولية الاقتصادية الإفريقية التي قدمتها المؤسسات الثلاث: مجموعة البنك الإفريقي للتنمية، الاتحاد الإفريقي واللجنة الاقتصادية الإفريقية، فقد قدر حجم الديون لبوركينافاسو ب: 1751 مليون دولار، مالي 1863 مليون دولار والنيجر ب795 مليون دولار[84].

غير أن اكتشاف مؤشرات ثروة نفطية هامة في منطقة الساحل الإفريقي وفي حالة الإدارة الجيدة لها من قبل حكومات المنطقة فانه من الممكن أن تتحسن الظروف المعيشية للسكان في الساحل الأفريقي.

ومن أهم الدول التي تم اكتشاف تلك المؤشرات فيها نجد : دولة التشاد، موريتانيا إضافة إلى السودان، حيث أن هذه الدول لم تكن من الدول المنتجة للبترول في فترة الثمانينات، ولكنها أصبحت كذلك كما أن الدول القديمة المنتجة للبترول كنيجيريا و انغولا و الجزائر قد ارتفع إنتاجها بشكل واضح[85] مما يجعلها قادرة على تحقيق تنمية عن طريق الواردات التي تحصل عليها من خلال تصديرها للبترول.

بالإضافة إلى البترول هناك موارد أخرى تزخر بها دول الساحل الإفريقي، حيث تحتل النيجر المرتبة الأولى في إفريقيا في إنتاج اليورانيوم بحوالي 3434 طن عام 2006، بزيادة قدرها 11% في

---

[84] اسماء رسولي، مرجع سابق،ص 97.

[85] Oil and gaz , Atlas on regional integration in west africa,energy series,p9 in: http://www.oecd.org/data oecd/28/43/38903590/pdf.

سنة 2007، والمرتبة الرابعة عالميا بعد كندا، استراليا، كازاخستان[86]، كما تم اكتشاف وجود اليورانيوم في منطقتي جبال النوبة و حفرة النحاس بالسودان.

مصادر الطاقة هذه التي تتوفر عليها دول الساحل الإفريقي في ظل وجود فساد سياسي و وداري واقتصادي يضع الدول الكبرى أمام تحديات داخلية و أخرى خارجية.

**المطلب الثاني : الوضع الجيو _امني في دول الساحل الافريقي:**

أن الوضع الاقتصادي لدول الساحل الإفريقي الهش أثر على باقي الأوضاع الأخرى، و خاصة الوضع الأمني الذي يعد أهم جانب نظرا لكونه الجانب المسؤول بصفة كبيرة على استقرار الأوضاع داخل البلاد، بالإضافة إلى فشل الدولة السياسي في خلق نظام يضمن المساواة للجميع خاصة في ظل تعدد الاثنيات والعرقيات في دول الساحل هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد عوامل متعلقة بطبيعة المناخ والفقر و انتشار الأوبئة والكوارث الإنسانية الناتجة عن الحروب الداخلية، جعلت الوضع الأمني يعرف حالة من اللا استقرار و التوتر الدائم، و قد أفرز هذا تهديدات أمنية تؤثر سلبا على الدولة و الجوار، وعلى هذا الأساس يمكن القول كقوس للازمات ينتج عددا من المعضلات الأمنية الأساسية، نحصرها في تهديدات تماثلية وأخرى أزماتية داخلية.

**الفرع الأول : الإرهاب و الجريمة المنظمة :**

يعتبر عدم الاستقرار الأمني في الساحل الإفريقي ليس بالأمر الجديد وأن الإرهاب ليس هو المشكلة الأولى في المنطقة حيث تعاني الفساد، النزاعات الأهلية، الإتجار بالبشر والمخدرات، و الأسلحة حتى أصبح يطلق عليها بقوس الأزمات، الأمر الذي أصبح يقلق المنطقة ككل خاصة بعد انتقال العمليات المسلحة للتنظيمات الإرهابية على الجماعة السلفية للدعوة وانتقال الجزائر، الجماعة الليبية المقاتلة، الجماعة التونسية المقاتلة، الجماعة المغربية المقاتلة (المغاربية) إلى منطقة الصحراء والساحل عبر مخال نشاطها إلى صحراء موريتانيا، مالي، النيجر والتشاد، بعد ما كانت هذه التنظيمات تتخذ من هذه المناطق في السابق خلفية لدعم عملياتها لوجستيا وللتدريب العسكري واستقطاب متطوعين جدد في صفوفها، فأصبحت هذه التنظيمات تشكل فواعل جيوسياسية إقليمية عبر قومية ودون دولتيه، ذات

---

[86] محمود ابو العينين و اخرون، **التقريري الاستراتيجي الافريقي 2006-2007** '(القاهرة:معهد البحوث و الدراسات الافريقية، ط1،عام 2006)،ص 129.

ارتباطات فكرية مادية وعضوية مع الإرهاب العالمي تؤثر بشكل حاسم في الديناميكيات الأمنية للمنطقة[87].

وما يزيد الأمن تعقيدا هو ضعف القدرة لدول الساحل في رقابة الحدود والإدارة الأمنية لأراضيها بالنظر لضعف الإمكانات وتساعد الرقعة الجغرافية، أيضا ضعف الفعالية الاقتصادية أدت إلى تفشي الفقر والفساد[88].

أن ظاهرة الإرهاب لا تمثل دولة معينة و لا حكومة بذاتها، فهي تجسيد لمخاطر أمنية للدول التي تستهدفها، و قد بدأت أول عملية إرهابية في الساحل الإفريقي في 2003، التي كانت منذ البداية مركز اهتمام الغرب من خلال مبادرات أمريكية (أفريكوم) كآلية أساسية في إدارة المناورات الدورية و المنتظمة بين قوات من دول الساحل و قوات أمريكية، وهي مناورات تجري عادة في البلدان المطلة على الصحراء الكبرى حيث مسرح عمليات القاعدة.

وتعاظم حضور التهديد الصادر عن الإرهاب الممارس من طرف التنظيمات الإرهابية ضمن الشواغل الأمنية العالمية ومنها الجزائر باعتبارها كانت من ويلاته وتقاطعها مع بؤر الإرهاب، وهذا ما أكده وزير الخارجية " **مراد مدلسي**" لدى افتتاحه لأعمال مؤتمر التنسيق بين دول الساحل "في مارس 2010 بالجزائر العاصمة عندما صرح أن الإرهاب الذي يشهد تطورات خطيرة وتحالفاته مع الجريمة المنظمة باتا يطرحان تهديدات حقيقية4. وتثير عمليات الجماعات الإرهابية وعلاقاتها الأخطبوطية مع شبكات الإجرام والتهريب في الصحراء والساحل تخوفات من تدخل و.م.أ و فرنسا لعسكرة المنطقة.

وقد تمكنت الشبكات والتنظيمات الإرهابية من الاستفادة من منطقة الساحل الإفريقي وفشل الدول فيه مما وفر لها ملاذا آمنا، كما أن حفاظها على علاقات تعاونية مع الطوارق وباقي القبائل ساعدها على العمل في المنطقة خاصة وأن مصلحتهم واحدة في عدم تدخل أجهزة أمن الدولة وجغرافية المنطقة التي صعبت من مهمة مراقبة الحدود ساهم بشكل كبير في تواجد الإرهابيين في المنطقة وسهل عملية تنقلهم عبر الإقليم الصحراوي حيث أصبح يطلق عليه "بالإرهاب غير المرئي".

ويعود سبب انتشار ظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي إلى حالة الحصار التي تعاني منها الجماعات الإرهابية في كل من الجزائر، وتضييق الخناق على الجماعات الأخرى في بلدان أخرى (العراق،أفغانستان...) في ظل الحرب الدولية على الإرهاب التي تقودها الو.م.أ وهو ما جعل تلك

---

حسام حمزة،"**الدوائر الجيوسياسية للأمن الجزائري القومي**"،(الجزائر: رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسيةتخصص علاقات دولية2010-2011)،صص79. [87]

[88]محند برقوق،"**منطق الأمننة** "، مرجع سابق.

الجماعات الإرهابية تبحث عن منافذ جغرافية جديدة أو محتملة1 حيث قالت "**سوزان رايس**" المساعدة السابقة لوزير الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية في عهد إدارة بوش "إن إفريقيا و لسوء الحظ هي المنطقة الرخوة تحت البطن للإرهاب العالمي".

ففي ظل العجز المتزايد التي توصف بها دول الساحل و فشل نظامها إلى بالإضافة إلى انتشار الأسلحة كون المنطقة شهدت وتشهد صراعات على مستويات عديدة وبأطراف متنوعة، وهو الشيء الذي أفض إلى سوق حرة للأسلحة تستعمل في تحويل الجماعات الإرهابية خاصة ما عرفته منطقة الساحل بعد الحرب الليبية حيث عرفت أكبر عملية لانتشار السلاح بالمنطقة.

ويعد الطابع الإسلامي بمعنى كون منطقة الساحل الإفريقي هي تجسيد لأكبر تجمع سكاني أفريقي مسلم، فهي تعتبر منطقة تماس لما هو إسلامي و مسيحي واثني حيث تعتبر جسرا مفتوحا للأزمات المنتشرة كالتي تحدث في شمال مالي و القرن الإفريقي.

**الفرع الثاني: الهجرة غير الشرعية:**

الهجرة غير الشرعية أو ما يطلق عليها الدكتور امحند برقوق بهجرة اليأس[89]،حيث يسعى المهاجرون إلى تحقيق أمنهم الكلي (الاقتصادي، الإنساني،الاجتماعي،و الثقافي) فيظل الظروف المعيشية الصعبة و عدم الاستقرار الأمني الذي يعيشه سكان الساحل الإفريقي الأمر الذي أوجد نوعين من الهجرة الأولى إلى حد الآن على طول حدود الدول التي لا زالت تشهد نزاعات وتوترات سياسية لا أمنية، بحثا عن الأمن[90]. حيث قامت موجات الهجرة الشرعية و غير الشرعية في إعادة رسم المعالم الديمقراطية وحتى السياسية والثقافية لبعض الدول الإفريقية خاصة منها: مالي، السنغال، التشاد، وكان ذلك على مستوى سياسي– اقتصادي بالدرجة الأولى

ويمكن إجمال أسباب الهجرة غير الشرعية في[91] :

- ✓ –أسباب اقتصادية: تضم إفريقيا مل نسبته حوالي 13.5% من سكان العالم، فقوة الضغط الديمغرافي وكذا العجز التنموي سوف يزيد من حجم التهديدات الأمنية للهجرة غير الشرعية والتهديدات الموافقة لها.
- ✓ –أسباب اجتماعية: وهي محصورة بين الانفجار الديمغرافي و العجز التنموي، حيث الفقر والبطالة والوضع الاجتماعي السيئ تدفع بالسكان نحو الهجرة بحثا عن ظروف معيشية حسنة.

---

[89] امحند برقوق،"**منطق الأمننة في الساحل الإفريقي**"،مرجع سابق.

[90] علي أحمد حسن الصلاح،"**الدولة الإفريقية و نظرية العلاقات الدولية**"،**السياسة الدولية**، (العدد 160،2005)،ص 57.

[91] الجمعية العامة للأمم المتحدة، **تقرير عام 2007 عن الحالة الإجتماعية في العالم**.

وغيرها من الأسباب كالانفلات وعدم الاستقرار الأمني...الخ وما زاد من تعقيد الظاهرة هو دخول العنصر النسوي فيها للعمل في شبكات إجرامية وطنية وغير وطنية من خلال شبكات الدعارة والمتاجرة بالبشر[92]،حيث تعتمد تعمد العائلات الإفريقية إلى الاستثمار لتامين رحلات بنا تضمن عبر الصحراء الكبرى وصولا إلى منطقة الساحل الإفريقي و من بعدها المغرب العربي شمالا فأوروبا.

ويمكن إظهار العلاقة بين الهجرة غير الشرعية و النمو الاقتصادي و الاستقرار في الشكل التالي[93]:

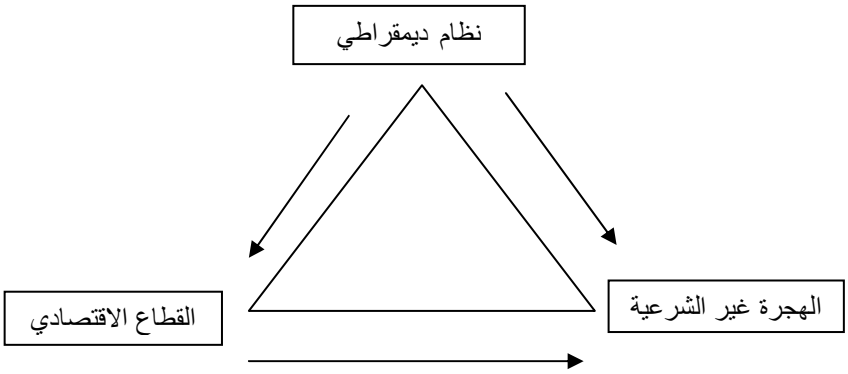


حيث أن فشل النظام في تحقيق نوع من الاستقرار السياسي والاقتصادي يدفع بالسكان إلى الهجرة غير الشرعية هذه الأخيرة التي تؤدي إلى مشاكل عديدة بالدول التي يقصدونها أين تكون أغلب تعاملاتهم مع عناصر الجريمة المنظمة أوحت الاختلاط في أحيان أخرى مع الجماعات الإرهابية، مما قد يثير حساسية بين دول الساحل (إذا كانت الهجرة داخلية)، وبين دول الساحل مع دول الاتحاد الأوروبي إذا كانت (الهجرة خارجية).

**الفرع الثالث :التجارة بالبشر و السلاح:**

أصبحت دول الساحل الإفريقي تشهد جملة من الأنشطة وليدة التدهور السياسي و التنموي و البيئي و لعل أخطرها هو التجارة بالبشر أو ما يطلق عليه بجريمة اقتصاد المتاجرة بالبشر، في إشارة إلى أن هذا النشاط و على الرغم من عدم أخلاقيته يدر أرباح مالية و في هذا الإطار قالت **كوندوليزا رايس kandolisa Rais**: في تعزيز لوزارة الخارجية الأمريكية حول ظاهرة الاتجار بالبشر لسنة

---

[92]خليل حسن،**"النظام العالمي الجديد و المتغيرات الدولية"**،( بيروت:دار المنهل اللبناني،ط2009،1)،ص 331.

[93]أحمد طالب ابصير،**"المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"**،(جامعة الجزائر:مذكرة رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، فرع استراتيجية ومستقبليات 2009-2010)، ص 80.

2008:"...**لاكتشاف الفاعلين و محاكمة المجرمين و حماية الضحايا و في النهاية إزالة جريمة الاتجار بالبشر الفظيعة.**" **و تواصل قولها:**"...**و تؤدي إلى المزيد من الأخطار العالمية** "

ويشهد هذا النوع من النشاطات الإجرامية العابر للحدود نموا سنويا بمعدل 32 بليون دولار حيث نصيب الاستغلال الجنسي يقدر ب7 بليون دولار[94].

و تشير بعض الدراسات إلى أن تهريب الأطفال البد و يكون في الغالب نحو دول الخليج العربي، حيث يمرون بالجزائر عبر موريتانيا أو عبر محور المغرب اسبانيا، كما يسلك المهربون طريق الجزائر – مالي ثم تونس لتكون الوجهة ايطاليا وتقدر قيمة تهريب طفل واحد عبر هذه المناطق حوالي 10 آلاف دولار إلى 20 ألف دولار [95] وقد يحدث أن يقطع مسار الرحلة لأسباب مادية أو لتغيير مسار الخطة بالاستقرار النهائي بدول الجواز وهذا ما يفسره بقاء هؤلاء الأطفال أو النساء مشردين في شوارع : تمنراست، سرت، طنجة...الخ.

ولعل أهم عامل يوفر الضمانة لانتشار هذه التهديدات و تصاعدها بشكل رهيب و تدعيمها على المستوى المحلي و الإقليمي هو استعمال لغة السلاح وفرض منطق من يحمله.

فعلى نفس صورة التهديدات الأمنية الظاهرة عبر الإرهاب والهجرة غير الشرعية والمتاجرة بالبشر نجد صورة تهريب والمتاجرة بالأسلحة في منطقة الساحل الإفريقي، حيث يزيد الطابع القبلي اللاتيني تعقيد المسألة في ظل النزعة الانفصالية التي تشهدها العديد من دول الساحل والانفلات الأمني على غرار التمرد الطوارقي في شمال مالي، والأزمة الليبية الأخيرة التي ساهمت في توفي كميات كبيرة من الأسلحة و بمختلف أنزاعها و أحجامها بأسعار رخيصة[96].

وفي هذا الإطار تبرز تجارة السلاح كأعلى نسبة في العالم، حيث تشير تقارير الأمم المتحدة لعام 2003، أن هناك 100 مليون قطعة سلاح منتشرة في القارة الإفريقية خصوصا في مناطق الحدود، ويلعب التمويل الخارجي دورا كبيرا في إشعال الحروب حيث المتمردون يبحثون دائما عن الأسلحة والأموال، لدعم الأقلية التابعة لهذه الجماعات المتمردة، كما أن السكان في هذه المناطق أصبحوا يبحثون

---

[94] منال فهمي،**من مكتب الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة بالشرق الأوسط"**،على الرابط: http://ensan.net/new/148/articles2425/2008.03.14html.

[95] ظريف شاكر،**البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء"**،(جامعة باتنة:رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية 2008-2009)،ص 99.

[96] عبد الرزاق ضيفي،**"إزدهار تجارة السلاح في الجزائر"جريدة الخبر**،(العدد، 11جانفي 2012)،ص 05.

عن السلاح ليس للتمرد دائما وإنما لحماية أنفسهم من عصابات الجريمة المنتشرة بكثرة في هذه المناطق[97].

وما يزيد الأمر خطورة هو تحالف بين الإرهاب والجريمة المنظمة من جهة والانتشار اللامحدود وغير المنضبط للأسلحة من جهة أخرى.

**الفرع الرابع : الأزمات الداخلية**

إن ما تعرفه منطقة الساحل الإفريقي من تعدد في الإثنيات والعرقيات جعلها منطقة تتميز بالتوترات والاضطرابات ما فتح المجال للقوة الأجنبية للتدخل في الأزمات الداخلية، مما يجعل الوضع أكثر تأزما وتعقيدا، وتعتبر أزمة الطوارق والأزمة الليبية الأخيرة أهم الأزمات التي عرفها الساحل الإفريقي.

**1. : أزمة الطوارق**

الطوارق هم قبائل يعود أصلهم إلى عهود غابرة وهم يمثلون مجموعات منحدرة من الأقوام الذين استوطنوا شمال إفريقيا والصحراء خلال العهود القديمة[98].

وتعد منطقة الساحل الإفريقي منطقة لم شمل قبائل الطوارق حيث يمثل التعداد الكلي لهم حوالي 4.7 مليون نسمة.

وتعتبر أزمة الطوارق أقدم عقد تحد أمني يواجه دول المنطقة وخاصة الجزائر باعتبارها تقع في حدود التماس مع قبائل الطوارق، حيث أصبحت هذه القبائل من بين أهم الاهتمامات الأمنية الجزائرية بصفة عامة.

وتعد أزمة الطوارق من الأخطر والأكثر حساسية، إذا ما قورنت بغيرها من الأزمات التي واجهت دول الساحل كأزمة دارفور والأزمة الليبية، ولعل السبب الأساسي لذلك يرجع لكون الأقلية الطوارقية غير متمركزة في دولة واحدة وإنما منتشرة عبر خمس دول هي النيجر، مالي، بوركينافاسو، ليبيا والجزائر لتصبح الحركة عبر الوطنية للطوارق تساهم بشكل كبير في تعقيد الأزمة وصعوبة إيجاد حلول لها[99].

تعد أزمة الطوارق موروثا استعماريا يرجع تاريخه إلى استغلال كل من ليبيا 1951، مالي 1960، بوركينافاسو 1960 والجزائر 1962، عندما وجدت القبائل الطارقية المتمركزة في الصحراء

---

[97]- ظريف شاكر، مرجع سابق، ص 102.

[98]- التنبكتي، **الطوارق عائدون لنثور**،( منشورات منظمة تامانيوت)، ص 04.

[99]- kalifa kaita, **conflit and conflit resolution in the sahel: the tuareg insurgency in mali**, **strategic studies institute**,( may 1998), p 07.
In: http://www.stratgicstudiesinstitute.army.

الكبرى نفسها مشتتة بين هذه الدول الخمسة ذات السيادة والتي كان من بين أهم مبادئها: عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار المنصوص عليها في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963[100] وذلك لتفادي الدخول في الصراعات مع دول الجوار على الرغم من أن هذه الحدود قد رسمت بطريقة اعتباطية لم يراع فيها الحدود الانتروبولوجية للمجتمعات الإفريقية والقبائل الصحراوية.

وإن كانت هذه الأقليات الطوارقية تعرف نوعا من الاستقرار في كل من ليبيا والجزائر، فإن عدم الاستقرار والعلاقات الصراعية هو ما يميز وضع هذه الأقليات في كل من مالي والنيجر، بما يمكن أن يؤثر على الاستقرار في الدول الثلاث الأخرى وخاصة منها الجزائر ذات الحدود الجغرافية الطويلة مع كلتا الدولتين[101].

وفي ظل هذا الواقع انقسم الطوارق إلى وقفين، موقف رافض لواقعهم المقسم ويطالب بتكوين دولة طوارقية في الصحراء الكبرى، وموقف مؤيد للبقاء تحت سيادة الدول المستقلة شريطة التمتع بالحرية في التنقل والإدارة الذاتية.

وتعود أصول المشكل الطوارقي في طل من مالي والنيجر إلى فترة الاستعمار الفرنسي وبداية الاستقلال أين قام مجموعة من زعماء قبائل النيجر ومالي بمعارضة استقلال شمال الدولتين في إطار جمهورية النيجر أو جمهورية مالي وقد بعثوا برسالة إلى الجنرال ديغول يطالبون فيها بضرورة فصل أو اقتطاع الأقاليم الصحراوية عن دول الساحل الإفريقي المستقلة من أجل التمهيد لقيام جمهورية ترقية[102].

غير أن الأجهزة السياسية في كل من مالي والنيجر وبعد حصولها على استغلالها حاولت إرغام الأقليات الطوارقية على الاندماج ضمن الهياكل الوطنية للدولة مما أدى إلى تأزم الأوضاع للطوارق باختلاف طبقاتهم الاجتماعية وأصبحوا يعانون من تهميش كبير داخل حكوماتهم.

نتيجة للموقف الأخير ظهرت مجموعة من حركات الأزواد تسمي نفسها تحررية تمردت على سلطة الحكومات المركزية لمالي والنيجر، وكادت خلافاتها معها وتحركاتها ضدها إلى تنامي موجات اللاجئين والمهاجرين السريين نحو الجزائر.

---

[100]- george mutin , **geopolitique du monde arabs**, (02 ed, paris, ellipses, 2005), p 20.

[101]- رسولي أسماء، مرجع سابق، ص 94.

[102]- حسين بوقارة، "**مشكلة الأقلية الترقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي**"، **العالم الاستراتيجي**، ا(لجزائر، مركز الشمس للدراسات الاستراتيجية، العدد 07، نوفمبر )2008،ص 17.

ومن جملة التحديات التي تشكلها الطوارق على منطقة الساحل الإفريقي بصفة عامة وعلى الأمن الجزائري بصفة خاصة هي[103].

- ✓ **تحدي انتقال عدوى المطالب الانفصالية:**

إذ ينهب أحد قادة الطوارق في النيجر "مانودياك" زعيم جبهة تحرير "تاموست" إلى اقتراح فكرة استقلال الطوارق منظمة كبيرة تشمل طوارق النيجر، مالي، الجزائر، التشاد، وهذا بالاستناد لفكرة المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية التي أطلقتها فرنسا سنة 1956 من أجل جمع الطوارق في مجال واحد واسع النطاق ينتقلون فيه بكل حرية ما يهدد الوحدة الترابية للدولة الجزائرية ويهدد كامل المنطقة بالانفجار.

- ✓ **تحدي تحالف الحركات المسلحة الطوارقية مع الجماعات الإرهابية.**

خاصة بالنسبة للحركات المسلحة الطوارقية المالية والنيجيرية غير الراهنة من مسار المفاوضات السليمة مع حكوماتها الذي يتزامن مع نقل تنظيم القاعدة ساحة عملياتية إلى منطقة دول الساحل هروبا من الحصار الذي ضرب عليه في الشمال.

- ✓ **تحدي انفتاح منطقة الصحراء الكبرى على مناطق الأزمات في إفريقيا:**

إذ تمييز منطقة الساحل الإفريقي محاطة بحزام الأزمات من الجهات الشرقية والغربية والجنوبية وبالتالي فهي تقع في وسط مناخ منعدم الاستقرار الإقليمي قد يؤدي إلى تورط دول الجماعات الإقليمية مجاورة بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى منطقة الساحل الإفريقي وهو ما قد يؤدي إلى حدوث انهيار لهذه الدول في بعض الأحيان وقد تسبقها عدة دلائل منها: أهمها بطئ انتقال السلطة بالدول والتدهور التدريجي للمؤسسات الإجتماعية والسياسية وما يثبت ذلك وجود شبكات تهريب الأسلحة من دول غرب إفريقيا تزود نشاط الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الشمال الحدودية مع الجزائر تأتي من مناطق النزاع المسلح في دول غرب إفريقيا ووسطها، بنسبة 80 % من الذخيرة الحية، وتقدر عدد قطع السلاح الخفيف الموجود في منطقة غرب بما لا يقل عن 10 ملايين قطعة منها ما هو محلي الصنع في ورشات تقليدية، وما هو مستورد من الخارج أو مهرب من مخازن السلاح التابعة للجيوش النظامية.

---

[103]- بدر الدين لعيفاوي، "**مستقبل العملية السياسية للجزائر في ظل التحولات الإقليمية، 2011 - 2014 :دراسة استشرافية**" (مذكرة لنيل شهادة ماستير في العلوم السياسية واسع التخصص دراسات إقليمية 2012،2011)، ص 37

2. **الأزمة الليبية:** شهدت انفلاتا أمنيا بعدما يقارب 42 سنة من حكم الرئيس "معمر القذافي" بعد موجة من الاحتجاجات التي تطورت إلى نزاع داخلي بين قوات النظام وحشود الشعب الليبي انتهت بتدويله أمام مجلس الأمن الدولي.

وجاءت هذه الأزمة نتيجة للحراك الذي شهدته معظم الدول العربية مطلع عام 2011، حيث جاءت الاحتجاجات في ليبيا مطالبة بالديمقراطية والإصلاحات سياسية واقتصادية([104]).حيث اندلعت الاحتجاجات يوم 14 فيفري 2011 في مدينة بنغازي.

وقد جاء رد النظام الليبي على هذه المطالب الشرعية بالاستخدام المفرط للسلاح والقوة ما وسع نطاق الاحتجاجات ليشمل مناطق أخرى من البلاد مطالبين بإسقاط النظام وقد دعم هذه المواقف مسؤولين وسفراء في الخارج، حيث قدموا استقالتهم معبرين عن رفضهم للواقع القائم([105]).

وردا على تصاعد العنف واستمرار ورود تقارير على انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان أصدر مجلس الأمن الدولي في 20 فيفري 2011 قرار رقم 1970 القاضي بإحالة الوضع في ليبيا إلى مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية، وبفرض عقوبات وخطر على توريد الأسلحة وبتجميد أصول قادة البلاد.

ومع تزايد إصرار معمر القذافي على رأيه ومحاولاته المتكررة قمع مطالب الشعب الشرعية وما مارسه من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، تبنى مجلس الأمن الدولي القرار رقم 1973 القاضي بإنشاء منطقة خطر جوي على ليبيا.

وقد فتحت الأزمة الليبية المجال للقوات الخارجية المترابطة بالمنطقة العربية وخاصة ليبيا التي أخذت بعدا خطيرا نتيجة عسكرة الاحتجاجات وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي وجدت الفرصة المواتية من أجل التدخل للحفاظ على مصالحها والمتمثلة أساسا في النفط، فبتدخلها في ليبيا ستتضمن عقد صفقات الاستثمار التسلح....وخاصة إيجاد مجال لبسط نفوذها في منطقة الساحل الإفريقي تحت مبرر الحرب على الإرهاب وإرساء الديمقراطية في المنطقة التي تشهد انفلاتا أمنيا([106]).

---

[104] - مصطفى أحمد بن حليم، **" صفحات مطوية من تارخ ليبيا"**، ( الأهرام للنشر والتوزيع،مصر 1992)، ص35.

[105] - حسام أحمد هنداوي، **" التدخل الدولي الإنساني: دراسة فقهية وتطبيقية في ضوء قواعد القانون الدولي"**، (القاهرة، دار النهضة العربية)، ص99.

[106] - علي أوعسري، **" في مخاطر الأزمة الليبية على منطقة شمال إفريقيا"**، **الحوار المتمدن**، العدد 3313 على الراط: http://www.alhewar.com.

حيث سارعت القوى الكبرى وعلى رأسها فرنسا إلى طلب تفويض دولي بغية التدخل العسكري عبر الحلف الأطلسي في ليبيا قد بأموال ليبيا نفسها القابعة في البنوك المغربية.

وقد أفرزت الأزمة الليبية تهديدات أمنية على إفريقيا ككل ومنطقة الساحل الإفريقي بصفة خاصة، حيث صرح **فيتالي تشوركين** "**Fittali Tchorkin**" مندوب روسيا الدائم بالأمم المتحدة " **أن الأزمة الليبية أصبحت الضحية الأولى لعواقبها**"([107])، حيث يجدي تسرب للأسلحة إلى الخارج من دون رقابة الأمر الذي فجر الوضع في منطقة الساحل الكبرى وخاصة في شمال مالي مع كل ما يترتب عن ذلك من تحديات إرهابية وميول انفصالية.

لقد تسببت الأزمة الليبية في انتشار غير مسبوق للسلاح والمتفجرات حيث صادر الجيش الجزائري كمية كبيرة من الأسلحة التي جاءت من ليبيا منذ انهيار نظام "معمر القذافي" حيث حولت الأزمة الليبية منطقة الساحل الإفريقي إلى خزان بارود أنتجت واقعا سياسيا أمنيا يهدد أمن واستقرار المنطقة.

## المبحث الثاني: التجاذبات الإستراتجية في منطقة الساحل الإفريقي وتأثيرها على السياسة الخارجية الجزائرية:

تشهد القارة الإفريقية تجاذبات وصراعات بين مصالح ومطامح القوى الإقليمية ممثلة في الجزائر والمغرب وليبيا( خاصة قبل الحرب) الولاية المتحدة الأمريكية وفرنسا في ظل التوجهات الإستراتجية الجديدة كما بعد الحرب الباردة وكذا محاولة كل طرف تطبيق المشاريع الإستراتجية للهيمنة وبسط النفوذ على المنطقة وخاصة المناطق التي بها ثروة وتعتبر مناطق نفوذ في القارة الإفريقية انطلاقا من سياسية جيوبوليتكية براغماتية خصوصا في منطقة الساحل الإفريقي.

وتأسيسا على هذا سنحاول التطرق إلى أهم التجاذبات الإستراتجية الإقليمية العالمية والتي جعلت الدول الطامحة إلى تحقيق أهدافها في المنطقة تراجع سياساتها و استراتجياتها الداخلية والخارجية من خلال:

### المطلب الأول: التجاذبات الإستراتجية للدول الإقليمية.

استقطبت منطقة الساحل الإفريقي اهتمام العالم بعد أن استوطن تنظيم القاعدة في المنطقة العدو الأول للقوي العظمى وانضمام الجماعة السلفية للدعوى والقتال الجزائرية وحلفاؤها الجماعة الجهادية

---

[107]- تشوركين: "**الأزمة الليبية أصبحت مقدمة لمخاطر أكبر بالنسبة للبلدان الإفريقية**"، على الرابط : http://www.albilad.com.

المغربية والليبية، وتغيير هذه التشكيلات الجهادية لأهدافها من الحرب على الدول المركزية لإسقاط الأنظمة وإقامة"نظام إسلامي"بديل، نحو التركيز على استهداف المصالح الغربية في المنطقة، وفي العالم وإعداد جهاديين انطلاقا من قواعد الساحل القريبة لأوربا حول الحرب على الإرهاب.[108]

في ظل الاهتمام المتزايد تسعى الجزائر كقوة إقليمية صاعدة في جو يسوده التنافس والتوتر بين دول المغرب العربي (الجزائر,المغرب وليبيا)ودول الساحل الإفريقي لبروز كدوا إقليمية يستحيل التخلي عنها في مواجهة التحديات الأمنية المعاصرة وبالدرجة الأولى محاربة الإرهاب الذي اكتسح الساحة العالمية خاصة بعد أحدات 11 سبتمبر 2001.

إن الموقع الجيواستراتيجي للجزائر جعل منها فاعلا سياسيا إقليميا يمتد نفوذه على أبعد منطقة في العالم لهذا فمن دواعي الانتماء الإفريقي للجائر هو تبنيها القضايا القارية الإفريقية في مختلف المجالات, خاصة إلى المكانة الجيواستراتجية والإمكانيات التي تتوفر عليها, أين وجدت نفسها أمام ضرورة بذل مجهودات حثيثة من أجل خلق دبلوماسية قوية تتناسب مع مكانتها في المنطقة وتدعم حضورها الفعال وأدائها الدبلوماسي المتميز لوضع بصماتها من جهة ولتحقيق مكاسب تخدم مصالحها وقضاياها من جهة أخرى خاصة وأنها مرتبطة أمنيا بعدة دوائر إقليمية غير مستقرة هذا ما يعني إمكانية تعرضها لعدة مخاطر استقرارها وأمنها ما جعلها تحركها العربي والإفريقي و حيى المتوسطي محوري وضروري لإقامة الترتيبات اللازمة للتصدي للتحديات والتهديدات التي يمكن أن يترض لها أمنها القومي ويهدد مكانتها الإستراتجية في الدوائر التي تنتمي إليها.

وعليه فإن مساعي الجزائر في البروز كقوة إقليمية في المنطقة بدأت مع نيلها الاستقلال في عام1962، ثم الخبرة التي اكتسبتها في العشرية السوداء التي مرت عليها في مجال محاربة الإرهاب، محاولة تكريس دورها الريادي في منطقة الساحل الإفريقي حيث انخرطت الجزائر في الإستراتجية العالمي لمكافحة الإرهاب لما تملكه من خبرة في هذا المجال، وهو مذهب جديد تبلور في العالم الغربي ما بعد 11سبتمبر 2001، وقد استطاعت أن تؤثر في رؤية هذه الإستراتجية الجديدة من خلال محاربة دفع الفدية، ربط الإرهاب بالجريمة المنظمة، وهو ما أعطاها قوة اندماج وتعاون مع واشنطن ولندن وترجمة رؤيتها في منتديات (5+5) والحوار الأطلسي المتوسطي، واعتبارها شريكا فعالا ووسيطا بين القوي الكبرى ودول الساحل[109].

---

[108]- التنبكتي،" **الطوارق2 الساحل المخيف**".(منشورات تاماينوت)،ص03

[109]– مصطفى صايح، **جريدة الوطن**, 11نوفمبر.

وتسعى الجزائر للوصول لمسعاها هذا أي محاولاتها الدءوبة عزل كل من المغرب ومحاصرة النفوذ الليبي في المنطقة بتبني سياسة التسلح وحل النزاعات والمشاكل بالطرق السلمية عن طريق وسطتها للتأكيد على دورها كقوة عسكرية ودبلوماسية ناجحة في المنطقة [110].

وقد تمكنت الجزائر من البروز كقوة صاعدة في المنطقة نظير اعتبارها حليف استراتجي مهم للقوى الأجنبية في إدارة الشؤون الإقليمية، إلا أنها بنفس الوقت تحذر الدول الإفريقية من التدخل الأجنبي في شؤون المنطقة، وتثبيت دورها الريادي على المستوى الإقليمي، وذلك تخوفا من عودة تمركز القوى الأجنبية على حدودها فالجزائر ترى أن تدخل القوى الكبرى الأجنبية في المنطقة يؤدي على إضعاف الحكومات المركزية، وتضخيم بؤر التوتر والاحتقان الدائمة والاحتجاجات الحدودية، وهو ما أدركته الدول الإفريقية عامة ودول الساحل خاصة، برفضها الانجرار وراء وعود زائفة خارجية شكلية.[111]

ففي ظل غياب إستراتيجية أمنية موحدة، صار كثير من الباحثين يرون أن الدول المغاربية تتحدث لغة إستراتيجية لا تفهمها الدول الإفريقية أو تتخوف من مقاصدها، فالدول المغاربية وخصوصا الجزائر ترفض إيواء القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا( أفريكوم)، بل وتسعى لإقناع دول إفريقيا بعدم إيوائها، حيث جاء على لسان وزير الخارجية الجزائرية السابق" محمد بجاوي":" أن الأراضي الجزائرية ليست معنية بمشروع القيادة الأمريكية، الجزائر لن تقبل أبدا إقامة قواعد أجنبية على أراضيها لأنها لا تتناسب مع سيادتها" [112]، وجاء هذا الرفض الجزائري على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الجزائر حليف استراتيجي في المنطقة في مجال مكافحة الإرهاب.

وعلى الرغم من محاولة الجزائر قطع الطريق على دخول الولايات المتحدة الأمريكية أو فرنسا والمغرب في أي إستراتيجية إقليمية لمراقبة الصحراء، وذلك بتكثيف الاجتماعات الدورية مع كل من مالي، النيجر، بوركينافاسو، التشاد وموريتانيا، لوضع إستراتيجية مشتركة لمواجهة التهديدات الأمنية في المنطقة، وفي هذا الإطار سارع **عبد القادر مساهل** الوزير المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية في تصريحاته للصحافة الدولية، أن هناك تطابق في رؤى الدول المشاركة، إلا أن خبراء رأوا أن الوجود الأمريكي والفرنسي تفرضه المتطلبات التقنية واللوجستية لتنفيض الإستراتيجية [113]، إلا أن مساعي

---

[110]- أحمد الخميسي، "**الوجه السلبي من البونابرتية في السياسة الخارجية الجزائرية**.

[111]- مجدي تاج،" **المستقبل الجيو سياسي للمغرب العربي و الساحل الإفريقي**"، **تقارير مركز الجزيرة للدراسات**. http://stadies.aljazeera.net.

[112]- أحمد طالب أبصير،مرجع سابق، ص 125.

[113] - عبد الفتاح الفاتحي،" آفاق **التجاذبات المغربية الجزائرية حول الإستراتيجية الإقليمية لمكافحة الإرهاب في الصحراء الإفريقية**" على الموقع http://www. hespress.com.

الجزائر هذه بعدة حواجز خاصة في ظل التنافس الكبير في الطرف الليبي على النفوذ في شمال مالي، قبل الحرب الليبية، فالجزائر الساعية إلى إقناع الغرب بأهميتها ودورها في المنطقة ترى أن خطط وتصريحات أموال القذافي تسعى إلى تعويض هذه المساعي. فمنذ إلغاء العقوبات الدولية ورفع الحضر عنة ليبيا سنة 1999 وتلك الأخيرة تحاول لعب أدوار دبلوماسية وسياسية على المستويين الإقليمي لإفريقيا وحتى الدولي، ومنذ تلك السنة و "**القذافي**" في محاولة لتغيير للصورة السياسية التي كانت عليها ليبيا، وذلك من خلال التوجه نحو إفريقيا، وكذا سعيه لإيجاد حالة توافق دبلوماسي مع الو.م.أ، حيث تخلى " **معمر القذافي**" عن تحقيق حلم الأمة العربية"pan Arabisme" وذلك لصالح أدوار سياسية واقتصادية وحتى ثقافية ليبية افريقية [114].

تمكنت ليبيا بزعامة الرئيس الراحل" **معمر القذافي**" من لعب دور معقد في منطقة الساحل الإفريقي، حيث راهن" القذافي" على دور إقليمي في الحرب على الإرهاب والوساطة لحل أزمات المنطقة لكسب الرضا الأمريكي، فالتطرق إلى أهداف السياسة الخارجية الليبية تجاه منطقة الساحل يبدأ من التطرق إلى محور التوجهات السياسية الخارجية الليبية تجاه إفريقيا بشكل عام والمبني على العوامل التالية [115]:

- ✓ الرغبات السياسية "**لمعمر القدافي**"، وهو ما جعل من السياسات ت الخارجية الليبية توصف بسياسة المفاجآت، فهي ساسة غائية إيديولوجية مجسدة في شخص "**معمر القذافي**".
- ✓ العامل الجغرافي، الذي جعل منطقة الساحل ضمن أولويات السياسة الليبية.
- ✓ العامل الاقتصادي.
- ✓ العامل الثقافي.

وللتعبير عن التوجهات السياسية الليبية الإفريقية، قال" **معمر الفدافي**":"**تمت مع أربعة ملايين ليبي ونهضت لأجد نفسي مع أربعة مئة مليون إفريقي[116]**"، و هدا تعبيرا منه على مشروع دولة أمم إفريقيا، ليضيف قائلا:" **إفريقيا ليست خمسين دولة، بل هي أمة، شعب، ثقافة، اقتصاد دفاع والحدود بين الدول الإفريقية[117]**.

---

[114] - Luis Martinez; "**Quels changement en Libye**", Cerie, n° 107( Octobre, Septembre 2000), pp 1-3.

[115] - البرناوي سالم حسين،" **العلاقات العربية -الإفريقية دراسة حالة العلاقات الليبية- الإفريقية، 1969-2003**"،( ليبيا، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، ط1، )2005، ص 195.

[116] احمد طالب أبصير، مرجع سابق،ص 165.

[117] نفس المرجع،ص 166.

وقد اعتمدت ليبيا لتفسير منطقاتها الإستراتيجية لدولة إفريقيا المتحدة التي دعت إليها عبر"**معمر القدافي**"، في مرحلة أولى على استراتيجيه ذات جذور تاريخية تمثلت في القوة العسكرية لتحقيق طموحاتها الجيوسياسية، حيث كانت بداية توجهات محاور السياسة الخارجية الليبية نحو منطقة الساحل الإفريقي كانت من النيجر أولا، حيث وقع"**معمر القدافي**" معاهدة صداقة وحسن الجوار مع "**حماني ديوري**"**Hamani Diori**"، سنة 1971 لتليها اتفاقية ثنائية للتنقيب على البترول واليورانيوم، ثم تبنت فيما بعد إستراتيجية تجمع بين التنمية الاقتصادية والنفوذ السياسي[118]، حيث قامت ليبيا بعملية ضخمة من الاستثمارات في التشاد، خاصة منها في المجال العقاري، وهو ما أوجد صورة عكست تهديدا أمنيا لسيادة التشاد، الأمر الذي جعل لبعض يرى و كأن ليبيا تقوم بشراء السيادة التشلدية، ودلك بضخ كميات هائلة من الأموال في بلد فقير جدا.

وكانت هده المرحلة هي التي زادت حدة الخلاف بين الجزائر و ليبيا حول منطقة الساحل بصفة عامة ومنطقة شمال مالي بصفة خاصة. بعد إقدام الجماهيرية الليبية على فتح قنصلية لها بمدينة " **كيدال**" على لحدود الجزائرية –المالية، و زادت حدة الخلاف خطورة بعد الخطاب الذي ألقاه"**القدافي**" بمدينة" تمبكتو"، في مناسبة عيد المولد 2005، والذي دعا فيه الطوارق إلى التوحد في إطار فيدرالية، وهو ما اعتبرته الجزائر تشجيع على الانفصال[119]، الذي يهدد الآمن الإقليمي بصفة عامة والأمن القومي الجزائري بصفة خاصة، نتيجة وجود قبائل الطوارق بالجنوب الجزائري وهدا من إضعاف دور الجزائر التي تعد الخصم رقم واحد لها بالمنطقة.

ولم تتوقف المحاولات الليبية عند هدا الحد فقط بل لجأت غالى وضع مشروع أخر تحت دعم وقيادة "**معمر القذافي**"، يعرف باسم "تجمع دول الساحل والصحراء"، والذي جاء كانعكاس لفشل السياسة التوحدية الليبية العربية، وفي هدا السياق صرح "**القذافي**" قائلا:" لقد أصبحت الأمة العربية الإفريقية 70% من الجماهير العربية تعيش في إفريقيا، سبعة دول عربية تقع في قارة إفريقيا وهي الأكثر ديمغرافيا حيث العواصم و المراكز الثقافية والاقتصادية لتلك الدول العربية هي الأكثر أهمية وتقع **في إفريقيا(...)**[120]"، إن ما قاله "**القذافي**"، صحيح إلا انه لا يفسر تحولات السياسة الخارجية الليبية نحو

---

[118] - إيمان بن عمر، مرجع سابق،ص 103.
[119] - التنبكتي، "**الطوارق2 الساحل المخيف**"، مرجع سابق،ص 11.
[120] احمد طالب ابصير، مرجع سابق،ص 171.

إفريقيا، إلا إذا تكلمنا عن المشروع الليبي الذي يحمل اسم" الوحدة العربية الأفريقية"، وهو ما يفسر المساعدات الاقتصادية المالية الليبية لدول إفريقيا [121].

إن الأسباب الخفية التي أدت بليبيا إلى تبني هدا المشروع تكمن في:

- ✓ تجسيد هذا المشروع لبداية دور دبلوماسي وسياسي ليبي إقليمي إفريقي موازاة مع رفع الحضر الأمني عن ليبيا.
- ✓ محاولة ليبيا مجاراة الأحداث السياسية التي مست الدول الإفريقية والتي أفضت إلى نزاعات الجيل الرابع، وكذا إفرازات النظام الدولي.
- ✓ التقارب السياسي الحاصل بين بعض الدول الإفريقية وليبيا خاصة لتشاد والسنغال وبوركينافاسو.

يرتكز دور تجمع دول الساحل* على محورين وهما الجمع بين ما هو إفريقي واستلامي، وهو الظاهر في ديباجة التجمع التقليمي، ولكن الملاحظ أن نشاطه هو سيطرة الطرف الليبي عليه فبداية مع فكرة التأسيس والمبادرة وثانيا في هيئات وآليات التجمع خاصة منها المالية وهنا تبرز المفارقات حيث تسيطر ليبيا على حجم المساهمات المالية من خلال المؤسستين الرئيسيتين للتنظيم، الأولى البنك الإفريقي للتنمية والاستثمار والثانية حجم المساهمة المالية في الميزانية العامة بمقدار 2/3 من الميزانية، إضافة إلى أن مقر المؤسستين في ليبيا [122].

وتقوم ليبيا بتوزيع المساعدات الاقتصادية للدول الإفريقية خاصة منها دول المنظمة تجمع دول الساحل والصحراء، وفق معيارين هما.

1- إيديولوجية ظاهرة في خطابات" **القذافي**".

2- منح مساعدات مالية للدول الإفريقية، خاصة منها المؤيدة لفكرة إفريقيا الموحدة.

إلا أن الحرب الليبية والتدخل العسكري غير المعطيات الجيوسياسية وجعل ليبيا تتراجع عن دورها كقوة إقليمية رائدة في شمال إفريقيا والساحل، ولقد شكل التراجع الليبي فراغا استراتيجيا فتح المجال من جديد للجزائر لتفعيل عملها الدبلوماسي والعسكري والاستخبارات من خلال عملها لعزل تونس والمغرب، ومنعهما من لعب أي دور ريادي في المنطقة.

---

[121] - Karim Bennafla, « **tchad :L'Appel des sirens arab-islamiques** »,**Autrepart** ,(N16 , 2000),pp 67-68.

* كانت بداية نواة تجمع مدن الساحل والصحراء بالدول التالية: ليبيا، التشاد، النيجر، ماي، بوركينافاسو سنة 1988، لتمتد عد ذلك لتشمل ستة عشرة دولة افريقية وذلك عبر انظما دول: جيبوتي، إفريقيا الوسطى، غامبيا، اريتريا، الكونغو الديمقراطية السنغال، مصر، تونس، المملكة العربية، نيجيريا، وكان ذلك سنة 2000.

[122] - أبصير أحمد طالب، مرجع سابق، ص 472.

إلا أن المغرب يرى بدعمه للتنمية البشرية في منطقة الساحل يؤهله لكسر محاولة الجزائر عزله وإضعاف سيطرته، حيث تفيد دراسات إستخبارية بأن المغرب لا يمكن تحييده بأي شكل من الأشكال، من أي إستراتيجية إقليمية كمكافحة الإرهاب ما يطلق عليه" تنظيم القاعدة بن لادن المغرب الإسلامي"، هذا من جهة ومن جهة ثانية لرقي علاقات التعاون العسكري بينه وبين الو.م.أ وفرنسا.

ويؤكد خبراء دوليون أن الرباط توجه فلسفتها الدبلوماسية الجديدة اليوم وفق بعد براغماتي يراعي الخلافات القائمة مع الجزائر، بسبب النزاع حول قضية الصحراء واستمرار سيران مفعول إغلاق الحدود البرية منذ صيف علم 1994.

ويفيد المراقبون أن المغرب يتفهم إستراتيجية الجزائر في عزله إفريقيا، بعدما استطاعت دبلوماسيتها اختراق العمق الإفريقي بمشاريع اقتصادية ودبلوماسية، مكنت من إقناع عدد من دول إفريقيا وجنوب الصحراء من سحب اعترافها بالمجموعة العربية الصحراوية الديمقراطية، وهذا اعتراف صريح من قبل المغرب بالدور الفعال للجزائر في المنطقة باعتبارها قوة ريادية في المنطقة، إلا أنها تراهن على حسن تنسيقها من حليفتها المغرب ضمن الجهود الإقليمية لمكافحة الإرهاب في الصحراء الإفريقية، حيث تعتبر الجزائر أن مشاركة المغرب ضمن هذه القوات يمنحها شرعية دولية في الصحراء الغربية [123].

**المطلب الثاني: التجاذبات الإستراتيجية للقوى الأجنبية في منطقة الساحل الإفريقي:**

سعى القوى الأجنبية الكبرى وخاصة فرنسا والو.م.أ إلى وضع يدها على منطقة الساحل الإفريقي التي تحظى بأهمية إستراتيجية بالغة الأهمية، جعلها محل أطماع، حيث تتكالب هذه القوى إلى تطبيق مشاريعها الإستراتيجية للهيمنة على مناطق النفوذ والثروة في القارة الإفريقية، انطلاقا من سياسة براغماتية جيوبوليتيكية، نظرا للموقع والثروات المتواجدة بها في الإقليم.

فالحديث عن التواجد الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي هو الحديث عن الإستراتيجية التي كانت تقف وراء إنشاء أو تبني مشروع التنظيم الموحد للأقاليم الصحراوية* سابقا Organisation comme des régions sahariennes، الذي أقره الدستور الفرنسي يوم 27 أكتوبر 1947 بإنشاء الاتحاد الفرنسي والذي بموجبه تم ضم كل الأقاليم الفرنسية المحتلة إلى الدولة الأم [124].

---

[123] - عبد الفتاح الفاتحي، مرجع سابق، ص 10.

* إن مشروع التنظيم الموحد للأقاليم الصحراوية OCRS مشروع سياسي عسكري وحتى اقتصادي بالدرجة الأولى مجسد لفكرة رجل الدين الفرنسي le père de Foucauld، وقد تم التوقيع على المعاهدة المنشأة للاتحاد الفرنسي من قبل 18 نائبا كانوا يمثلون المستعمرات الفرنسية في إفريقيا.

[124] - Mohamed Tel Made Bangora, **Violence et conflits en Afrique**, (paris , l' harmattan, 2005), p 117.

إن المشاريع العسكرية الفرنسية في منطقة الساحل الرامية إلى بسط النفوذ الفرنسي فيها، قديمة على عكس الإستراتيجية الأمنية الأمريكية، زهنا تكمن خاصية الإستراتيجية الفرنسية الأمنية. حيث تعكس المكانة الجيو إستراتيجية للصحراء الكبرى رؤى لمصالح جيو سياسية قديمة في سياسات فرنسا التوسعية في منطقة الساحل الكبرى إلى منطقة الساحل الإفريقي، وقد وردت عدة مراسلات من قبل الأب le père de Foucauld تعبر عن كيفية تنظيم منطقة الساحل والصحراء عسكريا وسياسيا، وهي عبارة عن خطة إستراتيجية سميت ب "pan touareg" مثلها مثل الخطة العسكرية الأمنية الأمريكية "pan sahel " التي كانت عام 2004، حيث جاءت في إحدى مراسلاته:" **لا يجب السماح للطوارق بتعلم اللغة العربية، وتعاليم القرآن بل على العكس يجب منعهم وتحويلهم عن ذلك، وكذلك لا توجد أمكنة أين نعلمهم الفرنسية في ظل سياستنا المتبعة**"[125]، في إشارة منه إلى أن السياسة الفرنسية تهدف إلى القضاء على سكان المنطقة واستغلال ثرواتهم.

إن مشروع OCRS هو تجسيد لفكرة صحراء فرنسية وتأكيد للأطماع الفرنسية عبر ظهور مشروع ثاني داخل تنظيم OCRS يحمل اسم منطقة التنظيم الصناعي الأمريكية ZOIA أي: Zone d'organisation industrielle Africaines.([126])

ولكن مع بداية التسعينات حصلت أغلب الدول الإفريقية على استقلالها وخاصة دول الساحل الإفريقي، وهو ما أنمى فكرتي مشروعي: التنظيم الموحد للأقاليم الصحراوية ومنطقة التنظيم الصناعي الإفريقية، إلا أن نهاية هذين المشروعين لا تعني نهاية التواجد العسكري الفرنسي في إفريقيا، كونها بقيت مرتبطة عسكريا مع بعض الدول الإفريقية في شكل معاهدات عسكرية دفاعية ثنائية.

لقد اختارت فرنسا بعد فترة استقلال الدول الإفريقية العمل وفق إستراتيجية مغايرة، وذلك بتركيز اهتمامها على محاور دول افريقية معينة، كانت في مقدمتها دول الساحل الإفريقي [127].

حيث جاء قي خطاب سياسي للرئيس الأسبق" **نيكولا ساركوزي**" عبارة" **أور إفريقيا**" Aurafrique والتي أعادت من جديد إلى واجهة الخطابات إلى الفرنسية صيفا مسابقة على غرار عبارة الجزائر فرنسية L'Algérie Française، ولكن ما يراد التشهير له هو سياسة فرنسية هي: Francafrique

---

[125]- Andre Bourgeot, "**Sahara ; espace géostratégique en jeunes politique (Niger**)"», **Autrepart,** N16(2000) PP 21-23.

[126]- Ibid, pp 23-25.

[127]- Pondis **J**ean-E Emmanuel, « **La coopération Franco- Africaine, uue** d'Afrique », **Internationale et stratigique**, (n°45? Janvier 2000), pp 127- 128.

[128] والتي يراد من خلالها تبرير ممارسات سياسية فرنسية معينة تجاه الدول الإفريقية بصفة عامة ودول الساحل بصفة خاصة.

حيث اتخذت السياسة الفرنسية من الطبيعة الجغرافية وحالة الدولة الفاشلة التي تعيشها معظم الدول الإفريقية، بالإضافة إلى استعصاء أزمات الهوية، سببا لتحقيق مصالحها في المنطقة بحجة التخوف من المد الإرهابي، حيث أن السياسة الفرنسية الخارجية تجاه المنطقة تغيرت من حيث اللهجة والأداء فقط وبقيت محافظة على هدفها ومضمونها.

حيث عملت فرنسا جاهدة على الإبقاء على منطقة الساحل الإفريقي منطقة نفوذ لتحقيق مصالحها، إلا أن الأحداث والتطورات التي شهدها العالم عامة ومنطقة الساحل الإفريقي بصفة خاصة، في ظل ظهور تهديدات وتحديات جديدة خاصة منها: الإرهاب والهجرة وتجارة السلاح، جعل المنطقة تصبح منطقة عبور [129] من خلال استخدام فرنسا لإستراتيجية التوازن والتواصل وإستراتيجية التوظيف والمشاركة في هذه القضايا.

وقد أدت أزمة الطوارق الأخيرة في شمال مالي إلى تسهيل تنفيذ مخططاتها نظرا لهشاشة المنطقة من جهة وكون فرنسا من القوى الكبرى الفاعلة. ما مكنها من التأثير في صنع القرار في منطقة الساحل الإفريقي [130].

وفي نفس هذا المسعى تطمح الو.م.أ هي الأخرى لخلق أسباب لتواجدها هي الأخرى في منطقة الساحل لتحقيق أهدافها فالاهتمام الأمريكي بمنطقة الصحراء والساحل الإفريقي، على الصعيد الأمني تنام أساسا في إطار ما يسمى بالحرب على الجهات التي قادتها الو.م.أ منذ تعرضها لهجمات 11 سبتمبر 2001 [131]، وعليه فالاهتمام الجيواستراتيجي الأمريكي لمنطقة الساحل الإفريقي يعد حديث العهد.

لقد نهاية الحرب الباردة وظهور نظام دولي جديد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وتزامن هذا مع حصول أغلب دول إفريقيا على استقلالها وخاصة دول الساحل الإفريقي التي كانت تعاني من مشاكل عديدة على جميع الأصعدة: الصعيد السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي...الخ.

---

[128] - **J**ean Sylvester Mangerie, « **géopolitique Africaines Les révisions stratégique occidentale**s, « Institue(Thomas Mre Working paper( Aout 2007), pp 1-3.

[129] - إيمان بن عمر، مرجع سابق، ص 33.

[130] - حسين بوقارة، **الإشكاليات الأمنية في الساحل الإفريقي، جريدة الشعب**،( العدد 1231، فيفري 2011 )،ص 14.

[131] - بوحنية فوزي، **إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي**، مرجع سابق.

رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن هذه المشاكل تعدد تهديدات أمنية يجب السعي نحو تطويقها وذلك في إطار مقاربات أمنية مستحدثة.

وتعتبر إدارة الرئيس " **بيل كلينتون**" **Bill Klinton** السباقة نحو التأصيل لإستراتيجية أمنية جديدة نحو إفريقيا بصفة عامة ومنطقة الساحل الإفريقي بصفة خاصة التي تشكل فاصل بين المناطق البترولية الغنية في الجزائر، ليبيا، نيجيريا، خليج غينيا، أنغولا، الغابون، وغينيا الاستوائية والتي تهم واشنطن كثيرا.

وقد سعت الإستراتيجية الأمنية الأمريكية إلى بسط نفوذها على المنطقة وطرد الأطراف الساعية للتنافس معها عليها وخاصة فرنسا، حيث سعت أمركا عن طريق إستراتيجية أمنية إلى:

- ✓ . ضمان هامش من الحرية للقوات الأمريكية لتدخل في إفريقيا.
- ✓ . المساهمة في تنمية حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية في إفريقيا.
- ✓ . وضع أو إقرار نظام إقليمي أو جهوي إفريقي يعمل على حفظ السلم والأمن.
- ✓ . إيجاد قوة تدخل أمريكة تعمل في إفريقيا.

وزاد تفصيل الولايات المتحدة الأمريكية آليات للتعاون والأمن الاستخباري وعلى نهج سياسات "كلينتون" جاءت إدارة جورج ولكر بوش "Gorge Wolker Bouch"حيث قالت مديرة الدبلوماسية العامة والشؤون العامة لإفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية آنذاك **كلوديا أنياسو**" "**Kodia Aniasow**":"بعد خمسين عاما بدأت وزارة الدفاع الأمريكية التسليم بالأهمية الإستراتيجية لإفريقيا من خلال إنشاء قيادة عسكرية مكرسة خصيصا لاحتياجات إفريقيا الأمنية، ولكن يكون لزاما علينا أن نتعامل مع إفريقيا من خلال ثلاث قيادات عسكرية أخرى هي القيادة الأوروبية والقيادة الوسطى وقيادة المحيط الهادي"[132].

في إشارة واضحة إلى محاولة القيادة الأمريكية مسك زمام الأمور لوحدها في المنطقة وعزل القوات الأخرى الطامحة لأي محاولة لبسط النفوذ في المنطقة.

إذن: تعتبر منطقة الساحل الإفريقي الجهة الجديدة التي تريد الولايات المتحدة الأمريكية فتحها لمجابهة الإرهاب، وخاصة تنظيم القاعدة، وهذا ما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية نحو إيجاد أو تبني إستراتيجية إستباقية وقائية لمحاصرة التهديد الأمني للإرهاب حسب زعمها حيث تشكل منذ 2004 برنامج الدعم العسكري بأن ساحل "pam sahel" التي تم تبنيها بعد 09/11 لإنشاء تعاون عملياتي يمنع تحول منطقة الساحل ملاذا للإرهاب الدولي الذي جمع الاركان للجيش الأمريكي، ويتضح من خلال هذه

---

[132] - احمد طالب بصير، مرجع سابق، ص139.

المبادرة أن منطقة الساحل أضحت ضمن نطاق ما يعرف بالقوس الأمني للقيادة العسكرية المركزية الأمريكية سانتوكوم "saintcom"نظرا لحساسيتها[133].

وفي نفس السياق أشار الدكتور "**سالم برقويق**" أن أمريكا اعتمدت تجاه المنطقة مقاربة الأمن الذكي مقابل الأمن الصلب[134]

وذلك من خلال دعم دول المنطقة في تعزيز أمنها الإقليمي لمحاولة إضفاء الشرعية على تدخلها في الشؤون الداخلية للمنطقة، ومنه تحقيق أهدافها الخفية وبسط نفوذها.

وما زاد من تأكيد الولايات المتحدة الأمريكية على سياستها الأمنية تلك هو تحالف الجماعة السلفية للدعوة والقتال واتخاذها من منطقة الساحل الإفريقي قاعدة جغرافية لنشر تهديداته الأمنية، فالولايات المتحدة الأمريكية راغبة في نوع من الدعم والتوازن العسكري الأمني قي تلك المنطقة, وأكد هذا السعي المحاولات المتواصلة للولايات المتحدة الأمريكية لإقامة قاعدة عسكرية بالمنطقة، الأمر الذي رفضته بشدة الجزائر ومحاولتها إقناع دول إفريقيا بعدم إيوائها, كونها إستراتيجية تهدف إلى تحضير من أجل التوغل والتدخل المباشر في القارة فالإستراتيجية الجديدة التي تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية في ظل الإدارة الحالية **لباراك أوباما** "**Barak Obama**" تدرس مدى التطور في الأوضاع الأمنية في الساحل الإفريقي، كلها عوامل تساهم بدرجة كبيرة فيتحديد مستقبل الإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي والذي يحتمل سيناريوهين رئيسيين([135]):

- ✓ **السيناريو الأول:** استمرار الوضع القائم للإستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي.
- ✓ **السيناريو الثاني:** تزايد الاهتمام الأمريكي بالساحل إلى درجة التدخل العسكري المباشر.

وهذا السيناريو هو الذي ترفضه وتخشاه الجزائر بشدة إلا أن الأوضاع الأمنية الأخيرة في شمال مالي تنبؤ بتطبيق على أرض الواقع خاصة وأنه سيتم إرسال قوات أمنية تضم 3000 جندي إلى المنطقة شهر جويلية من العام الجاري, وبهذا فسيناريو التهميش أو التنازل النهائي عن المنطقة غير وارد ومستبعد وذلك لا يرجع إلى الساحل الإفريقي وحسب, بل هو مرتبط بالدرجة الأولى بمدى الأهمية التي أصبحت تكتسبها قارة إفريقيا في ظل الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 2001/09/11.

---

[133]- امنحند برقوق، "**منطق الأمنية في ساحل الأزمات**"، على الرابط
www.barkouk.Mhaned.yaolasite.com

[134]- سالم برقوق، "**الأبعاد الإستراتيجية ليس الأمريكية في الساحل الإفريقي**", ندوة سياسات الدول الكبرى للساحل الإفريقي، **مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية.** على **الرابط:** http://www.echaab.com.

[135]- حسين قادري، "**مستقبل الوضع الأمني في الساحل الإفريقي" العالم الإستراتيجي**، (الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية العدد07،نوفمبر 2008)، ص04.

وقد دخلت "خطة تمنراست" حيز التنفيذ يوم الأربعاء 21 أفريل 2010 وهي الخطة التي تضمنت قرارا مشتركا بإنشاء مركز قيادة للتنسيق الأمني والعسكري المشترك يكون مقره مدينة تمنراست الجزائرية.

ويعد سعي الجزائر إلى البدء في تنفيذ خطة تمنراست مندرجا أساسا في سياق خطوات استباقية لمنع أي تدخل أجنبي في منطقة الساحل والصحراء ورفضه تماما مهما كانت مبرراته خاصة للطرف الفرنسي الأمريكي.

**المبحث الثالث : جمهورية مالي دراسة جيو سياسية و جيو أمنية:**

سوف نقوم من خلال هذا المبحث من التطرق إلى دراسة جيو سياسية وجيو أمنية لجمهورية مالي، من خلال الموقع الجغرافي وتأثيره على الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة، وكذا إلى التشكيلة الاجتماعية المختلفة ( العرقيات والاثنيات) والتي تفرز مشاكل على تماسك الدولة، مما تؤدي إلى بروز تحديات تؤثر على الاستقرار الأمني لجمهورية مالي ودول الجوار على حد سواء.

**المطلب الأول : مالي : مقاربة جيو سياسية:**

تعد جمهورية مالي من دول القارة الإفريقية التي تمتد إلى عمق الصحراء والساحل الإفريقي، وعلى هذا الأساس سنحاول دراسة جمهورية مالي من حيث :

**الفرع الأول: الموقع الجغرافي لجمهورية مالي:**

تقع جمهورية مالي شمال غرب القارة الإفريقية، بين خطي طول 17° شمال خط غرينتش و 4° غربه[136].وهي بهذا تعد من بين الخمسة عشر دولة افريقية الحبيسة[137]، غير المطلة على منافذ بحرية، ما يجعل مجال تحركها ينحصر في الدائرة الإفريقية فقط.

يحدها من الشمال الشرقي الجزائر ( 1376 كم )، ومن الشرق النيجر ( 821 كم)، ومن الجنوب بوركينافاسو ( 1000 كم )، وساحل العاج (532 كم )، ومن الغرب السنغال ( 419 كم )، وموريتانيا (2237 كم )، تبلغ مساحة جمهورية مالي الإجمالية حوالي 1،24 مليون كم² ([138]).

لقد اثر الموقع الفلكي والجغرافي لمالي على طبيعة السكان والديمغرافيا وانتشارهم، حيث يبلغ عدد سكان مالي حوالي 11957 مليون نسمة حسب إحصائيات عام 2004، يعيش أربعة أخماسهم في المناطق الريفية، في حين يقطن المدن خمس السكان فقط.

---

[136] الموسوعة الحرة ويكيبيديا، على الرابط: http://or.wikipedia.org/wiki/%D9%D8%A71%D9%84.

[137] خليل حسين،"**الجغرافيا، الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبوليتيك**"،(بيروت:منشورات الحلبي الحقوقية،ط1،2013)،ص 369.

[138] www.Moquatel.com/openshare/boloth/Dwal.Mond.

كما تأثرت الطبيعة المالية على جغرافية الأرض، حيث يوجد في مالي مساحة صغيرة من الأراضي المستغلة للزراعة وتمثل المساحة الباقية صحاري، غابات وأحراش. إلا أن هذا لا يعني افتقارها من المواد الطبيعية الهامة، كالذهب، اليورانيوم، والفوسفات...كما اكتشفت في الأراضي المالية مؤخرا خامات البوكسيات، الحديد، المنغنيز، القصدير، والنحاس إلا أنها لم تستغل بعد.

**الفرع الثاني : طبيعة المجتمع في جمهورية مالي:**

إن ما يميز المجتمع في جمهورية مالي، هو تعدد الاثنيات والعرقيات فيها، مما يضعف التجانس ويخلق مشاكل داخلها، والتي تشكل تحديات وتهديدات أمنية لدول الجوار وخاصة الجزائر، النيجر، ليبيا وبوركينافاسو، بسبب اشتراكهم ليس في الحدود فقط وإنما في وجود قبائل الطوارق([139]).

تعرف مالي مجموعة من الاثنيات والعرقيات إلى جانب الطوارق Touareg،حيث توجد : البارمبا Baramba،السونغاي Songhaï، البولس Peuls، الكانوري Kanouri والعرب([140]). وتعد قبائل البارمبا أكثر عددا في دولة مالي، حيث يشكلون ما نسبته 31,9% من إجمالي السكان، وتكمن القوة الديمغرافية لقبائل البارمبا في فرعها المسلم و الذين يسمون البارمبا كوبي Baramba kobé، وكذا في توزعهم الجغرافي عبر باقي دول المنطقة[(141)].

كل هذا التعدد الاثني، ليس فقط من حيث العرف بل كذلك من حيث الجانب الديني بين المسلمين والمسيحيين وأصحاب المعتقدات المحلية، جعلت الطبيعة المجتمعية في جمهورية مالي مفككة اثنيا وعرقيا وقبليا، مما جعل من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفا وحركيات الاندماج المجتمعي صعبة خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة مما أنتج في العديد من المرات أزمات داخلية في مالي، كالانقلابات العسكرية ولعل أخطرها وأبرزها على دولة مالي ودول الجوار هي أزمة الطوارق[(142)]، التي أصبحت تأخذ منحى خطير يهدد الأمن والاستقرار في منطقة الساحل ككل.

**الفرع الثالث:الوضع السياسي والاقتصادي في جمهورية مالي:**

أدت بينة الحصيلة التاريخية والاجتماعية الاقتصادية في مالي إلى فشل النظام السياسي المالي في إدماج الطوارق في الوحدة الوطنية، حيث يعتبر النظام في مالي نظاما دكتاتوريا قائم على شخصنه

---

[139] احمد عبد الحافظ،"**الدولة والجماعات العرقية :دراسة مقارنة للسياسة الروسية تجاه الشيشان و تتارستان 1991_2000**"،(القاهرة:مطابع الأهرام،2005)،ص31.

[140] عمار جفال،"**وجهة نظر حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية الجزائرية**"،**العالم الاستراتيجي**،(الجزائر:مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية،العدد 07، نوفمبر )2008،ص 10.

[141] « **Les ethnies ,les ethnies aux Mali** »sur cite : www.geocities.com/infomali/ethnies/Baramba/html.

[142] امحند برقوق،**الساحل الإفريقي بين التهديدات الامنية والحسابات الخارجية**، مرجع سابق.

السلطة وإقصاء الطوارق وتعصب القادة السياسيين لاثنيتهم و انتماءاتهم العرقية[143]، مما أدى إلى توتر وانفلات امني دائم داخل البلاد واضعف من سيادتها، ومن بين أسباب هذا الفشل أيضا هو غياب وضعف فلسفة المواطنة مع انتشار الفساد السياسي وضعف الأداء المؤسساتي لاستحالة بناء آليات الوقاية أو حل النزاعات الداخلية في مالي، مما يجعل تدخل طرف ثالث أجنبي امرأ غير مستبعد بل ويعد ضروريا[144] من أجل السيطرة على تداعياته وعلى دول الجوار.

حيث يعرف النظام السياسي في مالي عدم الاستقرار، كون كل مراحله عرفت انقلابات عسكرية منذ استقلالها من فرنسا سنة 1960، وهذا راجع إلى ضعف المشاركة في الانتخابات وعدم فهم جزء كبير من السكان لأهميتها في إرساء نظام ديمقراطي عادل، مما يشكل تأثيرا سلبيا على استقرار البلاد، حيث شهدت مالي انتقال للسلطة بين خمسة رؤساء منذ الاستقلال اغلبها كان نتيجة انقلابات عسكرية*.

لقد أفرز الواقع السياسي لدولة مالي فقدان القدرة على التواصل بين النظام وشعبه، وكذا تسجيل حالة من العجز الأمني مع عدم القدرة على التوصل لحلول للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية[145]، ما أدى إلى عجز النظام السياسي على خلق أو بناء دولة وطنية، في ظل عجز النظام في مالي على التعامل مع الواقع أو التوليفة المجتمعية المتعددة، ما ولّد موجات عنف سياسي واسعة مع عدم القدرة على إطلاق مصطلح "**شعب**" على سكان جمهورية مالي، حيث أدت التركيبة البشرية خاصة تعامل الطوارق و العرقيات الأخر.

وقد أثرت الطبيعة الجغرافية وعدم الاستقرار السياسي بالإضافة إلى عدم قدرة الحكومة على تلبية حاجات السكان وعدم التجانس في التركيبة الاجتماعية للسكان على الأوضاع الاقتصادية التي توصف بالسيّئة إلى تفاقم الأوضاع و تمرد الشعب[146].

---

[143] نبيل بوبيبة،"**الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الاحنبية**"،(الجزائر: رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص:دراسات مغاربية 2010_2011)،120.

[144] سيدي احمد ولد احمد سالم،"**أزمة شمال مالي...والاحتمالات المفتوحة**"**مركز الجزيرة للدراسات**، على الرابط: http://studies.aljazeera.net.

[145] عبد الحليم زيات،"**التنمية السياسية:دراسة في علم الاجتماع السياسي البنية والأهداف**"،(الإسكندرية:دار المعرفة الجامعية،جزء2، 2002)،ص 67.

* مبيدو كايتا حكم مابين 1960_1968، أطيح به في انقلاب
موسى تراوري حكم مابين1968_1991 تميزت فترة حكمه بالتسلط وأطيح به في انقلاب
امادوتوماني توري:كان رئيس الهيئة الانتقالية لإنقاذ الشعب مابين 1991_1992.
الفا عمر كوناري انتخب سنة 1992 ثم أعيد انتخابه سنة 1997.
امادو توماني توري:انتخب سنة 2002،أعيد انتخابه سنة2007، أطيح به في انقلاب سنة 2012
*تمرد الشعب المالي بعد فترة الجفاف المدمر الذي عانت منه المنطقة 1968_1974، و أيضا في الفترة مابين 1980_1987 الذي أدى إلى حالة من التدهور الاقتصادي الكلي، ما أدى إلى اختلال التوازن في عملية التنمية الاقتصادية وقوّض معيشة الطوارق ما خلّف شعورا بالتهميش خاصة لدى الطوارق الذين اقتنعوا بعدم التكافؤ الاقتصادي في ظل معاناة دولة مالي من ثالوث الفقر،المجاعة والمرض، والذي يؤشر على ضعف الهيكلة المؤسساتية لدى البلد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، الأمر الذي فتح المجال أمام ظهور حركات مسلحة شمال مالي دخلت في مواجهة مسلحة سنوات التسعينات.

ويظهر فشل دولة مالي في المجال الاقتصادي من خلال اقتصادياته المتدهورة، ففي الميدان الزراعي نجد أن ثلاثة أرباع سكانه يشتغلون في الزراعة و الرعي وتشكل اليد العاملة في هذا القطاع 73% و6% في الصناعة و20% في الخدمات و1% في المناجم.

وعليه، فقد أوجدت الظروف المناخية الصعبة وقسوة الحياة ولطبيعة الاجتماعية المالية، وانتشار الفقر والأمية في ظل نظام ديمقراطي في الظاهر تتخلله تركيبة اجتماعية غير متجانسة أرضية خصبة للتمرد والتطرف يهدد الاستقرار الأمني الداخلي و يعرض البلاد للتدخل العسكري.

**المطلب الثاني : مالي :مقاربة جيو أمنية:**

بعد التطرق إلى الوضع الجيوسياسي لدولة مالي، وتأثير الطبيعة الجغرافية على طبيعة الدولة والنظام سنحاول التطرق إلى دراسة مالي بالاعتماد على مقاربة جيوامنية من خلال:

**الفرع الأول : التحديدات الأمنية لدولة مالي :**

تعكس الحالة الأمنية لدولة مالي للبنية السياسية والاقتصادية والطبيعة الاجتماعية، حيث يكمن المشكل الأمني أساسا في مشكلة التكامل الوطني، حيث لا تزال دولة مالي حبيسة الصراعات الإثنية منذ سنوات.

تشترك دولة مالي مع باقي دول الساحل الإفريقي في جملة من التهديدات : كالإرهاب، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية ( راجع المبحث الأول )، إلا أن اخطر تهديد تعانيه دولة مالي وهو أزمة الطوارق، حيث أصبحت مالي تشكل احد المجالات الحيوية التي تثير اهتمام الفواعل الدولية، حيث كانت لزمن قريب منطقة مهمشة استراتيجيا و سياسيا.

ولا يعود سبب هذا التحول في التفكير العملي والعالمي حول المنطقة للتأثيرات الجديدة التي أفرزتها العولمة[147]، ولكن لحسابات مرتبطة وبتطلعات خاصة بالفواعل الدولية ( القوى الأجنبية التي تسعى لاستغلال الثروات والنفوذ والقوى الإقليمية التي تطمح إلى تحقيق دور ريادي على المستور الإقليمي والقاري)، حيث أن التركيبة الإثنية اللامتجانسة في مالي كانت ولا تزال تغذي المطالب الانفصالية[148] باستعمال القوة خاصة، وأنه _ كما اشرنا في موضع سابق_ أن الدول الاستعمارية لم تراع السمات الانثروبولوجية، والتي رأت فيها القبائل والأعراق في مالي هضما لحقوقها التاريخية والسيادية، خاصة في طل وجود أشكال للهيمنة الإثنية أو الجهوية على الحياة السياسية، وكذا ضعف

---

[147] امحند برقوق،"**منطق الامننة في ساحل الأزمات**"،مرجع سابق.

[148] حسين الحاج علي احمد،"**الدولة الإفريقية ونظريات العلاقات الدولية**"،**السياسة الدولية**،(عدد160،افريل2005)،ص 12.

العدالة التوزيعية ( اجتماعيا، اقتصاديا سياسيا )، مما ينتج حالات من الإحباط السياسي التي تخلق حركيات للتمرد والعنف السياسي خاصة من طرف قبائل الطوارق.

ومن أسباب بروز و استمرار أزمة الطوارق :

- ✓ القمع العسكري الذي تواجه به الأنظمة المطالب المشروعة للقبائل الطارقية.
- ✓ غياب هيكلة حقيقية للمؤسسة العسكرية، الأمر الذي سهّل ظهور الميليشيات المسلحة على أساس اثني أو عرقي.

وقد خلق هذا الوضع حالة مستعصية الحل بين النظام وقبائل الطوارق، هذا ما سنأتي عليه فيما يلي:

**الفرع الثاني: جذور أزمة الطوارق و أطرافها:**

كشف الصراع على السلطة في جنوب و شمال مالي على الضعف المتأصل في المجتمع المالي، والقوى المستحكمة المختلفة التي تؤثر فيه. وتعد أزمة الطوارق التي جاءت نتيجة تراكمات تاريخية واجتماعية كبيرة اخطر التهديدات وأكثرها حساسية على دولة مالي ودول الساحل الإفريقي وخاصة الدول التي تتمركز فيها الأقلية الطارقية ( الجزائر، ليبيا، النيجر و بوركينافاسو ).

ولعل أزمة مالي الأخيرة التي انطلقت بداية شهر جانفي 2012، هي الأخطر و الأعنف في تاريخ مالي والمنطقة ككل.

وعلى هذا سنحاول دراسة جذور الأزمة الراهنة في مالي وأهم الأطراف الفاعلة فيها :

**أولا : جذور الأزمة ( ازواد) في مالي :**

تعتبر أزمة الطوارق قديمة، حيث ترجع إلى نيل الدول التي كانت تتمركز فيها القبائل الطارقية استقلالها، واتفاق تلك الدول على احترام الحدود الموروثة على الاستعمار، على الرغم من أنها كانت مقسمة بطريقة اعتباطية لم يراع فيها الخصائص الانثروبولوجية للقبائل الطارقية، التي كانت متمركزة في منطقة الصحراء الكبرى حيث وجدت نفسها مشتتة. إزاء هذا الوضع انقسمت قبائل الطوارق إلى مجموعتين، الأولى : ترفض الأمر الواقع و تطالب ببناء دولة وطنية للطوارق، و الثانية : مؤيدة للبقاء تحت سيادة الدول المستقلة شرط ضمان التمتع بجميع الحقوق وبنوع من الاستقلال الذاتي.

وقد كان الاحتلال الفرنسي يضم كل غرب إفريقيا، حيث كان هناك إمبراطورية إسلامية كبيرة عرفت خلال الحقبة الاستعمارية باسم "السودان الفرنسي"، وهي التي اشتق منها اسم "مالي" بعد احتلال دام حوالي قرن من الزمن ( 1878_1960 )، حيث نالت مالي استقلالها بتاريخ 22سبتمبر[149] 1960.

تعود جذور أزمة الطوارق إلى التمرد الذي شهدته مالي عام 1963، فبعد أن شارك الطوارق في معركة التحرير الوطني التي انتهت بالاستقلال، رفض الطوارق انقسامهم بين عدة دول لأنهم رأوا فيه استعمار جديد، وإذا كان أصل الأزمة يعود إلى تاريخ طويل، إلا أن سلوك الأقلية الطارقية العنيف يعد حديثا جدا ومرتبطا أساسا بوضعيتها داخل الدولة[(150)]، نتيجة إفلاس مشاريع التنمية في المنطقة وضعف تمثيلهم في المؤسسات المركزية، وفي عدم استفادتهم من الاختيارات الامتيازات الاقتصادية، لذلك ازدادت الخيارات المسلحة في مواجهة الحكومة في مالي كسبيل وحيد لإثبات وجودهم[(151)].

وقد أدى هذا الوضع إلى موقف سياسي يطالب بقيام حركة تمرد تحمل السلاح ضد الدولة.

وكان نظام الرئيس " ومبيدو كايتا " "Mobido Kayta" ( 1960_1968 )، آنذاك حاسما و عنيفا ودمويا، أدى بالطوارق إلى تخليهم عن الانفصالو الكونفيدرالية وصاروا يطالبون بالحكم الذاتي استنادا إلى الخصوصية الثقافية و العرقية[(152)]، مع احتفاظهم بسلاحهم و مقاتليهم في الشمال.

وتصنف أزمة مالي وتمرد قبائل الطوارق المتكررة عبر التاريخ على أنها شكل من أشكال العنف السياسي الذي يمكن إسقاطه على النزاع الداخلي في مالي، فحسب "**تيد روبرت غير**"[(153)] " TideRobert Gire"، فإنّ العنف السياسي :"**جميع الهجمات الجماعية الموجهة ضد النظام السياسي وأطرافه الفاعلة...**"[(154)]، وحسب هذا التعريف فإنّ مفهوم العنف السياسي يتضمن : الثورة، حروب العصابات، التمرد وانقلابات الشغب. ويربط "روبرت غير"، بين حجم العنف السياسي وشدّة الحرمان الذي يعاني من الطرف الذي يمارسه، حيث يرى أنّه كلما زادت شدّة الحرمان زاد حجم العنف السياسي بمقياس عدد الأيام والرجال المشاركين فيه. Man-days of participations*

---

[149] ميلاد الحراثي،"**دولة مالي بين الديمقراطية و خيارات الانفصال والتدويل أو الطريق إلى إعلان دولة الطوارق**"،**المجلة الإفريقية للعلوم السياسية**، على الرابط: http://www.studiesbchalaib.net.

[150] « Le sahel ou la politique sépare ceux que la géographie rapproche »,sur cite : http://www.mde.int/download/publications/monigraphe25.PDF

[151] نبيل بويبية،مرجع سابق،ص 03.

[152] التينبكتي،"**الطوارق "عائدون لنثور2**"،مرجع سابق،ص 11.

[153] تبد روبرت غير،"**لماذا يتمرد البشر؟**"،(ترجمة:مركز الخليج للأبحاث،دبي:مركز الخليج للأبحاث،ط2008،1)،ص38.

وتعتبر الحركة الوطنية لتحرير الأزواد إحدى أكبر فضائل المتمردين الطوارق التي أعلنت عن إقامة دولة أزواد في شمال مالي في : 05 أفريل 2012[155].

مع اندلاع الثورات العربية وانتهاء الأزمة الليبية، اندلع الصراع مجددا بين الأزواد والنظام المالي نتيجة لعودة المئات من الطوارق الذين شاركوا في الحرب الأخيرة في ليبيا إلى منطقة الأزواد محملين بمختلف أنواع الأسلحة[156].

حيث هاجمت الحركة الوطنية لتحرير أزواد القوات العسكرية المالية في 17 جانفي 2012، في مدينة "مانكا" ثالث أهم مدينة في إقليم أزواد من حيث الكثافة السكانية بعد مدينتي "غاوة"، "تيمبكتو". وهذه المرة لم يطالب فيها الطوارق بتحسين ظروف العيش، بل تعدى ذلك إلى حق تقرير المصير وإعلان الاستقلال بعد فشل جميع كل المساعي في المطالبة بالحق في التنمية الشاملة في إقليم أزواد، فكان الحل العسكري كأداة أخيرة وجهت ضربة موجعة للنظام المالي. على اعتبار أنّ دولة مالي عرفت أزمة متعددة الجوانب تمثلت في أزمة الهوية وأزمة بناء الدولة، حيث ازدادت حدتها بعد سقوط نظام "**العقيد الليبي معمر ألقذافي**" في ليبيا وتداعياته عبر مرور جماعات مدججة بالسلاح نحو التراب المالي حيث اعتبرت مالي ضحية مباشرة لتدخل حلف الناتو في ليبيا، حسب ما قاله "**سيسيكوشيك عمر**" " **sissiko Cheick Oumar**" رئيس حزب "صادي" المالي([157])، بالإضافة إلى امتلاك تلك الجماعات الخبرة في القتال.

عن أزمة الدولة في مالي يقول الخبير في العلاقات الدولية الدكتور "**مصطفى صايج**"([158]) "**الأزمة في مالي معقدة و متعددة الأبعاد، والبعد الأساسي فيها يتمثل في أزمة بناء الدولة، سواء في مالي. ..إذ أنّ هناك هشاشة في المؤسسات الأمنية والسياسية...حيث أنّ تشكيل الدولة الوطنية في هذه المنطقة أبعد بكثير منالهويات أو الأقليات، والتي لم تدمج في نظام الدولة كما لم تستفذ من التنمية. ..وقد لاحظنا بشكل أساسي في مسألة مالي أنّ الرئيس "توماني توري"لم يدمج في العملية السياسية الطوارق...هذا ما أدى إلى صراع دائم بين المنطقة الشمالية و الجنوبية**"

---

[155] "**موريتانيا الجزائر و ورطة "إمارة"تمبكتو السلفية**، على الرابط: http://www.almassa.worldpress.com.

[156] مصطفى قطبي،"**إمارة أزواد السلفية الوهابية... إلى أين؟**"، على الرابط : http://albadee.net/news/4491.

* مؤسس ومدير مشروع الأقليات المعرضة للخطر،بمركز التنمية الدولية وإدارة الصراعات CICDM في جامعة ميريلاند الأمريكية.

[157] R.y.T," MALI , **Sissi ko Cheick Oumar, président de SADI « Des intérêts colossaux…derrière la marche à la guerre** »" ,**Fraternité**,(n°46,décembre 2012),p06.

[158] محمد سلطان،"**الخبير مصطفى صايج:اللوبي الفرنسي عاقب الرئيس المالي لأنه تعاون مع الجزائر**"،على الرابط : http://www.ar.Algerie360.com.

ويضيف :"...**مشكلة الأزاد تصنف حسب الخبراء السياسيين بأنها من النزاعات المجمدة أي أنها موجودة وخامدة لكن عندما تجد البيئة المواتية تطفو إلى السطح**".وهو بهذا يجمل أنّ ما يجري في مالي يرجع إلى ضعف بناء دولة مركزية في الساحل، وضعف إدماج الهويات المنفصلة عن مشاركتها السلطة.

وكما سبق الإشارة إليه، فقد جاءت الأزمة المالية الراهنة نتيجة لعدة أسباب ولعل أهم أرضية عجلت بها هي الحرب الليبية الأخيرة، وتجدر الإشارة أنّ قرار التدخل العسكري في ليبيا كان بعد تمكن أربعة مسئولين في واشنطن من إقناع الرئيس "**أوباما**"، حيث قاموا بحشد التأييد لهذا التدخل[159] مع علمهم أنّ بتواجد الطوارق في جيش "**ألقذافي**"، و إدراكهم أن" الطوارق سيعودون لمالي بعد الإطاحة بنظامه.

وجاء بيان صادر عن الحركة الوطنية لتحرير أزواد أنها تعتزم مواصلة تحركاتها العسكرية لإخراج الجيش المالي من جميع مدن إقليم أزواد، كما قال "**موسى أغ الطاهر**"، الناطق الرسمي باسم المكتب السياسي للحركة الوطنية لتحرير الازواد[160] :"**أنّ الحركة ترفض الحوار مع الانقلابيين لأنهم غير منتخبين من الشعب المالي بصفة ديمقراطية للتحدث باسمه، ولن نؤكد قابليتنا للتفاوض السياسي مع سلطة مالية شرعية**"وبتاريخ 04 جوان 2012، أعلنت الحركة في بيان صادر عنها استقلال إقليم الأزواد.

**ثانيا : أطراف النزاع في أزواد:**

من أجل الإحاطة بجميع خلفيات الأزمة، لابد من معرفة الأطراف الرئيسية التي قادت التمرد الحاصل في إقليم أزواد و هي :

- **الحركة الوطنية لتحرير أزواد MNLA:** و هي أكبر تنظيم مسلح أنشأه الطوارق، حيث اندمج العرب والطوارق تحت لواء تنظيم واحد يمثل أقاليم الأزواد الثلاثة التي تضم : تمبكتو، غاو وكيدال ويضم هذا التنظيم أسماء قيادات جديدة مثل: "**بلال اغ شريف**"، الأمين العام للحركة، "**محمود اغ غالي**"،رئيس كتبها السياسي، و"**عبد الكريم اغ متافا**" رئيس مجلسها الثوري[161].

---

[159] "**أزمة مالي ثمرة للتدخل الأمريكي في ليبيا**"، على الرابط: .www.Albayan.ae.com

[160] Moussa Ag Attaher :porte parole du bureau politique du MNLA : « **il ne saurait y avoir de solution militaire au conflit** »,**EL WATAN** , (N°6534,13/04/2012),p09.

[161] الحاج ولد إبراهيم، مرجع سابق.

ترتكز الحركة على عدوة مقومات تكل القوى العسكرية، وهي [162]:

- ✓ المجندون الماليون والنيجيريون من أصول طوارقية العاملين تحت إمرة الزعيم الليبي "**معمر القذافي**" قبل سقوطه.
- ✓ المجندون السابقون في تحالف 23 ماي 2006، الذي كان يرأسه "**إبراهيم اغ باهنغا**"سواء الذين انضموا للجيش النظامي المالي تطبيقا لاتفاقية السلام و هربوا عند اندلاع الأزمة الأخيرة، أو من لم يدخلوا الجيش النظامي وتمسكوا بالسلاح بعد اتفاقية الجزائر 2006.
- ✓ الدور الخلفي لتنظيم القاعدة سفي بلاد المغرب الإسلامي، من خلال توفير الدعم اللوجستي لبعض القيادات التي تنشط الآن في هذا الصراع، رغم حرص قيادات الطوارق داخليا و خارجيا على نفي أي صلة بالقاعدة.

ينحدر غالبية قادة وأفراد هذه الحركة من قبيلة "**إيفوغاس**"، وهي قبيلة طارقية قليلة العدد، ولكن نفوذها السياسي واسع جدا في الشمال المالي.

تعتمد الحركة الوطنية لتحرير الأزواد، عقيدة سياسية وطنية، حيث تضم مزيجا من اليساريين والقوميين والقبليين والمستقلين، ولها هدف واحد تسعى لتحقيقه وهو استقلال إقليم الأزواد. حيث تعتبر هذه الحركة الجيش المالي كجيش احتلال، وتسعى لتسويق خطابها للعالم باعتبارها حركة تحرر، لا علاقة لها بتنظيم القاعدة الذي ينتشر في منطقتها[163].

- ➢ **حركة أنصار الدين:** تعتبر من الجماعات الإسلامية المسلحة، تريد فرض تطبيق الشرعية في مالي من خلال العمل المسلح.

تسعى هذه الحركة إلى إظهار الحالة الدينية للشعب الأزوادي، وذلك بتطبيق الشريعة وإقامة حكم إسلامي في أزواد[164]، حيث قال القائد العسكري للحركة"**عمر حماح**": **كل الثورات التي ليست باسم الإسلام نحن ضدها...**" وأضاف:" **الاستقلال الحقيقي هو الإسلام في تطبيق الشريعة. ..معركتنا باسم الإسلام وليس باسم العرب ولا الطوارق ولا البيض و لا السود**"[165].

---

[162] هشام بسباس،"**تدخل القوى الكبرى عبر حلف شمال الأطلسي في الأزمة الليبية 2011 وانعكاساته على الأمن القومي الجزائري**"، ( جامعة قالمة:رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص:علاقات دولية ودراسات أمنية، 2011-2012 )،ص ص 134_135.

[163] منيرة محمد عبد الحليم،"**الأزمة في مالي أعباء افريقية أمنية جديدة** "،**الأهرام اليومي**،على الرابط: http://digital.ahram.org.eg

[164] إيمان بن عمر،مرجع سابق،ص 91.

نتيجة لالتقاء المصالح فقد تحالفت حركة أنصار الدين مع الحركات الطارقية الأخرى التي ليس لها توجه ديني، إضافة إلى كون عدوهما مشترك يتمثل في الحكومة المالية، كما تحالفت مع حركة "التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا" MUJAO، طردت الحكومة الوطنية لتحرير أزواد من شمال مالي.

- **حركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا MUJAO** :تعتبر هذه الحركة منشقة عن تنظيم القاعدة إلا أن جميع نشاطاتها تكون من خلال التنسيق بين التنظيمين، ويعتبر "**حمادة ولد خيرو**" الموريتاني[166] هو مؤسسها و قائدها بعد تحرره من سيطرة كل من "**أبو زيد**"و "**مختار بلمختار**"القياديان الجزائريان في تنظيم القاعدة.

حسب الكاتب و الخبير المختص في قضايا الساحل "**سيرج دانيال**" **Sirj Daniel** " **فإنّ:**

**أفراد هذا التنظيم أغلبهم موريتانيين معارضين لهيمنة الجناح الجزائري على تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، حيث يريدون أن يثبتوا أنهم قادرين عل لعب دور مهم في المنطقة..**"ويضيف في توضيح منه للفرق بين تنظيم القاعدة في بلاد المغرب AQMI وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا أن :"**الأولى جيش أما الثانية فهي وحدة عسكرية تتبنى الفكر الجهادي المتشدد وتسعى لتطبيق الشريعة الإسلامية**" وقد قامت بأول عملية نوعية بتندوف في أكتوبر 2011، ثم اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين في أفريل 2012.

وإذا قمنا بعملية تقييم للأطراف الفاعلة في الأزمة نجدهم غير قادرين على تحمل نتائج مبادراتهم، فالحركة الوطنية لتحرير الازواد والتي أعلنت التمرد كانت إلى وقت قريب مهمشة حيث استفادت هذه الجماعات من التجارة عبر الساحل والصحراء من جهة، ومن جهة أخرى لم ينتج عن الانقلابيين سوى مساعدة المتمردين على إتمام سيطرتهم في الشمال.

---

166 علي زاوي"**تنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي**"، على الرابط : http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2013/05/13/393021.html#.UZe59CZtzrg.facebook.

# الفصل الثالث:

## تعامل الدبلوماسية الجزائرية مع الأزمة المالية الراهنة

**الفصل الثالث : تعامل الدبلوماسية الجزائرية مع الأزمة المالية الراهنة :**

تتحرك الدبلوماسية الجزائرية في فضائها الجيوسياسي الإفريقي وهي تدرك أنها تدرك تعيش في ساحل من الأزمات الذي أدى إلى ضعف الأداء السياسي في هذه المنطقة وتنامي الصراعات الاثنية وصعوبة بناء الدولة.

ففي خضم التجاذبات الإقليمية والدولية حول مستقبل منطقة الساحل الإفريقي، تشهد الدبلوماسية الجزائرية حراكا موسعا في ظل التطورات الأمنية التي خلفتها الحرب الليبية الأخيرة التي أطاحت بنظام العقيد"**القذافي**"،و موجة تهريب الأسلحة نحو مالي، حيث تنامت الأزمة السياسية في شمال مالي خاصة بعد سيطرة "حركة التوحيد و الجهاد"و" تنظيم القاعدة " على عدة مناطق كانت تحت سيطرة حركة الأزواد.

أصبحت الأزمة في مالي مصدر قلق أمني وإنساني مطبق تتطلع دول الجوار القلقة إلى الجزائر لإدارة الصراع، مع إدراك السلطات الجزائرية لأهمية الصراع الطوارقي فإنها تأخذ بعين الاعتبار التحدي الذي يمثله الإرهاب في المنطقة.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى الدور الذي لعبته الجزائر في تسوية النزاع المالي الراهن مع الإشارة إلى دورها الريادي في تسوية النزاعات الداخلية في مالي خلال سنوات التسعينات و2006، من خلال مقاربتها السلمية، ثم الوقوف على أسباب تغير موقفها من الحل السياسي إلى الحل العسكري خاصة وأن هذا لا يتماشى مع مبادئها خاصة فيما يتعلق بمبدأ "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول"، ومن ثمة الحديث عن السيناريوهات المحتملة للتدخل العسكري على الوضع في مالي بعد التدخل العسكري وهذا بمحاولة الإجابة على السؤال التالي:

إلى أي مدى يمكن الحكم على فاعلية الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة المالية الراهنة في شقيها السلمي والعسكري ؟ ثم ما هي أهم السيناريوهات المحتملة الناتجة عن التدخل العسكري في ظل التحولات والتغيرات الإقليمية ؟

**المبحث الأول : الدبلوماسية الجزائرية والحل السلمي السياسي وموقف الكبرى من الأزمة في مالي:**

منذ تفجر الأحداث في شمال مالي بداية عام 2012، أخذت الدبلوماسية الجزائرية في البحث عن حل لهذه الأزمة باعتماد مقاربة ثابتة تعتمد على تفضيل الحل السياسي السلمي في النزاع القائم بين سلطات باماكو والفصائل الطارقية المسلحة، وكذا تفادي التدخل العسكري الأجنبي في دولة مالي تجنبا لإعطاء الشرعية الجهادية للجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة وتحويل هذه الأخيرة إلى ساحة حرب

عالمية تتداخل فيها ظواهر الإرهاب و الجريمة المنظمة، فضلا عن التبعات المرتبطة بالجوانب الإنسانية وتدفق اللاجئين.

وقد تباينت مواقف المجتمع الدولي بين مؤيد و معارض للحل الجزائري وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال الإجابة على السؤال التالي: هل يعتبر موقف الجزائر من الأزمة في مالي نابعا من مبادئها الدستورية أم هو نتيجة الحفاظ على مصالحها مع الدول الكبرى ؟

**المطلب الأول : المقاربة الجزائرية السلمية لحل الأزمة في مالي :**

تعتمد المقاربة الجزائرية على مبادئ سياسية من ناحية احترام الوحدة الترابية لدولة مالي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، غير أن البلوماسية الجزائرية تستند في مقاربتها بخصوص الوضع في مالي على رهانات أمنية كبيرة في منطقة الساحل، حيث ملف الطوارق الحساس الذي يشكل مصدر قلق للسلطات الجزائرية فيما لو تفجر الوضع في المنطقة بفعل التدخل العسكري الأجنبي في شمال مالي واستفحال تواجد الجماعات الإرهابية بها[167]، وهو قلق يجد أسبابه لدى السلطات الجزائرية، في كون هذه الجماعات ستلجأ أكثر إلى تجار الأسلحة ومهربي المخدرات لتمويل وتأمين عملياتها ضمن مناطق صحراوية واسعة من الصعب مراقبتها في الساحل، لاسيما بعد انهيار نظام العقيد "**معمر القذافي**" وشيوع الأسلحة الخفيفة والمتوسطة في المنطقة أكثر من أي وقت مضى.

هذه الاعتبارات هي التي كانت وراء تحرك الدبلوماسية الجزائرية وفق مقاربة ثابتة منذ بداية الأزمة في شمال مالي، وهي مقاربة تعتمد من حيث الوسائل على ضمان حل سياسي سلمي يكون بين الماليين أنفسهم. وقد سعت الجزائر أيضا في هذا الإطار إلى تقريب وجهات النظر بين الفصيلتين طارقيتين في الشمال هما: "**حركة تحرير الازواد**" و "**حركة أنصار الدين**"، الأمر الذي توج باتفاق بين الطرفين وقع في الجزائر بتاريخ 21 ديسمبر 2012، وهو الاتفاق الذي اعتبرته الجزائر "لبنة" في اتجاه الوصول إلى حل سياسي شامل مع السلطات في باماكو.

ينظر صانعوا القرار في الجزائر، بتعاطف كبير مع الطوارق في مالي، إلا أنهم ينظرون بريبة لمطالبهم بحكم ذاتي أو الاستقلال لذلك لم يكن من المفاجئ الموقف السلبي للجزائر بعد إعلان الحركة الوطنية لتحرير الازواد عن استقلال إقليم ازواد عن دولة مالي في افريل الماضي، وهذا الموقف متفق مع

---

[167] علي زاوي،""**تنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي**"، مرجع سابق.

سياسة الجزائر التي ترفض التعامل مع الحركات الانفصالية أو أي تكتل اجتماعي أو عرقي يحمل مطالب يمكن أن تهدد الوحدة الوطنية أو الترابية المعترف بها دوليا للمنطقة([168]).

و من منطلق مبدأ حسن الجوار خاضت الجزائر الوساطة الدبلوماسية لحل الازمة في مالي، كما رأت القوى الكبرى وعلى رأسها فرنسا أنه لا يوجد حل للأزمة في مالي دون الجزائر حيث قال الرئيس الفرنسي "**فرنسوا هولاند**""**François Holland**"، في ندوة صحفية عقدها على هامش أشغال قمة 5+5 بمالطا :" **أن الجزائر هي الدولة المفتاح لحل الأزمة في مالي...**"([169])، وقد أكد على أهمية الدور الجزائري في حل الأزمة مؤكدا" **أنها دولة حدودية مع مالي، وأنها أعرف دول المنطقة بقضايا الإرهاب**([170])". في إشارة منه إلى تجربة الجزائر في مكافحة الإرهاب خلال العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر سنوات التسعينات.

في هذا السياق جاءت زيارة الرئيس المالي المخلوع "**أمادو تومان توري**"، إلى الجزائر مابين يومي 24 و 27 أكتوبر 2012، التقى فيها بنظيره الجزائري "**عبد العزيز بوتفليقة**"، حيث قال الرئيس المالي :" **أن زيارته جاءت في إطار التشاور والحوار التقليدي بين البلدين الجارين** "([171])، في إشارة منه إلى مواقف الوساطة الدبلوماسية الجزائرية في الناجحة في حل أزمة الطوارق في مالي سنوات التسعينات و سنة 2006.

منذ اندلاع الأزمة المالية الراهنة في جانفي 2012، قامت الجزائر باعتبارها الوسيط الأول في حل الأزمات في مالي منذ بداياتها الأولى بدعوة كل أطراف النزاع لوقف إطلاق النار والجلوس على طاولة التفاوض لإيجاد تسوية سلمية للأزمة. وهذا لا يعني أن الحديث عن التسوية السياسية لا يشمل جانبا أمنيا عسكريا، لأن معالجة الوضع في مالي يقتضي الحلول الأمنية والعسكرية في إطار إقليمي. وهناك ميكانيزم متفق عليه بين دول المجال([172])، ومن بينها الجزائر التي تعتبر دولة محورية فيها لإقامة إستراتيجية إقليمية لمواجهة التحديات الأمنية المختلفة وعلى رأسها التنظيمات الإرهابية، و ما يعزز موقف الجزائر أيضا هو الزيارات المختلفة لمسئولي مالي الذين يؤكدون على موافقتهم على الرؤية الجزائرية للتسوية السياسية السلمية للأزمة.

---

[168] حليم ب،"**أزومة مالي ومستقبل الأمن في منطقة الساحل**"، **مجلة المستقبل**،2(6 ديسمبر_ 30 جانفي 2013)،ص 26.

[169] محمد س،"**هولاند يعترف:لاحل للازمة في مالي دون الجزائر** "على الرابط: http://www.elbilad.net/archives/70582.

[170] نفس الرجع.

[171] ايمان بن عمر، مرجع سابق، ص 94.

[172] لامية جودي،"**د.ساحل : التدخل العسكري في مالي مجازفة والتسوية السلمية هي الحل**"،**جريدة الإخوة**، (العدد 48،جانفي 2013)،ص04.

حيث سعت الجزائر للقضاء على أي شبهة قد تورطها في الحرب في مالي، عن طريق وقف تزويد الجيش المالي بالسلاح والذي بررته سابقا بمحاربة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والجماعات الإرهابية، كما سحبت خبراءها العسكريين من شمال مالي تحت حجة أنها تخشى أن يستخدم سلاحها أو خدمات خبراءها في حرب الجيش المالي ضد المتمردين الطوارق، إلا أن بعض المراقبين يبررون هذا الوضع القائم من طرف الجزائر بأنه إستراتيجية تسعى من خلالها الجزائر إلى أنهاك جهود الطرفين قبل أن تتدخل وسيطا لتفرض شروطها على الجميع[173].

وقد أكدت الجزائر على لسان المتحدث باسم خارجيتها "**عمار بلاني**" الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس المالي، معربة عن رفضها للتغيرات المنافية للدستور موضحة أن الجزائر:"**تتابع بقلق شديد الوضع في مالي...**" و بحكم مبادئنا يقول دائما:"**النابعة من ميثاق الاتحاد الإفريقي ندين اللجوء إلى القوة و ترفض التغيرات المنافية للدستور**[174]. وعليه فالجزائر تسعى لإيجاد حل سياسي سلمي داخلي للأزمة في مالي باستعمال لغة الحوار بين أطراف النزاع بعيدا عن الحل العسكري الذي تقترحه مجموعة "الايكواس"، بدعم من أطراف خارجية و خاصة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث ترى الجزائر أن أي تدخل أجنبي من شأنه أن يثير التوترات لدى قبائل الطوارق المنتشرة في دول الجوار مع مالي مما يهدد الأمن الوطني الجزائري و الإقليمي ككل.

وقد أكد الوزير الأول السابق"**أحمد أويحي**" في حوار مع جريدة "**لوماند**" الفرنسية عندما قال :"**أن أي تدخل أجنبي في مالي سيمثل تهديدا أمنيا مباشرا للجزائر، وأن الجزائر لن تقبل أي مساس بالوحدة الترابية لمالي**[175]"، كون مالي تمثل الواجهة الخلفية لدولة الجزائر. وفي نفس السياق قام وزير الخارجية الجزائرية "**مراد مدلسي**"، في اجتماع وزراء خارجية دول المغرب العربي أن: "**النشاطات الإرهابية هي أكبر تهديد لدول المغرب العربي، و قد شدد على وضع مقاربة مغاربية مشتركة لمواجهة كل التهديدات التي لا تتعلق بدولة دون أخرى**[176]"كما أشار الوزير الأول الحالي "**عبد المالك سلال**"، خلال مؤتمر الإتحاد الإفريقي يوم 26 جانفي 2013 بقوله:" **أن الجيش الوطني الشعبي لن يشارك في الحرب في مالي، و لن تحتضن الجزائر جيوشا أجنبية على أراضيها، و لن تسمح بالمساس بسيادة وأمن**

---

[173] محمد محمود ابو المعالي،"**الحرب بين مالي والتوارق...هل يحرق شررها المنطقة برمتها؟**"،على الرابط: www.swissinfo.ch/ara/index.

[174] أحمد س، "**انقلاب عسكري في مالي**"،على الرابط: www.Alakhabar.com

[175] Madjid Makedhi, « **L'Algerie n'acceptera jamais une remise encause de territotoriale du Mali** »,**ELWATAN**,(**N6528**,07 avril 2012),p09.

[176] Madjid Makedhi, « **Medelci :l'activité terroriste est une grand menace pour le maghreb** »,**ELWATAN ,(**N°6608,10juillet 2012) ,p06.

**ترابها**[177]" ويعتبر هذا التصريح ردا مباشرا وواضحا ودقيقا على الضغوطات الأجنبية لجلب الدولة الجزائرية نحو مالي.

ومن جهته أيضا قال "**عبد القادر مساهل**":"**أن الحل سيكون سلميا فقط**"[178]، حيث ركز على مبدأ التفاوض، وأنّ باستطاعة الحل السياسي أو التفاوضي معالجة الأزمة في مالي، وعليه فهو يستثني التفاوض حول الوحدة الترابية لدولة مالي، فالدبلوماسية الجزائرية تركز على الحوار المباشر مع جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة، كما أكد أيضا في مداخلته في الاجتماع حول منطقة الساحل ومالي الذي نظمته الأمم المتحدة على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة أنّ البحث عن مخرج للأزمة في مالي ينبغي أن يتم في ظل احترام بعض الشروط التي لخصها في ثلاث نقاط أساسية: "**تتمثل النقطة الأولى في أنّ الماليين هم الحلقة المحورية في البحث عن حلول لمشاكلهم، أنّ الأمر يتعلّق بالمساعدة والدعم و تعزيز إمكانياتهم الوطنية، أما النقطة الثانية فتكمن في أن تتفق الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي على أجندة واحدة ومسار أوحد لجهودهم يأخذ بعين الاعتبار إرادة الماليين وصلاحيات المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وكذا مصالح الأمن الوطني لدول الميدان المجاورة لمالي** (الجزائر، النيجر، ليبيا، وموريتانيا )**، أما بخصوص النقطة الثالثة فتتلخص في ضرورة التوصل إلى حل سياسي تفاوضي في أقرب الآجال الممكنة، وذلك لتفادي أي انزلاق يجر معه الأطراف التي تنبذ بشكل صريح الإرهاب والجريمة الدولية المنظمة ورفض أي مساس بالسلامة الترابية لمالي**[179]".

وفي نفس السياق حذر الأمين العام للأمم المتحدة "**با كي مون**" "**Pan ki mon**"، من تدخل عسكري في مالي، حيث قال: "**يمكن أن تكون له عواقب إنسانية خطيرة بما فيها عمليات نزوح جديدة و نقائص في المجال الإنساني**[180]".

كما أكدت فرنسا من خلال رئيسها " **فرانسوا هولا ند**"، على قبول الحل السياسي السلمي الجزائري، حيث صرّح خلال زيارته للجزائر بتاريخ 19 و 20 ديسمبر 2012 في مؤتمر صحفي نظم بالجزائر العاصمة أنّ: " **هناك توافق بين موقف الجزائر وفرنسا حول قضية مالي**"[181]، في إشارة منه إلى أنه يساند الحل السياسي المتمثل في الحوار مع المتمردين الطوارق الذين قطعوا علاقاتهم مع

---

[177] Louisa Hanoun, « **A bas la guérre impéraliste** »,**FRATERNITE** ,(N°47 ,janvier 2013), p03.

[178] Majid Makedhi,opcite,p 07.

[179] أوراري م،"**عبد القادر مساهل :المقاربة الجزائرية للخروج من الأزمة في مالي تحظى بإجماع الدول الكبرى"،مداخلة حول الساحل و مالي من تنظيم الأمم المتحدة**"، على الرابط: http://www.almasa.ar.com./ara/permalink/17920/html

[180] نفس المرجع.

[181] Hamid B, « **l'Algerie reste encore l'axe central de l'intervention** »,**Fratérnité**(,N°46,Decembre 2012), p06.

الإرهابيين، فحسب هذا التصريح يزهر أنّ فرنسا تدعم فعلا الدبلوماسية الجزائرية التي تسعى إلى إيجاد حل سلمي يحمي مالي من خطر التفتت منطقة الساحل ككل. إلاّ أنّ هناك من يرى أنّ هذا التصريح جاء فقط من أجل كسب ثقة الشعبو أنّ زيارته للجزائر في هكذا وقت تدعو للريبة.

إلاّ أنّ الدبلوماسية الجزائرية وهو يبدو أنّ الدوائر الدبلوماسية الأمريكية تتفهمه، على أنّ الخسائر البشرية لأي حرب ستقوم في مالي ستكون كارثية، خصوصا وأنّه منذ اشتعال الأزمة بوقت قليل تشرد أكثر من 370 ألف شخص، ففي حالة قيام الحرب فإنّ الوضع الإنساني سيتفاقم أكثر[182].

يمكن القول أنّ الجزائر تستعمل كل الأوراق وأدوات الضغط التي تملكها، سواء العسكرية أو الأمنية، فهي تملك أقوى جيش في المنطقة، والدبلوماسية السياسية، والدور الإيجابي الذي اضطلعت به في السابق بين الأطراف المتنازعة في مالي، فالجزائر تملك قدرة التأثير على الأطراف الفاعلة في مالي بحكم قدرة التأثير السياسي والاقتصادي وحتى الثقافي والاجتماعي[183]، الذي تراكم منذ عشرات السنين لذلك فقط الإرادة السياسية وحدها تستطيع تعبئة القدرات الوطنية وتوجيهها لخدمة مصالح الأمن الوطني الجزائري.

فقد نجحت الدبلوماسية الجزائرية، ومنذ سنوات الستينات في دمج مواطنيها الطوارق في العملية السياسية من خلال تمثيل الوجهاء في البرلمان أو هياكل جبهة التحرير الوطني وتوطين السكان في المدن الجنوبية، وتوفير البنى التحتية الحديثة اللازمة وتحسين ظروفهم المعيشية، لأنّ مغريات الانفصال تهدد بالفعل الأمن القومي الجزائري و وحدة أراضيها. و لهذا السبب لعبت الجزائر دورا رئيسا في الوساطة بين الطوارق في شمال مالي والحكومة المركزية في باماكو سنوات 1990، 1996، 2006 و أخيرا 2012.

يعتبر الموقف الجزائري الرافض لأي تدخل أجنبي في المنطقة موقفا مبدئيا في السياسة الخارجية الجزائرية، ولكنه في نفس الوقت ناتج عن التخوف من أن يؤدي هذا التدخل لنتيجة عكسية مثل تعزيز الفكر الجهادي للحركات الإسلامية، وتوحيد المشاعر الانفصالية. لذلك ترى الدبلوماسية الجزائرية في إيجاد حل سلمي يضمن فصل كل من جماعات الطوارق ممثلين في الحركة الوطنية لتحرير الازواد وحركة أنصار الدين من جهة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد من جهة ثانية، إنّ هذا الفصل سيمكن دول المنطقة من معالجة المطالب المشروعة للطوارق ومن جهة أخرى سيمكن من ضرب الحركات الإرهابية بمساعدة ممكنة من الحركات الطارقية.

---

[182] مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط: http://studiesaljazeera.net.

[183] عزيز طواهر، **"محمد خوجة التهديدات الإرهابية لا تزال قائمة و الوضع بمنطقة الساحل يستدعي مزيدا من اليقظة"**، على الرابط: http://www.sawt.alahrar.net/ara/interviews/4733.html.

فحسب وجهة رأي الدبلوماسية الجزائرية، يمكن لأي تدخل أجنبي أن يزعزع الاستقرار في المنطقة المضطربة أصلا على الحدود الشاسعة للجنوب الجزائري، حيث تعتبر الجزائر في إحدى ركائز سياستها المتعلقة بقضية الطوارق أنه على دول وحكومات المنطقة معالجة المطالب السياسية والاجتماعية والاقتصادية و الثقافية المشروعة للأقلية الطارقية في كل منها، وفي الحقيقة كان عدم التزام الرئيس المالي بالتطبيق الحرفي للاتفاقيات التي توسطت فيها الجزائر بين الحكومة المالية والمتمردين الطوارق سببا رئيسا في تفجير الأحداث بين الطرفين في بداية العام 2012، والتي أدت إلى تقهقر الجيش المالي ومن ثم الانقلاب العسكري[184].

مما لا شك فيه أنّ الانقلاب الذي أدخل مالي في أزمة سياسية صعبة أجبر الجزائر على إعادة تقييم سياستها الأمنية على طول الحدود الجنوبية المتسعة مع مالي، ومن ثم السعي للتوصل إلى حل سلمي للنزاع.

تسعى الجزائر من خلال مقاربة سلمية لحل النزاع في مالي، لاستيعاب مطالب الطوارق في مالي بالاستقلال خوفا من تأثير دومينو الانفصال على شعوب الطوارق المنتشرة في مالي، النيجر، الجزائر وليبيا. وكما ترى أنّ أي تدخل أجنبي سيؤدي إلى جعل المنطقة تحت تصرف القوى الأجنبية التي تسعى لتحقيق مصالحها، حيث سعت الجزائر إلى إقناع شركاءها الأفارقة باستعادة الوحدة الترابية لمالي من خلال لغة الحوار واحتراما لمبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول منذ أن قررت فرنسا التدخل العسكري في شمال مالي، وهذا ما أكده المحلل السياسي والخبير الأمني " **بن عمر بن جانه**" بقوله : " **أنّ المقاربة الجزائرية هي الأقرب لحل الأزمة في شمال مالي، و تجنيب المنطقة من حدوث أي توترات على اعتبار أنّ الجزائر تابعت الأزمة في مالي منذ بداياتها الأولى و لذلك فهي تسعى جاهدة إلى تغليب الحل السلمي**[185]"، وذكر في نفس السياق للقناة الأولى أنّ :" **الأزمة في مالي كانت أزمة اجتماعية و سياسية وتحولت إلى أزمة كبيرة بعد انتشار الأسلحة الليبية** "، حيث يشير بهذا إلى أنّ الأزمة المالية هي نتاج للحرب الليبية.

لقد تبنى أغلب صاعي القرار في الجزائر الحل السلمي للأزمة في مالي، حيث رأى "**فاتح ربيعي**" أمين عام حركة النهضة أنّه:" **في حال انسياق الجزائر وراء التدخل العسكري فإنّ ذلك سيشكل خطرا**

---

[184] عزيز ل، "**بين الحل السياسي و التدخل العسكري هكذا تعاملت الدبلوماسية الجزائرية مع الأزمة في مالي**"،الجزائر نيوز على الرابط: .http://ar.algerie360.com

[185] سارة ع، " **المقاربة الجزائرية هي الأقرب لحل الأزمة في شمال مالي** "، على الرابط : http://adiyaronline.net.htm l

**كبيرا على حدودنا، والأزمة الأمنية ستتفاقم أكثر**"[186]، ودعى للضغط على أكثر على الجهات الوصية من أجل اعتماد الحل السلمي من منطلق أن الأصل في سياسة الجزائر اعتمادها على مبادئها الثابتة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وفي نفس المسعى حذر " **محند برقوق**" من مخاطر التدخل الأجنبي في شمال مالي على استقرار البلاد، ورجّح تحول المنطقة إلى "حاضنة للإرهاب العالمي"، في حال وقوع التدخل العسكري([187]).

وعليه فقد دعى الخبراء المتابعون للوضع في شمال مالي ومنطقة الساحل الإفريقي بشكل عام، إلى ضرورة تبني المجتمع الدولي الموقف الجزائري* بخصوص هذه الأزمة، حيث اعتبروه "مقاربة شاملة"، رغم أنّ الجزائر _حسب المتدخلين_ لم تستبعد التدخل العسكري شرط حصره في محاربة الإرهاب.

**المطلب الثاني : مواقف القوى الكبرى الأجنبية والإقليمية لتسوية الأزمة في مالي :**

هناك إجماع من قبل المجموعة الدولية في الظاهر على الأخذ بالمقاربة الجزائرية في تسوية الأزمة المالية، إلا أنّ هناك أصواتا نادت برفضه، حيث تعرض هذا الموقف إلى انتقادات عديدة من أطراف افريقية وأخرى دولية فتباينت المواقف العالمية بشأن حل الأزمة، وسنحاول هنا إبراز بعض المواقف الإقليمية والدولية بخصوص إيجاد حل للتسوية في مالي :

فبعد الإطاحة بالرئيس المالي " **أمادو توماني توري**"، ضغطت الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إكواس ECOWAS) والتي كان ينظر إليها في البداية بوصفها الإتحاد المناسب للتوسط في النزاع، على "**سانوجو**" للتنازل عن السلطة لحكومة مؤقتة بقيادة "**ديونكوندا تراوري**" **dionkonda trawri**".

ولقد انتقدت "الإكواس" الموقف الجزائري من الأزمة في مالي حيث اعتبرت التحفظ شكلا من أشكال التواطؤ مع المتمردين و الجهاديين في شمال مالي، أو على الأقل كدليل على عدم الاهتمام في هذه الأزمة التي تهدد بزعزعة المنطقة ككل، حيث وصف وزير خارجية النيجر " **محمد بازوم**" الموقف الجزائري قائلا : "...**حتى ألان، موقف الجزائر ضد التهديد الذي تشكله القاعدة في المغرب الإسلامي**

---

[186] حميد س، "**الدبلوماسية الجزائرية لم تستعمل أوراقها لمقاومة الضغوط الخارجية حول مالي، الطبقة السياسية همشت والشارع غيب في حرب قرب حدودنا**"، على الرابط: http://www.elkhabar.com/ar/autres/mjhar/308537.htm .l

[187] عبد النور ل، "**المحلل الامني والاستراتيجي محند برقوق يحذر من:التدخل العسكري في مالي سيحول المنطقة الى حاضنة للارهاب العالمي**"،**جريدة البلاد**،( العدد 19،2432 جانفي )2013،ص 03.

**على حدودها الجنوبية غامض..**[188] "، كما جاء في تقرير برلماني أخذه النائب الإشتراكي "**فرانسوا لنوكل François lunkel**"، المقرب من الرئيس الاشتراكي أشار فيه إلى أنّ: " **حجج حظر الدستور الجزائري لأي تدخل عسكري خارج الإقليم الجزائري غير مقنعة تماما لأن أحدا لم يقترح تعديل الدستور**[189].

وتماشيا مع التحرك الدبلوماسي الساعي إلى الجمع بين أطراف أزمة شمال مالي، فإن مجموعة الاكواس تسعى إلى تحقيق حل عسكري حاسم وسريع، وهو أمر من شأنه –لو نجح– أن يجعل باماكو تستعيد سيطرتها على الشمال[190]، وفي هذا السياق اتفقت قمة الاكواس المنعقدة في"أبوجا" يوم : 11 نوفمبر 2012، على خطة تدخل عسكرية يتم بموجبها إنشاء قوة إقليمية مكونة من 3300 جندي، تابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، على أن تعزز وتساعد ميدانيا و قتاليا الجيش المالي، على أن يتم دعمها من الدول الغربية لوجيستيا، كما يتوقع أن تساهم بالمعلومة الاستخباراتية الضرورية بواسطة طائرات بدون طيار من شأنها أن توفر من المعلومات الاستخبالاتية ما تحتاجه القوة الإفريقية والمالية[191]، الأمر الذي قد يتخذ مسار العنف و التدخل الأجنبي المباشر في المنطقة.

**وقد** جاء الموقف الفرنسي في الظاهر رافضا للحل العسكري وموافقته على الحل السياسي السلمي الذي اقترحته الجزائر، حيث عبرت فرنسا من خلال وزير خارجيتها "**الان جوبييه**""**Allan Joubih**" : " **أن إعلان استقلال أزواد ملغى ولا مفعول له حيث تسعى فرنسا إلى حشد دعم دول الجوار لدولة مالي لشن عملية عسكرية مع المجموعات المسلحة التي تسيطر على شمال مالي منذ وقوع انقلاب عسكري لها.**

وقد جاء الموقف الفرنسي على لسان وزير الدفاع، حيث قال: " **إن فرنسا ستدعم التدخل العسكري للقوات الإفريقية في مالي**"، وأضاف أن هذا التدخل "اللامغربية" من أجل ضمان الاستقرار السياسي في باماكو لكن فرنسا لن تأخذ زمام المبادرة، في إشارة منه إلى محاولة جر الجزائر الحرب المالية لتجنب الخسائر،ولعل هذا ما قصده الرئيس الفرنسي السابق " **نيكولا ساركوزي**" بقوله:" **أن الجزائر**

---

[188] Amel Blidi , « **Philipe Hugon :L'Algérie pourrait jouer un rôle décisif au Mali** »,**Elwatan**,(N ° 6640, le 12 aout 2012), p 03.

[189] C ouzani et P Perdrix, **« qui peut sauver le Mali ?crise Malienne :Alger se fait attendre** », sur cite : http://www.jeuneafrique.com.

*أكد مفوض السلم والأمن في الاتحاد الإفريقي الجزائري "رمضان لعمامرة" أن نظرة الجزائر بشان حل الأزمة في مالي مطابقة تماما لنظرة الاتحاد الإفريقي مشيرا إلى أن المجموعة الدولية أصبحت تشاطر أكثر فأكثر المقاربة الجزائرية.

[190] مركز الجزيرة للدراسات، على الموقع: http://studies.net.

[191] « **Mali :vers une :concertation nationel pour renforcer la transition** »,**JeunAfrique**,sur cite : http://www.Jeunafrique.com.

**هي مفتاح حل الأزمة في مالي،** ولتبرير موقفها من التدخل العسكري، تتصدر فرنسا الوضع في مالي "بالمقلق و الخطير" بأنها تتخوف من أن يصبح ساحلستان جديد[192]، يهدد الأمن الإقليمي والعالمي إذا ما تحالفت القوى المتمردة مع التنظيمات الإرهابية وخاصة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

أبرز أستاذ العلوم السياسية والعلوم الدولية، **صالح سعود،** في مداخلة له بعنوان "**السياسة الخارجية الفرنسية تجاه دول الساحل**" أن فرنسا ومنذ تأسيس مجموعة دول الساحل سنة 1998 لم تعد تعتبر المنطقة منطقة بور، وليس نفوذا فرنسيا فقط على أساس المصلحة لا المبادئ والمقدرة لا القوة والقدرة[193].

حذر بعض الباحثين والمتخصصين الفرنسيين من التدخل العسكري الفرنسي في مالي لحسم الصراع بين السلطة والأزواد والإسلاميين المسلحين حيث قال الباحث الفرنسي ميشال غالي " MICHEL GHALI" إن احتمال التدخل العسكري الفرنسي لو تحقق سينقل الحرب إلى النيجر وموريتانيا وذكر الباحث في جريدة "لومند"، أن حكومة اليمين الفرنسي السابقة شجعت المطالب الانفصالية لـ "الحركة الوطنية للتحرير الأزاود"[194]، وذلك من خلال دعمها دبلوماسيا و الترويج لها إعلاميا الأمر الذي رأت فيه باماكو "خيانة" من جانب فرنسا.

حيث سعت فرنسا من خلال هذا الموقف إعادة لوضعها في المنطقة وهذا ما صرحت به وزيرة الثقافة المالية السابقة "**أميناتا تراوري**""**Aminata Traore**" حيث قالت: "**أن فرنسا استعملت "الحركة الوطنية لتحرير الأزواد" من أجل إعادة الموضع في مستعمراتها السابقة**".

أما الملاحظ على الموقف الأمريكي **أنه** لم يحد الموقف الأمريكي عن المقاربة الجزائرية في تحييد الحل السياسي للازمة في مالي، حيث صرح الجنرال "كارتر هام" قائد أفريكوم أن الحل ليس عسكريا فقط، وهذا يدل على اعتراف الولايات المتحد الأمريكية بالدور الريادي للجزائر في أمنية الساحل بعد ما اعترفت بدور الجزائر في مكافحة الإرهاب وساعي تواجدها في المنطقة عبر عدة مبادرات إبتداءا من مبادرة الساحل 2002، ومكافحة الإرهاب سنة 2004، حسب ما تقدم به الأستاذ "سالم برقوق" في مداخله بعنوان "الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الأمريكية في الساحل الأمريكي"ن تقدم بها في ندوة حول مواقف الدول الكبرى من الأزمة المالية بمركز الشعب للدراسات.

---

[192] سليمان ح، "**باماكو تقاضيمجرمي الحرب في الشمال لدى الجنائية**"،**جريدة الخبر**،( العدد 6779، 17جويلية 2013)،ص 03.

[193] ـ محمد الصالح ب، "**ندوة سياسات الدول الكبرى في الساحل الإفريقي: أمريكا تقر بالدور الريادي للجزائر** و فرنسا تغير سياستها على الرابط: .http://www.almassa.com

[194] - Anis Z,"**Le president malien a cheve ses consultations**",**Elwatan**,(N°6634,06 aout 2012).

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية مقاربة الأمن الذكي في مقابل الأمن الصلب وذلك من خلال دعم دول المنطقة في تعزيز أمنها الإقليمي والتكوين العسكري لجيوش هذه الدول وتزويدها حتى بالعتاد لمحاربة الإرهاب، والإقرار بمكافحة هذه الظاهرة بشكل جماعي وأشار سالم برقوق" في هذا السياق إلى الاعتراف الأمريكي بالدور الجزائري في تحرير الفدية التي تطلبها الجماعات الإرهابية بالمنطقة.

إلا أن التطورات التي تشهدها الأزمة المالية، أقلقت الولايات المتحدة الأمريكية، بشأن تنظيمك القاعدة في المغرب الإسلامي على استخدام شمال مالي نقطة انطلاقا لزعزعة استقرار جيرانها الساحليين والديمقراطيات الهشة في إفريقيا.

وقد تباينت المواقف الدولية الأخرى بين مؤيد للمقارنة الجزائرية ومعارض لها إلى أن الحل السياسي من جهة ومصالح الدول الكبرى من جهة أخرى وتحفظ الدبلوماسية الجزائرية قد يجعل من الصعب أن يكون الحل السياسي السلمي في مالي هو الحل النهائي لها إن تعمل جهات معينة على الإسراع في الضغط على الجزائر من جهة للتغيير موقفها وعليه تطرح السؤال التالي: "هل ستخضع الجزائر للضغوط؟. إلى أنه: "**يساند الحل السياسي المتمثل في الحوار مع المتمردين الطوارق الذين قطعوا علاقاتهم مع الإرهابيين**"[195]، فحسب هذا التصريح يظهر أن فرنسا تدعم فعلا الدبلوماسية الجزائرية التي تسعى إلى إيجاد حل سلمي يحمي مالي من خطر التفتت والمنطقة ككل، إلا أن هناك من يرى أن هذا التصريح جاء فقط من أجل كسب ثقة الشعب وأن زيارته للجزائر في هكذا وقت تدعو للريبة.

إلا أن الدبلوماسية الجزائرية وهو أمر يبدو أن الدوائر الدبلوماسية الأمريكية تتفهمه، على أن الخسائر البشرية لأي حرب ستقوم في مالي ستكون كارثية خصوصا وأنه منذ اشتعال الأزمة بوقت قليل تشرد أكثر من 370 ألف شخص من بينهم 167 ألف شخص داخل دولة مالي، وفي حالة قيام الحرب فإن الوضع الإنساني سيتفاقم أكثر[196].

يمكن القول أن الجزائر تستعمل كل الأوراق وأدوات الضغط التي تملكها، سواء العسكرية أو الأمنية، فهي تملك أقوى جيش في المنطقة، والدبلوماسية السياسية والدور الإيجابي الذي اضطلعت به في السابق بين الأطراف المتنازعة في مالي.

---

[195]- Hamid B ,"**L'Algerie reste encore l'axe central de l'intervention** ",**rfaternité ,(N°** 46 Decembre 2012),p 06.

[196]- مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط : .http://www.studies@aljazeera.com

فالجزائر تملك قدرة التأثير على الأطراف الفاعلة في مالي بحكم قدرة التأثير السياسي والاقتصادي وحتى الثقافي والاجتماعي[197]، الذي تراكم منذ عشرات السنين، لكن فقط الإرادة السياسية وحدها تستطيع تعبئة القدرات الوطنية وتوجيهها لخدمة مصالح الأمن الوطني الجزائري.

فقد نجحت الدبلوماسية الجزائرية ومنذ الستينات في دمج مواطنيها الطوارق في العملية السياسية من خلال تمثيل الوجهاء في البرلمان أو هياكل جبهة التحرير الوطني، وتوطين السكان في المدن الجنوبية أو توفير البنى التحتية الحديثة اللازمة، وتحسين ظروفهم المعيشية لأن مطلب الانفصال يهدد بالفعل الأمن القومي الجزائري ووحدة أراضيها لهذا السبب لعبت الجزائر دورا رئيسيا في الوساطة بين الطوارق في الشمال المالي والحكومة المركزية في باماكو في 1990 و 2006 وأخيرا 2012.

يعتبر الموقف الجزائري الرافض لأي تدخل أجنبي بالمنطقة موقفا مبدئيا في السياسة الخارجية الجزائرية، ولكنه في نفس الوقت ناتج عن الخوف من أن يؤدي هذا التدخل لنتيجة عكسية مثل تفريز الفكر الجهادي للحركات الإسلامية، وتوحيد المشاعر الانفصالية، لذلك ترى الدبلوماسية الجزائرية في إيجاد حل سياسي يضمن فصل كل من جماعات الطوارق ممثلين في الحركة الوطنية لتحرير أزواد وحركة أنصار الدين من جهة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد من جهة ثانية، إن هذا الفصل سيمكن دول المنطقة من معالجة المطالب المشروعة للطوارق ومن جهة أخرى سيمكن من ضرب الحركات الإرهابية بمساعدة ممكنة من الحركات الطارقية.

فحسب وجهة رأي الدبلوماسية الجزائرية يمكن لأي تدخل أجنبي أن يزعزع الاستقرار في المنطقة المضطربة أصلا على الحدود المتاخمة للجنوب الجزائري، تعتبر الجزائر في إحدى ركائز سياستها المتعلقة بقضية الطوارق أنه على دول وحكومات المنطقة معالجة المطالب السياسية والاقتصادية والثقافية المشروعة للأقلية الطارقية في كل منها وفي الحقيقة كان التزام الرئيس المالي "أما دوتوماني توري" بالتطبيق الحرفي للاتفاقات التي توسطت فيها الجزائر بين الحكومة المالية والمتمردين الطوارق سببا رئيسيا في تفجير الأحداث بين الطرفين في بداية 2012، والتي أدت إلى تقهقر الجيش المالي ومن ثم الانقلاب العسكري الذي أطاح بتوماني توري نفسه.

---

[197]- عزيز طواهر، **"محمد خوجة:التهديدات الإرهابية لا تزال قائمة و الوضع بمنطقة الساحل يستدعي مزيدا من اليقظة "**، على الرابط: http://sawt.alahrar.net/ara/interviews/4733.html.

مما لا شك فيه أن الانقلاب الذي أدخل مالي في أزمة سياسة صعبة أجبر الجزائر على إعادة تقييم سياستها الأمنية على طول الحدود الجنوبية المتسعة مع مالي، من ثم السعي للتوصل إلى حل سلمي لهذا النزاع[198].

تسعى الجزائر من خلال مقاربة سلمية لحل النزاع في مالي لاستيعاب مطالب الطوارق في مالي بالاستقلال خوفا من تأثير دومينور الانفصال على شعوب الطوارق المنتشرة في مالي، النيجر، ليبيا، والجزائر كما ترى أن أي تدخل أجنبي سيؤدي إلى جعل المنطقة تحت تصرف القوى الأجنبية التي تسعى لتحقيق مصالحها حيث تسعى الجزائر إلى إقناع شركاءها الأفارقة باستعادة الوحدة الترابية لمالي من خلال لغة الحوار واحتراما كمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومبدأ حسن الجوار، منذ أن قررت فرنسا التدخل العسكري في شمال مالي وهذا ما أكده المحلل السياسي و الخبير الأمني "بن عمر بن جانه" أن المقاربة الجزائرية هي الأقرب لحل الأزمة في شمال مالي، وتجنيب المنطقة من حدوث أي توترات ما اعتبار أن الجزائر تابعت الأزمة في مالي منذ بدايتها ولذلك فهي تسعى جاهدة إلى تغليب الحل السلمي[199]، وذكر في نفس السياق للقناة الأولى أن الأزمة في مالي كانت أزمة كبيرة بعد انتشار الأسلحة بعد الأزمة الليبية وجود جماعات دخيلة أثرت على مسار الأزمة نحو الأخطر.

وتعكس وتيرة الزيارات المتقاربة لـ "كارتر" للجزائر والتصريحات الأخيرة له بتقارب الرؤى الجزائرية الأمريكية، فيما يتعلق بالأحداث الراهنة التي تشهدها القارة الإفريقية بصفة عامة والساحل بصفة خاصة حيث يعتبر الملاحظون أن التقرب الأمريكي من الموثق الجزائري لحل الأزمة في الساحل ليس إلى اعترافا بحيوية الدور الجزائري في حل الأزمات الإقليمية ونوعا من الرشادة العالمية التي قد تؤدي إلى حل سليم لأزمة مالي بعدم الانقسام الذي أعقب الانقلاب العسكري مستبعدة في الآن ذاته الحل العسكري بإيعاز من أطراف أوروبية وتسعى دول الأكواس لتطبيقه[200].

وقد أكد مفوض السلم والأمن في الإتحاد الإفريقي الجزائري "رمضان لعمامرة" أن نظرة الجزائر بشأن حل الأزمة في مالي مطابقة تماما لنظرة الإتحاد الإفريقي مشيرا إلى أن المجموعة الدولية أصبحت تشاطر فأكثر المقاربة الجزائرية.

---

[198] عزيز ل، مرجع سابق.

[199] ـ سارة غ، مرجع سابق.

[200] ـ زهور أقنيني: **"تبني أفريكوم للمقاربة الجزائرية في مالي نوع من الرشادة العالمية"**، موقع الإذاعة الجزائرية على الرابط: htp://www.RadioAlgerie.dz/ar/2010.04.29.

وقد خص "لعمامرة" وكالة الأنباء الجزائرية على هامش ملتقى القاهرة حول النزاعات في إفريقيا بتاريخ 04 نوفمبر 2012، أن النظرة شاملة، ترتكز في أربعة محاور:

محورها الأول على ضرورة إيجاد الحلول الضرورية لأزمة الحكام في باماكو، من خلال تنظيم وجمع الشروط المؤدية لاستئناف المسار الديمقراطي والانتخابي،وهذا يتطلب بناء توافق بين الفعاليات المالية نفسها ووضع خارطة الطريق من أجل الوصول إلى انتخابات حرة وديمقراطية تشارك فيها كافة مناطق مالي.

أما المحور الثاني في طلب إقامة مفاوضات سلمية مع المجموعتين المسلحتين في مالي "أنصار الدين" و "الحركة الوطنية لتحري أزواد".

ثم المحور الثالث هو إيجاد آليات أمنية وعسكرية تؤيد وتعزز التوجه نحو الحل التفاوضي السلمي بحيث تجعل التهديد باستعمال القوة إذا فشلت المجهودات السلمية أمر ذو مصداقية.

أما الحوار الرابع فيكمن حسب "لعمامرة" في تطبيق إجراءات اقتصادية ناجعة من أجل معالجة الأسباب الكامنة وراء هذه المشاكل، بحيث إذا لم تعالج الأسباب الحقيقية في مالي من المتوقع أن تؤدي إلى نفس الآثار السلبية في مالي مثلما حدث في أماكن ودول أخرى.

وعليه فإن أهم محور ارتكزت عليه المقاربة السلمية الجزائرية هو استبعاد أي تدخل عسكري أجنبي في شمال مالي خاصة أن منطقة الساحل تعرف أنها ساحة للتنافس الإستراتيجي العالمي خصوصا الأمريكي والفرنسي[201]، فالجزائر رفضت فالجزائر رفضت من قبل وكما أشرنا في موضع سابق إيواء القيادة العسكرية أفريكوم في إفريقيا، بل وسعت إلى إقناع دول إفريقيا بعدم إيوائها، ومن هنا تأتي حسب الدبلوماسية الجزائرية (المقاربة الأمنية ) أهمية التنسيق المحلي بين الدول المعنية فقط دون غيرها، وهو ما تحاول الجزائر القيام بع لتجنب أي وجود أجنبي مهما كانت طبيعته في منطقة جد حساسة بالنسبة للأمن الجزائري لذلك فإن التحرك الجزائري محكوم بإحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية، وقد حرصت الجزائر منذ سنوات على أن تكون وساطتها الدبلوماسية محكومة المبدأ إحترام الوحدة الترابية للجوار والمحل عن طريق الحوار المباشر مع جميع الأطراف وهو الحل الذي تركز عليه دبلوماسيتها لوقف الخطر القادم من شمال مالي.

---

[201] س ب :"**لعمامرة يؤكد أن موقف بلادنا مطابق لموقف الإتحاد الإفريقي، المجموعة الدولية اقتنعت بمقاربة الجزائر لحل أزمة مالي**"،**جريدة صوت الأحرار**،(العدد 8707،05نوفمبر20012)، ص 04.

لقد تتبنى أغلب صانعي القرار في الجزائر الحل السلمي للأزمة في مالي، حيث رأى "فاتح ربيعي" أمين عام حركة النهضة أنه في حال إنسياق الجزائر وراء الحل العسكري فإن ذلك سيشكل خطرا كبيرا على حدودنا والأزمة الأمنية ستتفاقم أكثر[202]، ودعى للضغط أكثر على الجهات الوصية من أجل اعتماد الحل السلمي من مناطق أن الأصل في سياسة الجزائر اعتمادها على مبادئها الثابتة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى مضيفا: أن الحل الأمني لم يكن في يوم من الأيام الحل الأنجع للأزمات خاصة إذا كان أحد الأطراف الداعمة لهذا السعي هي الولايات المتحدة الأمريكية بديل التجارب التي خاضتها، حيث أينما تدخل الأمريكيون في أي منطقة في العالم إلا وازدادت نور التوتر وتوسعت رقعة الإرهاب وفي نفس المسعى حذر "حذر برقوق" من مخاطر التدخل الأجنبي في شمال مالي على استقرار البلاد، ورجح تحول منطقة الساحل بشكل عام فيحال وقوع التدخل العسكري إلى حاضنة للإرهاب العالمي[203].

وعليه فقد دعا الخبراء والمتابعون للوضع في شمال مالي، ومنطقة الساحل إلى ضرورة تبني المجتمع الدولي الموقف الجزائري بخصوص هذه الأزمة، حيث اعتبره "مقاربة شاملة" رغم أن الجزائر . حسب المتدخلين . لم تستبعد التدخل العسكري شرط حصره في محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة.

## المبحث الثاني: تطور موقف الدبلوماسية الجزائرية من الأزمة وتداعياتها

لقد تعثرت الجهود الدولية والمحاولات الدبلوماسية التي بذلت لحل الأزمة في مالي، حيث عجزت الدول الأساسية التي يمكنها أن تؤثر على أصحاب المصلحة الرئيسيين في الصراع فتسارع الأحداث في مالي في ظل هذا العجز من قبل المنظومة الدولية في إيجاد حل سلمي نهائي للأزمة، وعدم تطبيق المقاربة السلمية الجزائرية والتي تم وصفها في وقت سابق "بالمقاربة الشاملة"، أدى إلى انحياز الدول الكبرى وخاصة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية للحل العسكري، إلا أنهم وخاصة فرنسا رأت أن هذا الأمر غير ممكن في حال بقاء الجزائر والتي تعدها القوى الأجنبية القوة الإقليمية رافضة ومتحفظة للحل العسكري.

وبعد مد وجزر تغير موقف الجزائر الرافض للتدخل العسكري في مالي إلى القبول به، ما فجر قنبلة من العيار الثقيل بعد سماح الحكومة الجزائرية للطائرات الحربية الفرنسية بعبور

---

[202]- م ل :"**الحوار ورفض التدخل العسكري مقاربة الجزائر لحل أزمة مالي**"، مرجع سابق.

[203]- حميد س: " **الدبلوماسية الجزائرية لم تستعمل أوراقها لمقاومة الضغوط الخارجية حول مالي الطبقة السياسية همشت والشارع غيب في حرب قرب حدودنا**"،مرجع سابق .

مجالها الجوي الأمر الذي طرح العديد من التساؤلات حول التغير المفاجئ لموقف الدبلوماسية الجزائرية التي ترتكز على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ولعل أهم تساؤل يمكن طرحه هو: هل كان موقف الجزائر بيدها بخصوص تغيير موقفها نحو الحل العسكري في مالي؟[204].

لذا سنحاول الإجابة على هذا التساؤل من خلال:

**المطلب الأول: أسباب ودوافع تغير موقف الجزائر نحو الحل العسكري**

صرحت الجزائر في أكثر من مناسبة عن معارضتها للحل العسكري للأزمة في مالي، حيث أصرت على أن الحل السلمي التفاوضي هو الحل الأنسب لهذه الأزمة، كما رفضت طلب أمريكا تقدمت به وزيرة الخارجية "**هيلاري كلنتون**" بمشاركة قوات جزائرية في أي قوة إفريقية أو غربية لمكافحة الوجود الجهادي في شمال مالي أثناء زيارتها للجزائر في نوفمبر 2012، حيث وصف هذا الموقف بالحكمة والشجاعة.

إلا أن هذا الموقف تغير مباشرة بعد توالي الزيارات من قبل وزراء خارجية كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية إلى الجزائر، حيث نقل الموقف الجزائري من دائرة الرفض القاطع للخيار العسكري إلى دائرة القبول به تحت غطاء محاربة الإرهاب وتعكس توالي الزيارات المكثفة للجزائر الضغط الذي مارسته القوى الكبرى وخاصة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على تطور موقف الجزائر على الرغم من اختلاف الموقفين الفرنسي والأمريكي من مسألة التدخل العسكري في مالي* مع اشتراط الجزائر أن يكون هذا التدخل العسكري بقوات إفريقية وليس أجنبية وأن تسبقه تزكية أممية صريحة[205].

التساؤلات حول سبب تغيير لموقفها التفاوضي نحو الخيار العسكري يقول "**محمد شفيق مصباح**" ضابط متقاعد في حوار مع جريدة الشروق: "**لا أرى أن هناك تطورا** حقيقيا

---

[204]- عبدالباري عطوان، "**الجزائر أخطأت... وهذه أسبابنا**"، على الرابط: http://www.alqudsalarabi.info/indesc.asp?France/2013/01/01/htm.

[205]- سفيان فخري، "**هل تنجح زيارة كلينتون في تليين موقف الجزائر بخصوص مالي**"، حوار مع عثمان تاغارت، قناة فرانس24، 30 أكتوبر 212، على الساعة: 20:00.

**في الموقف، أنا على يقين أن رئيس الجمهورية له خارطة طريق سطرها منذ بداية الأزمة وهو يعلم أن الجزائر لا يمكنها تجاهل معطيات العولمة وما تفرضه من حدود على السيادة الوطنية، كل ما في الأمر أن الرئيس "عبدالعزيز بوتفليقة" يريد أن يحقق توافقا حول الموضوع بين أطراف نظام الحكم سيما المؤسستين العسكرية والأمنية، أضف إلى ذلك أنه بصدد التفاوض بشأن المقابل الذي يريد أن يحصل عليه من الغرب في مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية**[206].

في إشارة منه إلى أن الموقف المتخذ من قبل الجزائر حيال التدخل العسكري في مالي هو موقف يرجح إلى شخص الرئيس فقط وليس الشعب، بالإضافة إلى محاولة الجزائر الحفاظ على مصالحها مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن أقرت هذه الأخيرة صراحة أنها تعتبر الجزائر قوة إقليمية رائدة وحليف مهم في منطقة إفريقيا خاصة في مجال مكافحة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وفي هذا السياق قالت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "كوندوليزا رايس" بعد زيارتها للجزائر في عهد الرئيس "جورج بوش الإبن": "أن كل المشاكل العالقة في إفريقيا والمتعلقة بالإرهاب والهجرة غير الشرعية ومسائل الإجرام في الساحل وشمال إفريقيا والحدود الجنوبية لأوروبا لا يمكن حلها إلا بالجزائر كبلد محوري في كل عملية"([207]).

---

[206]- محمد سلم، **الضابط المتقاعد محمد شفيق مصباح للشروق: "أستبعد مشاركة وحدات عسكرية جزائرية في شمال مالي"**، على الرابط:
http://www.echoroukonline.com
* فالموقف الفرنسي يريد تحرك عسكري قريب في المنطقة من قوات إفريقية منظمة وقادرة على تغيير الوضع في شمال مالي ودعم الحكومة في الجنوب أما الموقف الأمريكي فقد راهن على الضربات الجوية الوضعية مثلما فعل في العراق وأفغانستان، غير أن الضغط الفرنسي داخل الأمم المتحدة حول الموضوع المالي دفع بالموقف الأمريكي إلى الالتحاق بالمدافعين عن التدخل العسكري المباشر في مالي.

[207]- كمال زايت، **"الجزائر الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الساحل"**، على الرابط:
http://www.france24.com

وقد استغل الرئيس "**عبدالعزيز بوتفليقة**" الحوادث المأساوية التي عاشتها الجزائر لإعادة ترتيب احتياجات الأمن والسياسية الخارجية الجزائرية مع الاحتياجات الأمريكية[208]، وروج الجزائر كحليف وشريك مهم في الحرب ضد الإرهاب.

ومن هنا يفسر بعض المحللين أن تطور الموقف الجزائري ناتج عن سعي الجزائر الاحتفاظ بأوراق ضغط أمنية وسياسية في المنطقة، حيث يفسر بمستويين: مستوى أول سياسي تحرص من خلاله الجزائر الاحتفاظ بموقع الشريك الذي لا بديل له في تدبير الملفات الأمنية في المنطقة مع اعتبار ذلك ورقة ضغط في مواجهة قضايا متعلقة بأوضاع حقوق الإنسان والمعارضين الجزائريين، أما المستوى الثاني فهو مستوى أمني تحرص من خلاله الجزائر على أن تظل منطقة الساحل مجالا لتفريغ الساحة الإسلامية الجهادية في الجزائر من عناصر القوة، فالجزائر تفضل مما لا يترك مجالا للشك أن يظل الجهاديون في منطقة الساحل وخارج حدودها.

لقد أدى تغير الموقف الجزائري من الأزمة في مالي إلى الحكم على مساعيها السلمية في حل النزاع بالفشل الذريع، خاصة وأنها لم تستطع رفع صفة الإرهاب من "حركة أنصار الدين" والتي تلح فرنسا على اعتبارها جماعة مسلحة لا تختلف عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، حيث ذهبت جميع الجهود الجزائرية الرامية إلى الوصول إلى الحل السياسي السلمي سدى، ويرجع بعض المراقبين للأزمة المالية تطور الموقف الجزائري إلى أن الجزائر وجدت نفسها في شبه عزلة دولية بخصوص مساعيها لتفادي الحرب في مالي، فقد حاولت بكل قوة إقناع شركاءها الأساسيين في الساحل يرفض التدخل العسكري الأجنبي بذريعة أن ذلك يمنح الجهاديين شرعية "قتال المحتل"، وسيدخل الساحل في دوامة صراع دائم، ولكنها فشلت في هذا المسعى أمام النفوذ القوي الذي مارسته فرنسا مجلس الأمن لدفعه إلى إصدار لائحة أعطت الإشارة بأن قرار شن الحرب في شمال مالي محسوم[209].

---

[208]- أنوار بوخرص، **"الجزائر والصراع في مالي"**،( بيروت، مؤسسة كارنيفي للسلام الدولي، أكتوبر 2012)، ص 15.

[209]- حميد وآخرون: **"الدبلوماسية الجزائرية لم تستعمل أوراقها لمقاومة الضغوط الخارجية حول مالي"**، على الرابط: http://www.alnalan.com/2012/11/03

وترى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا أن هذا السعي لن يتحقق إلا بمساندة جزائرية، لإدراكهم أن الجزائر هي أقوى بلد في المنطقة عسكريا واقتصاديا، وبالتالي فبدعمها إلى الحل العسكري مهم جدا بالنسبة كونه يحقق لهم مكاسب على صعيد الدبلوماسية الدولية الموجهة حصريا ضد الإرهاب منذ هجمات 11 سبتمبر 201، ما من شأنه أن يحقق فوزا معنويا على الإرهاب، حيث جاءت الضغوط الأجنبية من قبل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية معززة بالشراكة الأمنية بين الأولى في ظل المجموعة 5+5 ومع الثانية عام 2010 أين وقعت الجزائر مع الولايات المتحدة الأمريكية معاهدة المساعدة القانونية المتبادلة.

وبهذا وجدت الجزائر نفسها غير مالكة لقرارها السياسي في ملف أزمة مالي لأنها مدفوعة إلى خيار محسوم، وإن عارضته ستبدو وكأنها البلد الوحيد غير الحازم في مواجهة الإرهاب بمنطقة الساحل ما من شأنه أن يهدد مصالحها ومكانتها الإقليمية والعالمية.

ومن بين الأسباب أيضا التي أدت بالجزائر إلى تغير موقفها هو وجود مصلحة مشتركة بين الجزائر وفرنسا في شن حرب ضد الجماعات لا تخف استهدافها للسلطة الجزائرية والعمل على زعزعة استقرارها لتوريطها في تصفية العديد من الجماعات الإسلامية وأنصارها خلال العشرية السوداء، إلا أن هذا لا يعني حسب وزير الاتصال وسفير الجزائر الأسبق في اسبانيا عبدالعزيز رحابي، أن يكون تغير الموقف الجزائري جاء نتيجة لصفقة أبرمت مع الطرف الغربي وفي مقدمته فرنسا التي لعبت دور راعي الحل العسكري، حيث استغرب "**رحابي**" من تصريح وزير الداخلية الفرنسي **مانويل فالس** بتاريخ 13جانفي2012 حوله: "**إن الموقفين الجزائري والفرنسي متطابقين بشأن الأزمة المالية**"[210]، إذ أن الجزائر في هذا الوقت كانت تسعى إلى تسبيق الحل الدبلوماسي على العسكري على عكس فرنسا. وقد بررت الجزائر تغير موقفها من تخوفها من أن يفهم المتمردون في شمال مالي أنهم مسنودون في الشمال (الصحراء الجزائرية)، لهذا فإن أول مواجهة عسكرية لهم ستفرق

---

[210]- محمد سلم، مرجع سابق.

الجزائر في موجة النزوح والهجرة غير الشرعية خاصة وأن حدودها متلامسة مع شمال مالي مما يهدد أمن واستقرار الجنوب الجزائري ومنه أمن البلاد ككل، وما يعاب على الجزائر في هذه النقطة أنها تساهلت في موضوع أمن واستقرار مالي كمجال أمن حيوي للمصالح الأمنية الجزائرية في المنطقة مثلما تساهلت في موضوع أمن واستقرار ليبيا قبل الانتفاضة هذا النظام العقيد "**معمر القذافي**"[211].

وبهذا فقد أثبت الموقف الرسمي الدبلوماسي الجزائري فشلا مزدوجا في تسيير الأزمة شمال مالي، الأول أنها فشلت في التقريب بين الحكومة الانتقالية بباماكو والجماعات المسلحة غير الإرهابية لحل الخلاف سياسيا، وثانيا وهو الأهم، أنها رضخت للضغوط الأجنبية بالموافقة على التدخل الأجنبي الخارجي، بعدما كانت ترفضه بقوة.

بيد أن أهم سبب أدى بالدبلوماسية الجزائرية إلى الفشل هو انعدام الشفافية في الترخيص للطائرات الفرنسية في التحليق فوقه، وأكثر ما يعاب على تعامل الدبلوماسية الجزائرية مع الأزمة هو انتقالها من النقيض إلى النقيض، انطلاقا من رفضها التدخل العسكري بشدة والتخويف من آثاره على الماليين وكل شعوب المنطقة إلى فتح مجالها الجوي أمام القوات الفرنسية لضرب مواقع الإسلاميين المسلحين[212] في شمال مالي على الحدود المتاخمة للجزائر، وما يؤكد على هذا التناقض الصريح بين المبادئ الثابتة للدبلوماسية الجزائرية وما قامت به، كما استغرب "**عادل موساوي**" أستاذ في القانون الدولي والعلاقات الدولية في مداخلة له بعنوان "التدخل الفرنسي الغربي في مالي التفاعلات ةالتداعيات على منطقة الساحل والصحراء في موريتانيا"، حيث قال: "**لقد فاجأ تحول** الموقف الجزائري الجميع فبعدما كانت الجزائر ترفع شعار "الساحل للمسلحين" رغبة منها **بالانفراد بالمنطقة انتقلت إلى النقيض من موقفها**"[213]، وذهب أبعد من ذلك في أن موقف الجزائر نابع من

---

[211]- سعد بوعقبة، "**مأساة مالي أم مأساة الجزائر**"، على الرابط:
http://www.alkhabar.com/ar/antres/noukta/308202/html

[212]- علي بن محمد، "**الدبلوماسية الجزائرية تثبت عجزا مزدوجا في أزمة مالي**"، على الرابط:
http://www.algeriachannel.net

[213]- حكيم السليماني، "**باحثون يرسمون سيناريوهات التدخل الفرنسي الفردي في مالي**"، على الرابط:
http://www.algeriachannel.net

اهتمام الجزائر بالمنطقة لموقعها الجيوسياسي[214]. ودوره المهم في الحفاظ على الوحدة الترابية للجزائر إضافة إلى تمركز الزعامة الرمزية للطوارق بمالي والذي يعلن طوارق الجزائر ولاءهم لهم.

وبهذا وجدت الجزائر نفسها متورطة في مالي عن طريق قبولها للخيار العسكري وهي تدرك ما سيخلفه من مخاطر على أمنها الداخلي.

**المطلب الثاني: تداعيات الخيار العسكري على المستوى الإقليمي والدولي**

أدى اعتماد الخيار العسكري كحل للأزمة في مالي إلى تداعيات وتهديدات أمنية على منطقة الساحل الإفريقي ككل وخاصة الجزائر ومالي، وحتى على المستوى الدولي والتي حذر "**محند برقوق**" في وقت سابق على مخاطر التدخل العسكري الأجنبي في المنطقة وتحولها إلى "حاضنة للإرهاب العالمي"، وخاصة بعد التدخل العسكري في ليبيا، وما نتج عنه من انتقال للأسلحة بكل سهولة بين أيدي الجماعات الإرهابية، التي لها علاقات مع عصابات الجريمة المنظمة، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

وعليه سنحاول هنا التطرق إلى تداعيات التدخل العسكري على كل من المستوى الإقليمي وخصوصا الجزائر ومالي وحتى المستوى الدولي.

**أولا : تداعيات التدخل العسكري الإقليمي:**

مع تصاعد الأزمة المالية و تمكن الجماعات المتشددة من السيطرة على الشمال الذي يشكل ثلثي الدولة زادت من مخاوف دول الساحل المجاورة من انتقال عدوى هذه الجماعات الى أراضيها ينشر عناصرها أو التعاون مع جماعات داخلية تحمل أفكارا متطرفة خاصة مع الخيار العسكري الذي وضع كحل للقضاء على الأزمة في مالي، حيث ظهر عدد من التنظيمات الإرهابية التي اتخذت من منطقة الساحل الإفريقي ملاذا لها 2 في ظل الوضع الاجتماعي و السياسي الهش الذي تعانيه أغلب دوله، كتنظيم القاعدة في بلاد المغرب

---

[214]- نفس المرجع.

الإسلامي فضلا عن جماعة بوكو حرام في نيجيريا المتعاطفة مع الجماعات السابقة والتي تعمل على خطف الأجانب لتهديد القوى الغربية.

بالإضافة إلى التأثير على الوضع الأمني و الاقتصادي لدول المنطقة كون الحرب في مالي ليست بعيدة كما تخشى الدول التي تحتوي قبائل الطوارق و خاصة الجزائر، ليبيا، النيجر و بوركينافاسو من تعاطف الطوارق الموجودين بها مع الطوارق في مالي مما يعزز المطالب الانفصالية و منه تهديد الوحدة الوطنية لها.

كما يشكل نزوح النازحين الماليين لهذه البلدان المنطقة مشاكل على الاقتصاد و كما لا نقل بعض الأمراض.

لقد أدى التدخل العسكري الفرنسي في مالي تداعيات كثيرة على دول الساحل خلقت جملة من التحديات والتهديدات والرهانات وسنركز هنا على دولتي الجزائر و مالي باعتبارهما يمثلان المجال المكاني لدراستا :

**1/ تداعيات التدخل العسكري على الجزائر:**

أدى انسياق الجزائر وراء التدخل العسكري لحل الأزمة في مالي إلى وضع أمن الجزائر في دائرة الخطر خاصة وأن الحرب لا تبعد سوى أمتارا على التراب الجزائري، ما من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الأزمة الأمنية خاصة وأن الصراع القائم مع مجموعات مدعمة من قبائل وليس جيوش كلاسيكية حيث يعتقد بعض المحاورين في الجزائر أن هذا التدخل الجزائري في مالي سيورط البلاد في أزمة مع دول الجوار[215]، وخاصة مالي المعنية بالحرب، حتى لو نجح التدخل العسكري في تحقيق النصر وإرجاع الوحدة الترابية لدولة مالي والقضاء على الجماعات الإرهابية، فإن هذا سيولد أحقادا تاريخية كبيرة بين البلدين، إلا أن الأخطر لو أن فشل التدخل العسكري في فرض أهدافهم في مالي، لأن القوى الأخرى وضعها أحسن بكثير من وضع الجزائر، فهم بعيدون عن ساحة الحرب (فرنسا والولايات

---

[215]- كريم خ، **"تداعيات الحرب في مالي على أمن واستقرار المنطقة"**، على الرابط:
http://wwwalbilad.net/archives/70582.

المتحدة الأمريكية)، وعليه فأمن الجزائر أصبح في مصير الدول الكبرى، وقد ساعد على ذلك وجود سلطة هشة في الجزائر تعاني من متاعب وضغوط داخلية جدية قوضت استقلالية قرارها السياسي والأمني في واحدة من أخطر القضايا الأمنية التي تواجهها البلاد منذ الاستقلال، وهو بالضبط ما تحاول أطراف خارجية القيام به من أجل إضعاف الجزائر واستمالتها للدخول في حرب غير متكافئة.

وما زاد الأمر خطورة على الوضع الأمني في الجزائر هو انفراد السلطة بالملف المالي لوحدها، وتجاهل دعم الجبهة الداخلية، حيث كان يسير في خط واحد بين رئاسة الجمهورية و وزارة الخارجية في الوقت الذي انشغلت فيه القيادة السياسية و المجتمع المدني والأحزاب السياسية بعملية انتقال القيادة[216]، و التي كانت تواجه سخطا شعبيا في الداخل و تخشى من ردة فعل سلبي من جراء التدخل الأجنبي في الوقت الذي كان لا بد أن يطلع عليه الرأي العام المحلي لما يشكله من خطورة على سيادة و مستقبل البلد ككل.

وتمكن كذلك تداعيات التدخل العسكري في مالي على الجزائر في أمرين، أولا : انفلات الوضع الأمور عملياتيا و من ثم استمرار الحرب إلى مالا نهاية، وفي هذه الحالة يصبح من الوارد امتداد الحرب إلى التراب الجزائري و احتمال المساس بالوحدة الترابية، ثانيا :أن تؤدي حرب الاستنزاف هذه إلى انعكاسات سلبية على الرأي العام الوطني الذي يستنكر تردي الأوضاع على حدود البلاد[(217)]، مع احتمال قيام احتجاجات شعبية ضد النظام فكما أشرنا في موضع سابق أن قرار الموافقة على التدخل في الحرب على مالي اتخذ بعيدا عن رأي الشعب فيه.

كذلك فقبول الجزائر للحل العسكري من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الخطر و اتساع دائرته و إحياء ج1وره داخل الجزائر نفسها من خلال تقديم الحجج و المبررات لاستهداف النظام، حيث يرى أستاذ العلوم السياسية بكلية العلوم السياسية والإعلام بالجزائر "**أحمد**

---

[216] حميد يس واخرون، مرجع سابق.
[217] محمد مسلم، مرجع سابق.

**عظيمي**": " **أن من شأن التدخل العسكري أن يضع أمن الجزائر واستقرارها أمام تحديات كبيرة بسب حدودها المترامية مع مالي**[218])، حيث شكل التداخل الفرنسي في شمال مالي مأزق للسياسة الجزائرية في منطقة الساحل و الصحراء، والتي ظلت تمارس استراتيجية " الحذر وإبعاد التأثيرات"، سواء تعلق الأمر بامتدادات الربيع العربي أو رفض التدخل الغربي في ليبيا أو السعي للهيمنة الإقليمية المنفردة في ظل التوازنات الهشة في الصراع في مالي.

هذه الإستراتيجية الحذرة لم تفلح في منع تداعيات التدخل العسكري إذ دفعت الجزائر ضريبته و هذا ما لم يستبعده " **عبد العزيز رحابي**"، أن يتعرض التراب الجزائري إلى ضربات عسكرية غربية[219]"،في حال هروب عناصر إرهابية نحو الجنوب الجزائري و هو الأخطر على الأمن و وحدة التراب الجزائري.

وقد صدقت توقعاته، بعد أقل من أسبوع من بداية التدخل العسكري، حيث تم ضرب موقع تيقنتورين الغازي بالجنوب الجزائري من قبل مجموعات إرهابية متعددة الجنسيات[220].

إن اختيار موقع عين أميناس لتدمير المنشآت الغازية نما جاء ليوفر المبرر لمختلف القوى للتدخل عسكريا في الجزائر وهذا ما كانت تخطط له أصلا منذ البداية تحت خطأ إنقاذ الرهائن، هذا من جهة وعليه سارعت الإدارة الأمريكية إلى الإعلان عن جاهزية 1200 من المارينز المتواجدين في ألمانيا للتوجه إلى موقع تقنتورين إذا طلب الجزائر ذلك.

إن هذا الحدث كان يهدف أيضا إلى جر الجزائر إلى المستنقع المالي، وهذا ما أكده الرئيس الفرنسي "**فرانسوا هولوند**" عندما صرح "بأن هذه العملية الإرهابية تبين ضرورة مشاركة الجزائر أكثر في مالي"[221]، وبهذا تظهر مدى خطورة موقف التدخل العسكري في مالي حيث تجاهلت الجزائر جمع التدخلات الأجنبية التي شنت باسم "محاربة الإرهاب" أو "من أجل إرساء الديمقراطية"، أدت إلى نشر الأمن والاستقرار الدائم وأحيانا إلى تفكيك

---

[218] أحمد عظيمي:"**تداعيات التدخل العسكري في مالي على الجزائر**"، على الرابط.http://www.almassa.com

[219] خالد حنفي علي، " **مأزق السياسة الجزائرية تجاه التدخل الفرنسي في مالي** "،على الرابط:
http://ressmideast.org/%D8%D9%8A.html.

[220] لويزة حنون: "**فلتسقط الإمبريالية**" **جريدة الإخوة** (العدد 47، جانفي 2013)، ص 03.

[221] - Louisa Hanoun.Opcite. p03.

البلدان أو حتى احتفائها بالكامل كما هو الحال في الصومال التي تعرضت لتدخل أجنبي عسكري أمريكي 1991، ومنذ ذلك الحين وهي تعيش حالة من ألا أمن، وليس ببعيد عنها ليبيا، أكثر تدخل حلف الناتو للإطاحة بنظام العقيد "**معمر القذافي**".

إن الهدف من هذا الهجوم الذي كاد أن يتحول إلى مأساة لو تم تفجير المركب الغازي هو نشر الغضب داخل الجبهة الداخلية الجزائرية من أجل الإطاحة بالمقاومة الجزائرية وإجبار البلاد على دعم الحرب في مالي ماديا وعسكريا.

كما أن تحرك الجيش الفرنسي نحو شمال مالي من شأنه أن يدفع بالإرهابيين إلى الجنوب الجزائري، في حين أن البنتاغون يدرس إمكانية إقامة قاعدة أفريكوم في النيجر المجاور.

في إطار مساعيها الدائمة للسيطرة على كل المناطق الإستراتيجية لضمان مصالحها تحاول الإدارة الأمريكية تأسيس محميات عبر العالم[222].

فمن شأن تداعيات التدخل العسكري في مالي أن تحقق الولايات المتحدة الأمريكية عما عجزت عن تحقيقه لسنوات في إقامة قاعدة عسكرية في صحراء الجزائر الأمر الذي يهدد استقرار وثروات الجزائر ويضعف من سيادتها.

وفي هذا السياق رأى الخبير الأمني الجزائري "**على زاوي**" أن قرار التدخل العسكري الذي وافقت عليه الجزائر من شأنه أن يؤدي إلى وضع أمني كارثي ليس على الجزائر فقط وإنما على المنطقة ككل[223]، خاصة وأن قرار السماح للقوات الفرنسية بالتحليق فوق الأجواء الجزائرية كان قرارا شخصيا، حيث يرى أن المؤسسة الأمنية والعسكرية كانت ضد الموقف الذي اتخذه حكومة الجزائر.

وبهذا فقد فشلت الدبلوماسية الجزائرية فشلا ذريعا في حل الأزمة المالية خاصة وأنها لم تقاوم الضغوط الخارجية التي ألزمتها بتغيير قرارها السلمي نحو الحل العسكري، مما فتح

---

222- عبد النور ندور،"**المحلل الأمني و الاستراتيجي محند برقوق يحذر:التدخل العسكري في مالي سيحول منطقة الساحل إلى حاضنة للإرهاب العالمي**"،على الرابط:" .http://www.elbilad.net/archives/2013/10/page/94

223- علي زاوي،"**خلية القاعدة بمصر كانت تستهدف سفارة فرنسا ردا على العملية العسكرية في مالي**"، مرجع سايق..

انتقادات كثيرة لدبلوماسيتها خاصة وأنها بهذا الخيار حادت عن مبادئها الثابتة الرافضة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول وجعلها متناقضة بين أقوالها وأفعالها.

## 2/ تداعيات التدخل العسكري على مالي

أدى التدخل العسكري في مالي إلى فرض تهديدات لأمن واستقرار البلاد خاصة وأن المد الجهادي في مالي يضع في أولوياته العمل على إطاحة النظام السياسي.

وفي الوقت الذي ينشغل فيه الغرب بمحاربة "القاعدة" والسيطرة على الموارد الطبيعية وضمان تدفق النفط من غرب إفريقيا فإنه يعمل طبيعة أقاليم الشمال في مالي التي يتداخل فيها التنوع الاجتماعي الديني بالعرقي والسياسي، لذلك فإن هذه الحرب سوف يكون لها جملة من التداعيات الخطيرة على مالي حل خلاف ما كان منتظرا من تحقيقه[224]،حيث دفعت الاستعدادات التي جرت لشن العمل العسكري، الحركة الوطنية لتحرير أزواد إلى التحالف مرة جديد مع جماعة أنصار الدين التي تسيطر مع الحركة على مدن غاروكيدال وتمبلتو، وتتعاون مع حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا ذات الطابع السلفي في كل مناطق إقليم أزواد[225].

مما قد يؤدي إلى تحالف هذه الجماعات على تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من أجل الدفاع عن أزواد المستقلة وإحداث انتشار الجهاديين من الطوارق في النيجر وموريتانيا وليبيا والجزائر.

فقد حملت تطورات الأحداث في مالي خاصة مع بداية الحرب تداعيات خطيرة، كان من أهمها تزايد حضور الجماعات المنتشرة وتصدرها لمشهد الصراع، وما تشكله هذه الحالة

---

[224]- المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية: **التداعيات المحتملة للتدخل العسكري في شمال مالي**، على الرابط: http://ressnideast.org//html.

[225]- حكيم بوغرارة: "**الجزائر تحذر من تداعياته الخطيرة للتدخل العسكري يزيد أزمة مالي تعقيدا**"، على الرابط: http.//ar.algerie360.com//d8%a7.

من تهديدات للاستقرار في منطقة مالي شديدة الخصوصية في غرب إفريقيا ومنطقة الساحل.

ونظرا لخصوصية الدولة المالية وطبيعة التدخل العسكري، وما يطرحه من أبعاد لا تتعلق فقط بقضايا الإرهاب، ولكن ترتبط بقضايا مثل الإثنية وأزمة بناء الدولة الوطنية، انتشار الفساد وغيرها من القضايا التي تهدد الأمن، التي قد ترفع التدخل العسكري إلى اتجاهات غير متوقعة حيث تنعكس سلبا على الاستقرار والتنمية[226]، الأمر الذي يطرح إشكاليات أمنية وإنسانية واقتصادية، خاصة إذا تفككت الجماعات المسلحة إلى أنوية صغيرة ما يجعل القضاء عليها أمر صعب.

ويعد التدخل العسكري في مالي حسب الدكتور "**إسماعيل حديتي**" مدير مركز أمل الأمة للبحوث والدراسات، أن التدخل العسكري بعد بمثابة انتهاك سيادة هذا البلد من خلال عودة الاستعمار الجديد إلى المنطقة تحت غطاء محاربة الإرهاب والجريمة، فعندما تشن فرنسا حربا حيوية فهي ترى أنها تملك حق التدخل في مستعمراتها القديمة بما فيها الجزائر وعندما تشعر بالتهديد، لا تتوانى في التدخل للاحتفاظ بمحمياتها، وهذا ما يجري اليوم في مالي[227]، وهو يدل على أن انغراز فرنسا في الرمل على حد تعبير أحد المراقبين للوضع في مالي واقع بدأ يتضح، كما سعت فرنسا إلى إثارة الفتنة بين مختلف القبائل في مالي ودفعهم إلى ساحة المعركة والمواجهة حيث وقع صدام بمدينة الخليل، على بعد حوالي 30كلم من الحدود الجزائرية بين الحركة الوطنية لتحرير أزواد وهي الحركة المتكونة من الطوارق المدعومين من قبل فرنسا، والحركة العربية لتحرير الأزواد[228]، حيث تظهر رغبة فرنسا في خلق الحرب الأهلية في مالي، وكانت "**إليزابيث غيغو**" نائبة ورئيسة لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان الفرنسي قد صرحت في 02 فيفري 2013 أنه:" **يجب وضع مخطط**

---

226- أميرة محمد عبدالحليم، **ما بعد التدخل: "التداعيات الداخلية والإقليمية للحرب في مالي"**، **السياسة الدولية**، على الرابط، http://digital.abram.org.eg/articles.aspsc?serial=1284760

227- بودهان ياسين، أمن الجزائر في مهب التدخل الفرنسي لمالي: .http://www.elaph.com/web/news/2013

228- عبدالحميد بوبغلة، **"خطر تفكيك جميع بلدان الساحل"**، **جريدة الأخوة**، (العدد 48، فيفري 2013)، ص 07.

**استقلال ذاتي لشمال مالي لأنه أمر مطالب به منذ زمن طويل من قبل الطوارق بشكل خاص**[229]، وليسوا وحدهم من يريدون ذلك لأن طرح مسألة استغلال الطوارق يعني تطبيق مخطط ساحلستان، أي تفكيك كل دول الساحل.

**ثانيا: تداعيات التدخل العسكري على المستوى الدولي:**

ردا على العملية العسكرية في مالي، لم تسلم تداعيات الدول الأجنبية من تداعيات الحرب مست رعايا هذه الدول في الاقليم تصاعد موجة اختطاف الرهائن الأجانب و التي نفذتها التنظيمات الإرهابية المختلفة و منها جماعة بوكو حرام في نيجيريا التي قامت باختطاف سبعة فرنسيين من شمال الكاميرون [230]

وفي هذا السياق، يرى "**ماجد نعمة**" رئيس تحرير مجلة افريقيا آسيا، أن هذه الجماعات سوف يطال تهديدها فرنسا وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وقد استدل في ذلك على أن العمل الإرهابي، الذي أعقب السماح للطائرات الفرنسية بالمرور في جوها الإقليمي و الذي أستهدف الصناعية "تيقنتورين"، أغلبهم أجانب في إشارة منه إلى أن هذه التنظيمات الإرهابية زئبقية تشكل تهديدا وتحديا لا يمكن التنبؤ بمالاته.

كما أشار الخبير الأمني "**علي زاوي**":" **أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي انتهج إستراتيجية جديدة بعد العملية العسكرية في مالي تقوم على توسيع مجال نشاطه**"، و يمكن أن نقول اليوم أنه أصبح يسمى تنظيم القاعدة في إفريقيا وليس المغرب فقط.

تعكس التدخّلات العسكرية الفرنسيّة المباشرة في أفريقيا وتدخّلها الأخير في مالي بغضّ النظر عن تبريرات فرنسا وحججها – اعتماد فرنسا على ثلاث إستراتيجيات متداخلة ومركّبة في إطار حفاظها على نفوذها في أفريقيا وتنافسها مع دولٍ كبرى أخرى،[231] أولاها العلاقات التاريخية البنيوية بين فرنسا وبعض الأنظمة والحركات السياسية وبعض النخب

---

[229]- R.Y.T MALI **: la guèrre Norml de hollande Fratermité**, (N°47, janvier 2013). P 03.

[231] نفس المرجع.

الاقتصادية والثقافية في تلك البلدان، وثانيتها استثمار العلاقات الاقتصادية القائمة أصلًا وتوسيعها وتعميقها، وثالثتها الإستراتيجية العسكرية والأمنية التي قد تتطوّر في حال الأزمات إلى تدخّلٍ عسكري مباشر.

إذا كانت فرنسا قد لجأت إلى التدخّل العسكري في مالي لتحقيق رؤيتها لحلّ الأزمة في إطار المحافظة على نفوذها ومصالحها، فالملفت للانتباه هو عدم وجود ممانعة دولية أو إقليمية لهذا التدخّل. فبالنظر إلى غياب الحدّ الأدنى من التفاهم بين الدول الكبرى بشأن التدخّل في أزمات مختلفة في العالم، كان من المتوقّع أن يثير تدخّل فرنسا في مالي نوعًا من المعارضة أو على الأقلّ التردّد لدى أقطاب المجتمع الدولي أو الإقليمي. وتشير مراجعة مواقف الدول الكبرى إلى أنّ العكس هو الصحيح، فقد حظي هذا التدخّل بدعم المجتمع الدولي بل إنّ روسيا عرضت تقديم دعمٍ عسكري للتدخّل الفرنسيّ([232]). إنّ نجاح فرنسا في كسب موافقة المجتمع الدولي يترجم اليوم في مؤتمرٍ دولي حول مالي واضح الأجندة، ناقش إمكانية تحويل قوّات المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتصبح قوّة حفظ سلام أممية[233].

**المبحث الثالث: سيناريوهات الوضع في مالي بعد التدخل العسكري الفرنسي:**

لم يكن يتوقع العديد من المتتبعين التدخل الفرنسي في مالي خاصة في ظل خطابات الرئيس "**فرنسوا هولاند**"، خلال حملته الانتخابية الرئاسية التي أعلن فيها قطع فرنسا سياساتها الاستعمارية الاستعلائية في مقاربتها للشؤون الإفريقية، وخاصة مستعمراتها السابقة، وتأكيده على التعامل مع قضايا القارة الإفريقية والعالمية بمنطق التعاون والحلول الدبلوماسية، وعدم استخدام القوة والتدخل العسكري، وبالرغم من هذا الإعلان إلا أنه وقع تدخل عسكري فعلي فرنسي على دولة مالي.

---

[232] Pierre Avril, "Mali : Moscou Promet une Aide Militaire à la France le Figarohttp://www.lefigaro.fr/international/mali-moscou-promet-une-aide-militaire-a-la-france.php.

[233] " Support grows for U.N. force in Mali http://www.reuters.com/article/2013/02/05/us-mali-talks-idUSBRE91414U20130205

ويقف الوضع في مالي بعد التدخل العسكري أمام جملة من التهديدات التي تهدد الوضع المستقبلي الأمني لها، والتي من شأنها أن تؤثر على مختلف المجالات سياسية، اقتصادية، اجتماعية...، مواكبة بذلك الحراك السياسي والعسكري الإفريقي والدولي حراك تحليلي للأنماط المتوقعة للتدخل العسكري على الوضع في مالي أمنيا، سياسيا وإنسانيا.

وعليه يظل مستقبل العملية العسكرية الفرنسية في مالي مربوط بمجموعة من السيناريوهات التي من شأنها أن تحدد الوضع المستقبلي الأمني لمالي ومنطقة الساحل الإفريقي ككل. و منه سنحاول عرض أبرز السيناريوهات المتوقعة لمستقبل العملية العسكرية الفرنسية في مالي من خلال :

**المطلب الأول: استمرار الصراع و عدم الحسم العسكري في مالي :**

من شأن التدخل العسكري في مالي أن لا يوجد حل نهائي للأزمة، خاصة في في ظل تعبئة الحركات الجهادية الداخلية ما أدخل القوات الفرنسية في حرب تصنف على أنها حرب ضد العصابات في المنطقة، الأمر الذي يحول دون قدرة فرنسا على الحسم العسكري نظرا لصعوبة الطبيعة الجغرافية والحدود المفتوحة لمالي مع جيرانها في الغرب الإفريقي.

هذا الواقع يعطي ميزة للتنظيمات الإسلامية الأزوادية لا سيما في ضوء قلة القوات العسكرية الفرنسية، وضعف الدعم الدولي مقارنة بحجم المساحة وضعف التسليح لتلك التنظيمات[234]، بما يجعل هناك احتمالية لطول وعدم نجاح العملية والذي يؤدي بدوره إلى استمرار الصراع داخل مالي هذا من جهة، ومن جهة أخرى لوجود أسباب تتعلق بالمصالح الفرنسية والأجنبية في المنطقة التي تعمل على إيجاد أسباب خلق التوتر في المنطقة وتغذية الحركات الجهادية والقبائل الطارقية بضرورة الاستمرار في مطالبهم الانفصالية إلى غاية تحقيقها بما يكفل لهم مصالحهم ويضعف الحكومة والدولة.

كما أن هناك أمر أخر يتمثل في اتخاذ فرنسا من عملية "سيرفال" التي تعرضت لها القاعدة البترولية الجزائرية كرد فعل من التنظيمات الإرهابية للموقف الجزائري بالسماح للقوات الفرنسية في العبور فوق الإقليم الجوي الجزائري، حيث اعتبرت الجزائر طرف في النزاع وحجز الأجانب من طرف جماعات إرهابية ذريعة للبقاء و تمديد فترة بقاءها وعدم سحب قواتها في المنطقة و إنما ستعمل على زيادة تواجدها العسكري و قد تلجأ إلى طلب مساعدة الولايات لمتحدة الأمريكية و دول جوار مالي للقضاء على الإرهاب في المنطقة، إلا أنها تسعى من خلال كل هذا التهويل إلى الحفاظ على مصالحها المشتركة في المنطقة.

---

[234] فيروز زياني، **"ما وراء الخبر التدخل العسكري في مالي"**، **قناة الجزيرة**، 06 أفريل 2013 جميع الحقوق محفوظة لقناة الجزيرة 2013.

حسب الكاتب والإعلامي الجزائري "**سليم صالحي**"، الذي كان ضيفا على حصة قضايا وحوار التي عالجت في عددها بتاريخ 6أفريل 2013 "**التدخل العسكري في في مالي...مخاطر أفغنة شمال مالي**" على قناة الحوار ":أنّ التدخل العسري في مالي محكوم بمنطق التاريخ الإستعماري الذي يسعى إلى الإبقاء على التوترات بما يخدم مصالحه فالمستقرء لطول التاريخ الإستعماري يرى أنه لا يوجد نجاح لأي تدخل مهما كان نوعه في استتباب الأمن[235]، أي أن الدول الكبرى تسعى للتدخل العسكري انطلاقا من مصلحة براغماتية تدفعها إلى العمل على زيادة التوترات في المنطقة لتجد لنفسها دافعا للبقاء لمدة أطول.

**المطلب الثاني : تنسيق الجهود الدبلوماسية لدول الجوار و تهدئة الأوضاع :**

جاء التدخل العسكري في مالي نتيجة لنقص التعاون الدبلوماسي بين بلدان المنطقة، ولذا فإنّ التعاون وتكثيف الجهود الدبلوماسية وتنسيقها بين بلدان جوار مالي يمكن من إيجاد حل للازمة في مالي وإجبار الحكومة الفرنسية على الانسحاب، والذي يعد أحد المؤشرات على تهدئة الأوضاع و خاصة بعد تصريح الرئيس الفرنسي عن قرب انسحاب القوات الفرنسية في مالي.

حيث يمكن أن تتراجع الجماعات المعارضة عن موقفها، وتبدأ في حوار مع الحكومة من أجل التوصل إلى حلول ترضي جميع أطراف الأزمة ومن شأن هذا السيناريو أن ينجح إذا تم التعاون الفعلي بين بلدان إفريقيا خاصة في مجال الدفاع عن النفس و تقرير المصير بعيدا عن التدخل الأجنبي.

إن المجهودات التي قامت بها الحركة العربية الأزوادية الدولية التي تدافع عن كل شعوب القارة السمراء المقهورة MAAI يوم 30 ماي 2013، والتي كان " **علي زاوي**" رئيسا شرفيا سعت تثمين هذا المسعى أين سعت إلى ترسيخ المصالحة الوطنية بين مكونات شمال وجنوب مالي، أين استطاعت أن تفتك اعتراف الحكومة المالية بالحركة العربية الأزوادية لأول مرة منذ 50 سنة، كما تم خلالها إسقاط الاتهام عن الحركة الازوادية بأنها تنظيم إرهابي، حيث كانت تبرر عدم الإتراف بالقبائل العربية[236].

أيضا ما شأن تعاون الجهود الإفريقية وقطع صلتها بالقوى الأجنبية وخاصة فرنسا على الضغط على فرنسا بالانسحاب وجمع جميع أطراف الأزمة المالية في طاولة واحدة وعزلهم عن التنظيمات الإرهابية والجماعات الجهادية التكفيرية و تنسيق الجهود بينهم.

---

[235] أنور القاسم "**التدخل العسكري في مالي...مخاطرأفغنة شمال مالي**"، **قناة الحوار**08 أفريل 2013،جميع الحقوق محفوظة جميع الحقوق محفوظة لقناة الحوار 2013.

[236]علي زاوي :"**الحكومة المالية تعترف بالحركة العربية الازوادية لأول مرة منذ 50 سنة**"، على الرابط:
http://facebook/hibajsk.com

فالمنطقة حسب " **عادل الموساوي**" :" بحاجة إلى بناء تكتلات قوية على المستوى الإقليمي قادرة على منافسة التكتلات الدولية[237] "، أي تكثيف الجهود الدبلوماسية نحو إيجاد حل شامل وعادل لمطالب الطوارق من خلال عملية سياسية شاملة في مالي تسمح ببناء نظام ديمقراطي يستوعب جميع أطراف المجتمع المالي وخاصة الطوارق الذين يعانون من التهميش والإقصاء من أجل إعادة الثقة والقضاء على الفجوة بين أطراف.

كما يجب على الدول الإفريقية التصدي لخطر انفجار الأزمة المالية وتعترف بدورها السلبي في هذه الأزمة نظرا للصراعات والتنافس فيما بينها بدلا من توحيد مساعيها من أجل بلورة سياسية أمنية في إطار مفهوم الأمن القومي الإفريقي.

بالإضافة إلى ضرورة العمل الجدي إلى جمع الأطراف المتصارعة في إيجاد رؤية ترضي الجميع بعيدا عن الحلول والتدخلات الخارجية من أجل الحفاظ على الوحدة الترابية وإرساء الأمن والاستقرار وإرساء نظام أكثر ديمقراطية[238]. ومن أجل هذا أن يتحقق عن طريق بناء منظمومة مؤسساتية قادرة لإدارة الأزمات الأمنية وغير الأمنية في منطقة الساحل بصفة عامة من أجل التعامل مع التداعيات السلبية لأزمة المالية سواء ما تعلق بالاستقرار المرتبط بالأزواد أو ما تعلق بالإرهاب والجريمة المنظمة،

**المطلب الثالث : تحالف الجماعات الإرهابية و انهيار الدولة المالية :**

أدى التدخل العسكري في مالي من طرف قوات افريقية وفرنسية وأجنبية إلى تفاقم الوضع الأمني والاقتصادي والسياسي والاجتماعي داخل مالي من سيئ إلى أسوأ، حيث جاء هذا التدخل في الظاهر إلى القضاء على التمرد وإلغاء قرار إعلان استقلال إقليم الأزواد عن جنوب مالي العمل على إرساء الديمقراطية، إلّا أنّ الأسباب الحقيقية له تكمن في تخوف فرنسا من انتقال العدوى إلى المناطق التي توجد فيها مصالحها الاقتصادية مثل النيجر، أين تشتد المنافسة على الثروة النفطية واليورانيوم مع دول أخرى (راجع الفصل الثاني).

هذا ما من شأنه أن ينمي هواجس " أفغنة " أو "صوملة" منطقة ماليو منطقة الساحل ككل، خاصة وأن الجيش المالي يعرف على أنه جيش انقلابي وضعيف تخترقه مجموعة من الإثنيات مما يهدد بانتقال عدوى الحرب إلى دول الجوار، خاصة أن ما يجري في مالي يعود إلى انتشار السلفية الجهادية منذ فترة طويلة سبقت انطلاق الربيع العربي، إلا أنها كانت خامدة نوعا ما ومع التدخل العسكري الفرنسي

---

[237] علي السليماني، مرجع سابق.

[238] - بوحنية قوي، مرجع سابق.

تحركت هذه الجماعات التي أصبحت تنسب نفسها إلى تنظيم القاعدة والتي وجدت في منطقة مالي و إفريقيا البيئة المناسبة لهذا النمط من التفكير الجهادي، حيث توجد في كل بلدان الساحل الإفريقي و غربه كنتاج لأزمة الدولة التي تعاني منها أغلب دول المنطقة.

فالتدخل العسكري عمل على دفع المتمردين إلى التحالف مع التنظيمات الإرهابية وعصابات الإجرام التي لا تعترف بالحدود فالكثير من المجموعات الطارقية التي كانت تعمل في نظام "**القذافي**" كمرتزقة أو داخل القوات الليبية المسلحة انتقلت إلى شمال مالي والنيجر لتدعم الحركات الجهادية التكفيرية التي كانت مستوطنة في هذه المنطقة، ما من شأنه أن يضع الوضع الأمني في مالي ومنطقة الساحل وحتى غرب إفريقيا على حد سواء في وضع جد حساس في ظل الأحداث السياسية والصراعات بين القبائل الطارقية وحركة تحرير الأزواد و الحكومة المالية، الأمر الذي يهدد الوحدة الترابية لمالي وهذا ما تسعى إليه فرنسا من خلال تدخلها العسكري فكل ما يضعف استقرار المنطقة يعد في صالح فرنسا كونه يقوي وجود مصالحها بالمنطقة بأقل التكاليف.

وتعد مسألة الهوية والأقليات الإثنية والدينية خطرا على استقرار المنطقة ككل، ما يسمح بانتقال عدوى المطالب الانفصالية للطوارق المنتشرين في خمس دول افريقية عن طريق تنامي روح العداء ضد الأنظمة التي تحكمهم في هذه الدول والسعي وراء تحقيق حق تقرير المصير أين كانت المطالب قبل التدخل العسكري لا تعدو أن تكون في إطار تحقيق المساواة الاجتماعية والحق في التنمية.

ويأتي هذا السيناريو إحياء لمحاولات أجنبية سابقة لإقامة دولة الطوارق أطلقتها فرنسا سنة 1956 لحماية مصالحها في المنطقة، وتحقيقا لهذا قام أيضا "**القذافي**" بالدعوة إلى إقامة دولة للطوارق لإسقاط تهمة لوكربي عن ليبيا، ما ينذر باتجار المنطقة وجعل الأمن المالي والإقليمي ككل على أساس أنه مستهدف منذ زمن طويل، ومنه تحويل المنطقة إلى أفغانستان جديدة، هذا ما قاله الخبير "**علي زاوي**"، عندما تحدث عن خفايا ما تفعله الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وخصوصا فرنسا في إفريقيا أنه : ". **.. في حال لم يتم أيجاد حل لمشكلة الطوارق ستسير مالي في اتجاه الأفغنة** [(239)]". ما يدفع إلى تصدير الإرهاب المالي إلى دول الجوار خاصة دول إفريقيا الغربية.

وقد أعطى التدخل الأجنبي الشرعية الجهادية للجماعات الإرهابية والمتطرفة ضد الغزاة، وهي خطة من صنع الغرب تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيقها، حيث جاء في خطاب "**أوباما**" عند

---

[239] علي زاوي، مرجع سايق.

القضاء على "**بن لادن**" أنّ : " **مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية مرهون بشمال إفريقيا**[240]"، وهو يحمل إشارة واضحة أن قارة إفريقيا هي البديل عن السياسات الأمريكية في أفغانستان، لهذا فقد حمل التدخل العسكري في مالي خطة جيواستراتيجة للعمل على إبقاء إضعاف كيان مالي عن طريق تشجيع التوترات وزرع بذور الفتنة من أجل إيجاد سبب للتدخل ومنه إقامة القواعد العسكرية ما يعني الاحتلال بدعوى القضاء على الإرهاب، متخذة من الوضع الاقتصادي الهش وأزمة الدولة الفاشلة في الساحل الإفريقي التي تصنّف على أنّها من أفقر مناطق العالم و لفترة طويلة تولت قيادتها قوى تقليدية وبالذات القبيلة، وذلك من خلال التحالف مع الزوايا والطرق الصوفية، ثم ظهرت قوة جديدة تمثلت في قوة الجماعات والتي تمثلها اليوم الجماعات وهو ما يعزز أمكانية تجسيد الخطة الغربية التي ستكون مفتوحة على فضاء صحراوي من الصعب التحكم فيه لا سيما أن الجماعات المسلحة تعرف جيدا تضاريس المنطقة وتتحكم في الكثير من القبائل التي تخضع تحت لوائها.

وفي نفس السياق فقد منح التدخل العسكري في مالي فرصة للجماعات المسلحة من أجل تحقيق إستراتيجيتها المتمثلة في الخطوط الكبرى بداية من إنعاش العمل المسلح وإبقاءه مستمرا وبالذات بعد تراجعه في المناطق التقليدية له، أيضا فقد ساعد التنظيمات الإرهابية على تعزيز صفوفها وجلب المزيد من المقاتلين في المنطقة وخارجها على اعتبار أن دوافع التجنيد متوافرة وقوية بداية من الفقر والحرمان إلى ضعف وغياب السلطة في دول المنطقة، كما أن الحرب الليبية مولتها بالسلاح، كما امتد التفكير الجهادي إلى عشرات الشبان الأوروبيين ( فرنسيين و أفارقة )، أصبحوا يفكرون في أكثر فأكثر في الجهاد في شمال مالي[241]. ما يشكل خطر حقيقي على الأمن في المنطقة في ظل انهيار مالي، وهو نفس المصير الذي ستشهده دول غرب إفريقيا الاقتصادية.

وعليه وصلت الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل للأزمة المالية إلى الخيار العسكري، الذي كان لا يمكن حدوثه حسب الدول الكبرى إلا عن طريق الجزائر التي تملك احتياطات ضخمة من العملة الصعبة جعلتها محل أطماع هذه الدول من أجل تحميلها تكلفة الحرب، بالاضافة إلى خبرتها في مجال محاربة الإرهاب أيضا لحدودها الشاسعة مع مالي جعل دورها حاسما في أي عملية عسكرية في مالي، حيث عملت على إقناع الجزائر بضرورة تغير موقفها السلمي الذي اعتبرته أغلب المنظومة الدولية "مقاربة شاملة "لحل الأزمة.

---

[240] حكيم السليماني، مرجع سابق.

[241] حاتم خاطر :"**الفكر الجهادي في شمال مالي يمتد إلى أوروبا**"، على الرابط : http://www.djazairess.com/elmassa40148.

إلا أن تفجر الأحداث وتطوها في مالي فجر قنبلة من العيار الثقيل بعد تأييد الجزائر بالحل العسكري، الذي فتح المجال لانتقاد الدبلوماسية الجزائرية أين أصبحت أغلب الدول تشكك في مدى تطابق مبادئها مع أفعالها.

لقد أحدث التدخل العسكري في مالي تداعيات تهدد الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، حيث تحالفت الجماعات الإرهابية مع المتمردين من أجل الانتقام من الدول المتدخلة في مالي ما من شأنه أن يجر الجزائر إلى المستنقع المالي. ونتيجة لهذا فالوضع المستقبلي لمالي لما بعد التدخل العسكري يدور في ثلاث سيناريوهات محتملة: أما الأول فيدور حول نجاح العملية العسكرية في وضع ترتيبات أمنية لمالي والمنطق ككل، أما السيناريو الثاني فيصب في قالب تنسيق الجهود الدبلوماسية لتهدئة الأوضاع في مالي والمنطقة بعيدا عن التدخل الأجنبي أي القيام بعملية إصلاحية للأوضاع أما الثالث وهو الأخطر حيث يعبر عن التغير الجذري في المنطقة عن طريق استمرار الصراع و انهيار الدولة.

# الخاتمة:

**خاتمة:**

إن الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به الجزائر جعلها تواجه العديد من التحديات، نظرا لطبيعة التغيرات الإقليمية و الدولية التي تضع الأحداث الأمنية في المقدمة كونها تمس بالجانب الأمني الإنساني، خاصة في ظل ما تشهده منطقة الساحل الإفريقي من تطورات و تحولات كالحرب الليبية و الأزمة المالية الراهن ما سبقها في ثورات تصب في قالب الربيع العربي في كل من تونس و مصر. فإنه من المتوقع أن تخضع الدبلوماسية الجزائرية لهذه التأثيرات كونها تحمل على عاتقها مسؤولية حل القضايا الأمنية الإفريقية من منطلق دورها الريادي كقوة إقليمية.

وعليه فقد جاء البحث الموسوم ب:"**دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة المالية الراهنة : دراسة في الأداء**" في شكل دراسة تحليلية واستقصائية لمعرفة الأسباب و الحركيات التي تحكم و توجه الدبلوماسية الجزائرية في محيطها الإفريقي المحاط بسلسلة من التوترات في ظل وجود قوى إقليمية و أخرى دولية تسعى إلى تحقيق مصالحها في المنطقة و التي قد تفشل جميع المخططات الجزائرية الساعية إلى نشر الأمن و الاستقرار و النابعة من مبادئ دستورية ثابتة.

لقد استطاعت الدبلوماسية الجزائرية على الراغم من هذه التهديدات و التحديات التي تواجهها في فضائها الجيوسياسي الإفريقي على وجه الخصوص فيما يتعلق بقضايا الإرهاب أن تثبت للعالم قدرتها على التحكم

فيه ما ساعدها على ذلك هو التجربة التي خاضتها خلال العشرية السوداء والتي ساهمت في إعطاء الجزائر خبرة لا مثيل لها في مكافحة الإرهاب والتعامل مع الإجرام لا سيما على مستوى الأجهزة الأمنية والإدارية و حتى الخارجية التابعة للدولة الجزائرية، وهو ما جعلها ورجعا هاما للولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

وقد تمكنت الدبلوماسية الجزائرية أن تسمع صوتها في محافل دولية عديدة، كعملها على تسوية الأزمة المالية الداخلية سنوات التسعينات و أزمة 2006، انطلاقا من مبدأ "حسن الجوار"، غير أن مختلف التهديدات عبر الوطنية كالإرهاب عبر الوطني والجريمة عبر الوطنية اللذان يشكلان ثنائيا متكاملا، بالاضافة إلى الحرب الليبية و ما صاحبها ذلك من انتشار للأسلحة في مالي خاصة جعل ما يحدث في مالي اليوم حديثا جديرا بالاهتمام أين كان لا بد لنا من تسليط الضوء عليه انطلاقا من جذور الأزمة المالية التي ترجع إلى التهميش الذي تعنيه قبائل الطوارق من قبل الحكومات المتعاقبة لدولة مالي، والتي أدت في 04 أفريل 2012، إلى إعلان الحركة الوطنية لتحرير الأزواد إحدى أكبر فصائل المتمردين الطوارقمن عن إقامة إقليم أزوادي مستقل عن الجنوب المالي ما أكد أن هذه الأزمة تحمل مخاطر ومكاسب في أن واحد لدول الجوار و خاصة الجزائر، حيث وضعت الدبلوماسية الجزائرية أمام تحدي جديد على حدودها الجنوبية.

سعت الجزائر في ظل هذا الوضع إلى العمل على وضع حل سياسي سلمي تفاوضي يجمع جميع أطراف الأزمة حول طاولة واحدة، حيث حظيت بإجماع العديد من أعضاء المجتمع الدولي عليها، خاصة من قبل الدول الكبرى ( فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية )، و وصفت ب"المقاربة الشاملة" لحل الأزمة. بيد أن هذه القوى غيرت موقفها وسعت إلى ضرورة الإسراع بالحسم العسكري في مالي من منطلق الحرب على الإرهاب.

وأمام الضغوطات الخارجية و التداعيات الأمنية قامت الجزائر بتغيير موقفها نحو الحل العسكري عن طريق السماح للقوات الجوية الفرنسية بالمرور على الإقليم الجوي الجزائري أين كادت الجزائر أن تجر نحو المستنقع المالي خاصة بعد تلقيها لهجوم إرهابي متعدد الجنسيات استهدف القاعدة الصناعية بعين أميناس بالجنوب الجزائري كرد فعل من قبل التنظيمات الإرهابية على السماح لها بعبور الطائرات الفرنسية أين صرحت فرنسا على لسان وزير دفاعها "**جون ايديون**" "**John Idrion**" : ". .. **أن ما يحدث في الجزائر هو عمل حربي...**"، في محاولة إلى إيجاد حجة للجزائر من أجل استخدام قواتها

العسكرية في الحرب على الشمال المالي. كما فتحت انتقادات عديدة وصفت بأن الدبلوماسية الجزائرية لا تتطابق من حيث مبادئها و أفعالها.

وقد خلصت الدراسة إلى أنّ هذا الواقع فرض على الدبلوماسية الجزائرية توسيع دائرة المشاركة في العملية السياسية و تغيير مبادئها الدبلوماسية الثابتة في عالم لا يعتمد على المبادئ في وضع اهتماماته و تحقيق مصالحه بما يتماشى و المصالح البراغماتية، حيث كان عليها أن تعمل من أجل إيجاد مناطق نفوذ على الأقل في الدول المحيطة بها سواء عن طريق السلاح أو بواسطة المال كما تفعل الدول الكبرى من منطلق المصلحة البراغماتية التي توازن بين المنفعة و التكلفة.

أيضا فقد فتح التدخل العسكري الفرنسي في مالي سيناريوهات على الأمن المالي و المنطقة ككل يأخذ السيناريو الأول مسار استمرار الوضع الصراعي في مالي بين القوات الفرنسية و المتمردين و إلى جانب التنظيمات الإرهابية مما قد يدفع بقاء القوات الفرنسية لوقت أطول في مالي، أما السيناريو الثاني فيأخذ المسار الإصلاحي عن طريق توحيد وتنسيق الجهود الإفريقية فيما بينها و العمل على بناء منظومة مؤسساتية لإدارة الأزمات الأمنية وغير الأمنية بعيدا عن التدخلات الأجنبية و محاولة الجمع بين القوة الناعمة و الصلبة أي الاعتماد على عنصر التنمية كعنصر أساسي لتحقيق الأمن إلى جانب القوة العسكرية من خلال ديناميكية قائمة على أساس التعاون المشترك في مجال مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة، أما السيناريو الأخير فيتمثل في تحالف المتمردين مع الجماعات الإرهابية و عصابات الإجرام مما يجعل العدو غير محدد ويجعل من الصعب بما كان حصره و القضاء عليه ما من شأنه أن يؤدي إلى ضعف هيكل الدولة و انهيارها الأمر الذي يضع الأمن الإقليمي وحتى العاملي ككل في خطر.

وقد وصلنا من خلال هذا الموضوع إلى جملة من الاستنتاجات جاءت على النحو التالي:

- ✓ نظرا لشساعة الإقليمي الجغرافي الجزائري و عمقه الإفريقي كان لا بد من الحديث عن الدبلوماسية الجزائرية في هذه الحلقة الأمنية الحيوية.
- ✓ استطاعت الدبلوماسية الجزائرية أن تسمع صوتها في المحافل الدولية عن طريق قدرتها على حل القضايا الإفريقية و الدولية بالاعتماد على مبادئ دستورية ثابتة كانت نتاجا للثورة التحريرية كتسوية الأزمة الداخلية المالية انطلاقا من مبدأ حسن الجوار.
- ✓ تتميز الدبلوماسية الجزائرية بالخصوصية، حيث ترتكز على عنصر السرية و عدم اللجوء إلى التهويل و إطلاق التصريحات في وساءل الإعلام.

- ✓ تمثل منطقة الساحل الإفريقي وما تحمله من تحديات مكانة لبروز الدور الريادي الجزائري.
- ✓ انطلقت الجزائر في حل الأزمة المالية الراهنة من مقاربة سياسية سلمية نابعة من مبدأ الحفاظ على الوحدة الترابية للدول.
- ✓ جاء التدخل العسكري الفرنسي في إطار سياسة هجومية في إفريقيا اتبعتها فرنيا في السنوات الأخيرة في إطار التنافس مع الدول الكبرى على النفوذ أين كان النفوذ الفرنسي عرضة للانحسار خلال سنوات إدارة "**بوش**" ( 2000-2008).
- ✓ التدخل الفرنسي غير انفرادي أنما مدعوم بإستراتيجية اللاعب من الخلف المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية.
- ✓ فشل التدخل العسكري الفرنسي لأنه لم يحدد الجهة التي جاء من أجله : الطوارق، تنظيم القاعدة، أم الانقلابيين، كما أن التحالفات الإرهابية ساهمت في انتكاسته تغير مجرى الأحداث.
- ✓ أثبتت التجارب في العراق وأفغانستان والصومال، أن التدخل الأجنبي يتحالف عضويا مع و وظيفيا مع جماعات الإرهاب والجريمة المنظمة.
- ✓ يؤدي العمل على تكثيف الجهود الدبلوماسية الإقليمية في إطار التعاون على حل القضايا والأزمات الداخلية بعيدا عن التدخلات الأجنبية بما يضمن الأمن القومي الإقليمي.

ونظرا لأهمية الموضوع و حداثته و جملة التحديات و الرهانات التي تؤثر على السلوك الخارجي الجزائري و كذا على أمنها الداخلي و الإقليمي خلصنا من خلال ما تقدم إلى اقتراح التوصيات التالية :

- ✓ فرضت التغيرات والتطورات في منطقة الساحل والصحراء ذات الخصوصية الجيوسياسية على الدبلوماسية الجزائر مجالا لإعادة القراءة لاكتشاف محركات و وسائل التحرك تجاه المنطقة التي تشكل أطماعا خارجية.
- ✓ إعادة النظر في ضمان إجراءات دستورية تعطي الجيش الجزائري حق التدخل و تتبع الجماعات الإرهابية و مختلف التهديدات المتأتية من خارج حدود الدولة.

- ✓ يجب على صناع القرار في الجزائر عدم التقيد المطلق بالمبادئ الدستورية فالظروف الراهنة وعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية والتحولات والتغيرات التي زادت و وسعة أجندة التهديدات التي لم تعد مقتصرة على الاستعمار الخارجي فقط وإنما أصبحت تهديدات تنبع من داخل الدولة ( التهديدات اللا تماثلية )، تفرض إعادة قراءة في المبادئ التي تحكم وتوجه الدبلوماسية بما يتماشى مع أهدافها و يكفل لها أمنها واستقرارها، كون العلاقات فيما بين الدول في عالم اليوم لا تحكمها المبادئ وإنما المصالح.
- ✓ على الجزائر أن تعمل على استخدام الإعلام لتسويق سياساتها الخارجية.
- ✓ ضرورة أن تعمل الجزائر على تقوية الجبهة الداخلية وذلك بمحاولة عزل الأحزاب السياسية الإسلامية عن القيادة السياسية في ظل صعود التيارات الإسلامية بعد الثورات العربية.

# الملاحق:

**الملحق رقم 01: خريطة جيو-سياسية لانتشار الطوارق في إفريقيا**

http://www.google.fr/imgres

**الملحق رقم 02: خريطة جيو-سياسية لإقليم الأزواد**

http://www.google.fr/imgre

## ملحق رقم 03:

**مجموعة حركات الأزواد في مالي :**

1) الحركة الشعبية لتحرير الأزواد: تأسست سنة 1990 في مالي، توصف بأنها الحركة الأكثر اعتدالا من بين المجموعات الطوارقية، وقد أدى توقيعها على اتفاقية تمنراست بالجزائر سنة 1991 إلى انشقاقات عديدة داخلها.
2) الجبهة الإسلامية العربية لتحرير الأزواد: تأسست في 27 جوان 1988 في موريتانيا.
3) الجبهة الشعبية لتحريرالأزواد: أنشئت سنة 1991 وهي منشقة عن الجبهة السابقة (الجبهة الإسلامية العربية لتحرير الأزواد). تراجعت عن اتفاق تمنراست بعد فترة قصيرة من مصادقتها عليه معتبرة أن الإرادة المعلنة من طرف النظام المالي لم تطبق في الواقع سواء ما تعلق بإدماج المقاتلين أو إقامة لجنة للتحقيق في المجازر التي مست الطوارق.
4) الجيش الثوري لتحرير الأزواد: أنشئ سنة 1991 رفض اتفاق تمنراست ودخل في مواجهات مع الحركة السابقة خاصة الحركة الشعبية لتحرير الأواد .
5) الحركات والجبهات الموحدة للأزواد: تضم الحركة الشعبية لتحرير الأزواد، الجبهة العربية لتحرير الأزواد، الجهة الإسلامية العربية لتحرير الأزواد، الجيش الثوري لتحرير الأزواد والتي تجمعت بمناسبة مفاوضات باماكو سنة 1992، لكن الصراع على النفوذ داخلها اضعف من موقفها التفاوضي مع حكومة مالي.
6) "حركة 23 ماي" أو "التحالف الديمقراطي من أجل التغيير": تأسست سنة 2006 وقامت بعملية هجومية ضد ثكنتين عسكريتين للقوات المالية في كيدال في 2006. وقعت اتفاقية سلام مع الجزائر في السنة نفسها ومازالت تتفاوض مع حكومة مالي في صورة متقطعة.
7) المؤتمر الوطني لتحير الأزواد: أنشئ بدعم من طرف المغرب بعد الانفراج في قضية الطوارق التي أفضت إلى اتفاقية الجزائر العاصمة سنة 2006.

هذا بالإضافة غلى عدة حركات مضادة من بينها :

) الجبة الموحدة لتحرير الأزواد: تأسست سنة 1994 تكونت من مختلف مجموعات الدفاع 1 الذاتي وهي مناوئة للسكان الرحل من الطوارق والعرب

2) الحركة الشعبية" غونداي كوس": تأسست في 14 ماي 1994 وهي حركة مضادة للطوارق تحضى بدعم الجيش المالي وعدد من المنظمات السياسية والمالية هناك.

**ملحق رقم04 : حرب مالي**

**مقتطعات من الصحافة الوطنية و الدولية:**

**التدخل في مالي، الحلقة الجديدة في مخطط الشرق الأوسط الكبير و السياسة الامبريالية لتفكيك الأمم**

جاء في جريدة أندبندنت (14 يناير): "من الممكن أن يبلغ التدخل في مالي الأهداف المسطرة له في المرحلة الأولى و هي فرض تراجع الميليشيات الإسلامية و دعم الحكومة في مالي، إلا أن الحرب في ليبيا كانت هي الأخرى بمثابة نجاح إلا أن ارتداداتها كانت لها آثار كارثية. وفي أفغانستان أيضا، ما تزال القوات الغربية مقحمة في حرب بلا نهاية خربت استقرار باكستان من خلال الهجمات التي تقوم بها الطائرات بدون طيار التي أودت بحياة مئات المدنيين و تسببت في انتشار الفوضى و الخراب. إضافة الى ذلك فإن تكاليف هذه التدخلات الغربية قد تجهلها صحافتنا إلا أنها ينبغي تسديدها."

و تشير الجريدة أيضا:"أن الجزائر و رغم محاولاتها إلا أنها لم تتمكن من إبعاد شبح هذه الحرب"، ومن جهتها لاحظت جريدة لوكوتيديان دورون (14 يناير) بأن "الحرب التي اندلعت عند أبوابنا تعد جزءا لا يتجزأ عن الحلقة المفتوحة للحرب الشاملة التي تحاول أن تجد مبرراتها من خلال نشاط الجهاديين، و ما الخطاب الفرنسي حول إمكانية قيام دولة إرهابية على شاكلة و نموذج طالبان لا يكتنفه أي غموض في هذا الشأن".

و تضيف نفس الجريدة (17 يناير):"لا يمكن القيام بتدخل عسكري دون الاستفادة منه، فعندما كانت شعوب إفريقيا التي أنهكها سلب خيراتها تستغيث لطلب النجدة، فإن المستعمر الأسبق الذي يصرف في اليوم 400000 يورو يوميا على مغامرته العسكرية في مالي، يجد من حل إلا إرسال صندوق النقد الدولي و البنك العالمي (...)، و على غرار ما يجري في إفريقيا برمتها، فإنه من الوهم الاعتقاد بأن الحرب ستكون محدودة في تلك المنطقة".

**الخراب في مالي انعكاس مباشر لتدخل الناتو في ليبيا**

إن الموقع الأمريكي للسياسة الخارجية "السياسة الخارجية تحت المجهر" (19 يناير) أكد أن تدخل الناتو في ليبيا هو الذي تسبب في تفكيكها حتى أصبحت في حالة إفلاس، ففي بحر شهرين فقط، استولى الطوارق على ترسانة القذافي الحربية و تمردوا لطرد الجيش المالي العاجز و الفاسد من الشمال".

أما جريدة لوسوار دالجيري فتذكر :" **التدخل العسكري في ليبيا فتح باب جهنم على مصراعيه**، بحيث أصبحت الحدود الليبية مفتوحة لعبور الأسلحة و الرجال باتجاه مالي وهو ما أثار قلاقل و مشاكل كبيرة للجزائر تبعث على القلق".

وقد ذكر صاحب الافتتاحية بالاستمرارية الرجعية بين حكومات ساركوزي (عند تدخله في ليبيا تحت غطاء القرار الأممي 1973 و غطاء حلف الناتو)، و حكومة هولاند (بتدخلها في مالي تحت غطاء القرار الأممي 2085)، ففي فرنسا، التناوب السياسي الحكومي لا يعني البتة القطيعة مع مصالح الإمبريالية الفرنسية (...)، يصعب علينا حقا أن نؤمن بنزاهة الحكومات التي كانت تغض النظر عندما كانت تغض النظر عندما كانت دولة مالي تغض الطرف عن تنقل المهربين و العصابات الإرهابية بمطلق الحرية و عندما كانت بمثابة

الوسيط للاستفادة من ربع الفديات المدفوعة لتحرير الرهائن الأجانب (...) فكيف تشعر بتأنيب الضمير عندما النظام الحالي مغامرة ساركوزي في ليبيا؟.

**"الحرب تجري في مالي، لكن الجزائر هي المستهدفة" (القدس العربي 14 يناير)**

كتبت صحيفة **القدس العربي:"** زارت كاتبة الدولة الأمريكية، هيلاري كلينتون، الجزائر أملا في إقناعها بالتدخل العسكري للقضاء على التواجد الجهادي الإسلامي في مالي، أي إغراقها في حرب دموية لإرهاقها ماديا لسنوات عدة، غير أن الجزائر رفضت القيام بهذه المهمة المريبة و لا نستبعد إخضاعها لعقوبات رهيبة حتى تدفع ثمن رفضها".

إن النفط يعد المبرر لكل تدخل عسكري غربي في العالم الإسلامي، و مالي لن تكون الاستثناء، حقيقة، فإن مالي ليست غنية، إلا أنها دولة مجاورة لأكبر آبار النفط و الغاز في إفريقيا، أي آبار الجزائر و نيجيريا(...) إنهم لم يتمكنوا من تفجير ثورة في الجزائر، لا لأن نظامها يعد نموذجا فذا في الديمقراطية و العدالة، بل لأن الشعب الجزائري دفع 200000 قتيل أثناء حرب أهلية دامت أكثر من عشرية...

إن هذا التأكيد و القناعة تتقاسمه الصحافة الجزائرية و جاء ذلك عقب الهجوم الذي نفذته جماعات مسلحة مرابطة في شمال مالي على موقع غازي و الذي دحرته القوات الجزائرية.

وجاء في صحيفة **لوكوتيديان دورون (17 فبراير)** تحت عنوان **" محاولة جر الجزائر الى الحرب"** ما يلي:" إن الهجوم البارحة(...) يجعلنا ندرك أن مناطقنا الجنوبية ليست في مأمن من التطورات الواقعة في منطقة الساحل التي أصبحت مسرحا للمعارك بين قوات التدخل المنتشرة في مالي و الجماعات الجهادية المسلحة (...) و عليه فقد أصبحت السلطات الجزائرية مرغمة على تسيير الوضع في حين أنها كانت تعتقد بأنها ستحمي الوطن بالدعوة إلى الحل السياسي عوض التدخل العسكري(...)فإذا قامت عناصر إسلامية بارتكاب هذا الهجوم ، إلا أنه لا يمكن استبعاد أن تكون بعض الدوائر هي من دبرته لجر الجزائر إلى معسكر الحل العسكري الشامل في مالي (...)هناك بالتأكيد رغبة للي ذراع الجزائر و الزج بها عسكريا إلى أبعد ما كانت تريده منذ بداية الأزمة المالية، و الوسيلة الأكيدة كانت بإرغامها عبر مهاجمة ما يضمن قوت شعبها، أي صناعتها النفطية و الغازية".

**لوكوريي دالجيري (21 يناير)** كتبت:

**"هجوم إن أمناس مؤامرة تحاك ضد الجزائر"**، و تضيف:" كلما جمعنا عناصر و قطع هذا اللغز الدرامي يتجلى بوضوح بأن هذا الهجوم قد تم تنفيذه من طرف دوائر قوية مزودة بوسائل بشرية و مادية خارقة للعادة، و أن الهدف المتوخى منه هو جر الجزائر بصفة مباشرة إلى الحرب في مالي، مع ضرب استقرارها و السماح للجيوش الغربية لوضع أقدامها على الأرض الجزائرية الغنية، و بوجه خاص صحراؤها التي لطالما أسالت اللعاب. يبدو أن بلادنا قد نجت من السقوط فيما هو أبشع.

ولا يراودنا أدنى شك بأن هذه المؤامرة ما هي إلا في أطوارها الأولى، و هو ما يحثنا على المزيد من اليقظة و المحيطة اليوم أكثر من أي وقت مضى..."

أما جريدة الوطن (19 يناير) فقد نشرت حديثا مع ضابط سابق في الجيش الوطني الشعبي عنوانه:

**بلمختار قام بتنفيد مهمة تدويل النزاع المالي",**يبين فيه أن مرتكبي الهجوم على إن أمناس مثلهم مثل جماعة أنصار الدين الذين نفذوا مهمة تدويل النزاع في مالي باحتلال مدينة كونا التي تقع على بضعة مئات الكيلومترات من العاصمة باماكو.

وردا على سؤال مفاده كيف تفسرون هذه العملية الموجهة ضد موقع غازي بعين أمناس؟ قال الضابط السابق:"لقد قامت جماعة الموقعون ا لدماء تحت إمرة المسمى بلمختار, المنتسب للقاعدة بتفنفيد مهمة تدويل الصراع على غرار ما قامت به جماعة أنصار الدين بقيادة إياد أغ غالي باحتلال مدينة كونا,فكان الأول يريد تدويل الصراع والثاني لتبرير التدخل,لقد وضع بلمختار الجزائر أمام تحديين اثنين، معالجة الهجوم بسرعة أو التريث وبالتالي الخضوع للضغوطات الغربية التي كانت لتعبير هذا التردد بمثابة عجز عن تحمل المسؤوليات,وهو ما يفسح المجال أمام تدخل القوات الأجنبية على أراضينا تحت ذريعة تحرير الرهائن.

وفي مقال أخر جاء في جريدة **لوكوريي دالجيري** عنوانه"**كادت المؤامرة أن تكون ناجحة",**كتبت الجريدة"أن هؤلاء المجرمون,عبر توجيه نداء لفرنسا لوقف العدوان على مالي,كانوا يحاولون إيهامنا وتحويل الأنظار وبالتالي رمي عصفوري بحجر واحد,لقد أرادوا إعادة طرح الأزمة المالية من خلال إعطاء الدور لبارز لفرنسا,ومن ناحية أخرى يسعون إلى جر الجزائر بصفة إلى هذا المستنقع الذي قد يحول المنطقة برمتها إلى ساحليتان(...) إن باريس التي فتحت أبواب الشر بعدوانها على ليبيا لا تريد التوقف في منتصف الطريق,وسعيا في نفس الوقت الذي سلكه وزير الاتصال محمد السعيد,فإن الجزائر مستهدفة حقا من دوائر قوية ينبغي الكشف عنها بسرعة وإلا ستكون البلد االمقبل ضمن قائمة البلدان الواجب زعزعتها في إطار المخطط الأمريكي الصهيوني للشرق الأوسط الكبير".

**"نموذجهم"الخراب في الصومال**

منذ تاريخ 15 يناير,خصصت صحيفة **نيويورك تايمز** منبرا للسفير الأمريكي الأسبق في مالي (2002_2005),فيكي هودلستون,موظف سام في الشؤون الخارجية والدفاع,تحت عنوان

**لماذا ينبغي علينا المساعدة في إنقاذ مالي؟".**

فإذا اتخذ المتحدث موقفا داعما للتدخل الأمريكي المباشر في مالي,فإنه يلح على"أن تتولي بلدان شمال إفريقيا,وبالأخص الجزائر هي الدولة الوحيدة في القارة التي تمتلك القوة العسكرية والضباط الأكفاء والتجربة الكافية لمحاربة الإرهاب, إضافة إلى قربها الجغرافي، لاستخلاف فرنسا في إحلال السلم".

إن نموذج التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب الذي يستدل به هدلستون لا يشوبه ادني شك " لأنه يعتبر أن هذا التعاون كان ناجعا ضد جماعة الشباب المنتسبة للقاعدة في الصومال, ولا يسعه إلا النجاح مرة أخرى في مالي " مضيفا أن الدور المحوري الذي يجب أن تضطلع به الجزائر" أن مفتاح السلم في مالي يمكن في دحر المتمردين الإسلاميين ثم قيام باماكو بالتفاوض مع رحل الشمال (...) ويمكن أن يكون هذا الاتفاق مماثلا لذلك الذي سمح بإقامة إقليم الصومال , تمكنت من تنظيم انتخابات ديمقراطية وحافظت على السلم إلى أن أصبحت دولة سيدة بأمر الواقع ".

إن نموذجهم لمجمل منظمة الساحل هو الصومال التي تقبع منذ التدخل الأمريكي في سنة 1992 (تحت غطاء أممي) في الفوضى والخراب, تراقبها ميليشيات وقادة حورب وعصابات .

وبشان دور الولايات المتحدة في المنظمة , نشرت جريدة لوتونتيك (23يناير) حديثا تحت عنوان

**" يد البنتاغون الامريكي وراء التدخل الفرنسي في مالي"**

يرد في الجيوسياسية , ويليام اندغال, على سؤال خاص بإقحام فرنسا في نزاع آخر في الخارج قائلا : " اعتقد بان التدخل في مالي حلقة أخرى لدور فرنسا في ضرب استقرار البلدان كما عايشناه بصورة خاصة في ليبيا العام الماضي والإطاحة بنظام القذافي, انه لاستعمار الفرنسي في مالي على غرار ما هو جار في شمال مالي الذي احتلته القاعدة وجماعات إرهابية أخرى لتدبير التدخل العسكري , وجنوب مالي يعد منظمة زراعية.

فهذه العملية تحمل توقيع القيادة الأمريكية في إفريقيا (افريكوم) وهي محاولة لعسكرة المنطقة والسطو على مواردها الطبيعية , ومالي يعتبر الجسر المؤدي الى تحقيق ذلك لأنه يقع على الحدود الجزائرية التي تعتبر إحدى أولويات التدخلات المتنوعة لحلف الناتو بالنسبة لفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وأطراف أخرى , كما أن هناك موريطانيا وساحل العاج وغينيا وبوركينافاسو , هي بلدان تزخر بموارد وثروات طبيعية هائلة غير مستغلة مثل الذهب والمنغنيز والنحاس وبخصوص السؤال : لماذا كانت فرنسا أول البلدان الغربية تتدخل مباشرة في مالي ؟ لم يرد الباحث:" اعتقد ذلك يعكس إستراتجية حكومة اوباما لتترك فرنسا تتحمل الضربات على غرار ما فعلته في ليبيا ومناطق أخرى خلال عام ونصف في حين ستقوم الولايات المتحدة بالتخفي وراء ستار بدل الصعود إلى الجبهة مثلما فعلته في أفغانستان والعراق وهو ما كلفها مصداقيتها أمام العالم , إن سرعة تقديم الولايات المتحدة لدعمها للتدخل الفرنسي العسكري وعمليات افريكوم تكشف اللثام على هذه العملية هي عملية أمريكية تتولى فرنسا لعبها دور الضابط الصغير المشارك فيها.

"توشك الإمبراطورية على دخول المنطقة بعدتها وعددها"

"قاعدة للطائرات بدون طيار في النيجر "

"وتوشك الإمبراطورية على ولوج منطقة الساحل والصحراء "

يحاول الجيش الأمريكي إقامة مراكز مراقبة في شمال مالي

" إن هذه المعلومات لا تثير دهشة احد طالما أن الولايات المتحدة كشفت عن نيتها وإدارتها في التدخل مباشر في الناطق الغنية بالمناجم والثروات الطباطنية " لوكوتيديان دورن (30يناير).

# المراجع:

**قائمة المراجع:**

**I. قائمة المراجع بالعربية**

**أ-الكتب**


1. أبو عامر علاء:" **الوظيفة الدبلوماسية نشأتها مؤسساتها قواعدها قوانينها**" ( الأردن:دار الشروق للنشر والتوزيع،ط 2000).
2. أحمد بن حليم مصطفى ،" **صفحات مطوية من تارخ ليبيا**"، ( الأهرام للنشر والتوزيع،مصر 1992).
3. أحمد هنداوي حسام ،" **التدخل الدولي الإنساني: دراسة فقهية وتطبيقية في ضوء قواعد القانون الدولي**"، (القاهرة، دار النهضة العربية)
4. البرناوي سالم حسين،" **العلاقات العربية -الإفريقية دراسة حالة العلاقات الليبية- الإفريقية، 1969-2003**"،( ليبيا ، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، ط$_1$،2005 ).
5. بن القبي صالح ، "**الدبلوماسية الجزائرية بين الامس و اليوم ومحاضرات اخرى**" ،(منشورات AENp).
6. بوخرص أنوار ، "**الجزائر والصراع في مالي**"،( بيروت، مؤسسة كارنيفي للسلام الدولي، أكتوبر 2012).
7. بوعشة محمد ،"**الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية**"،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط02،عام1999).
8. بوعشة محمد:"**الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى في القرن الإفريقي و إدارة الحرب الإثيوبية_الايريتيرية**"،( بيروت:دار الجيل للنشر و التوزيع،ط 01،عام2004)..
9. تبد روبرت غير،"**لماذا يتمرد البشر؟**"،(ترجمة:مركز الخليج للأبحاث،دبي:مركز الخليج للأبحاث،ط2008،1).
10. التنبكتي، **الطوارق عائدون لنثور**،( منشورات منظمة تامانيوت)
11. ثامر كامل محمد :" الدبلوماسية **المعاصرة وإستراتيجية إدارة المفاوضات**"، (الأردن:دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط01، 2000) .

12. حسن خليل ،"**النظام العالمي الجديد و المتغيرات الدولية**"،( بيروت:دار المنهل اللبناني،ط2009،1).

13. حسين خليل ،"**الجغرافيا ،الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبوليتيك**ا"،(بيروت:منشورات الحلبي الحقوقية،ط2013،1).

14. خليفة الشاوش عبد السلام ،**الارهاب والعلاقات العربية الغربية** ،(عمان :دار جزيرة للنشر والتوزيع ط1 ،2008)

15. زيات عبد الحليم ،"**التنمية السياسية:دراسة في علم الاجتماع السياسي البنية والأهداف**"،(الإسكندرية:دار المعرفة الجامعية،جزء2002،2).

16. سعيد القشاط محمد ،"**الطوارق عرب الصحراء الكبرى**"،(ط1 "، مؤسسة دي قار ،ب م ن).

17. سليم محمد السيد ،"**تحليل السياسة الخارجية**"،( القاهرة: مركز البحوث و الدراسات الاستراتيجية،ط1989،1)

18. عبد الحافظ احمد ،"**الدولة والجماعات العرقية :دراسة مقارنة للسياسة الروسية تجاه الشيشان و تتارستان 1991_2000**"،(القاهرة:مطابع الأهرام،2005).

19. عزيز شكري محمد ،"**الأحلاف و التكتلات في السياسة العالمية**"، (الكويت :سلسلة عالم المعرفة،العدد1978،07)

20. عطا محمد صالح زهرة:"**في النظرية الدبلوماسية**"، ( عمان:دار مجدلاوي للنشر والتوزيع).

21. لونيسي رابح ،" **دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، الجزائر**"، (دار المعرفة، د س ط)

22. ناجي عبد النور "**:منهجية البحث السياسي**"،( الأردن:دار اليازوعي العلمية للنشر والتوزيع،طبعة عربية،2011)

23. ولد خليفة محمد العربي ،"**إشعاع الثورة الجزائرية و أبعادها الجيوسياسية**"،( الجزائر: ورقة بحثية في الملتقى الوطني الأول حول تطور الدبلوماسية الجزائرية 1998).

**ب-المذكرات :**

1) إبراهيم سعادة،"**الجزائر والأمن الإقليمي**"،(جامعة الجزائر:رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية،تخصص:قانون دولي وعلاقات دولية).
2) بسباس هشام ،"**تدخل القوى الكبرى عبر حلف شمال الأطلسي في الأزمة الليبية 2011 وانعكاساته على الأمن القومي الجزائري**" ، ( جامعة قالمة:رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ،تخصص:علاقات دولية ودراسات أمنية، 2011-2012 ).
3) حمزة حسام ،"**الدوائر الجيوسياسية للأمن الجزائري القومي**"،(الجزائر: رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية2010-2011).
4) دالع وهيبة ،"**دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2006**"،(جامعة الجزائر:مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2007-2008).
5) رسولي أسماء ،"**مكانة الساحل الافريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد إحداث 11سبتمبر 2001**"،(جامعة باتنة: مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع :الدبلوماسية و العلاقات الدولية ، 2010-2011).
6) شاكر ظريف ،**البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء**"،(جامعة باتنة:رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية 2008-2009)
7) طالب ابصير أحمد ،"**المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**"،(جامعة الجزائر:مذكرة رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، فرع استراتيجية ومستقبليات 2009-2010).
8) العايب سليم ،"**الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**"،(جامعة باتنة:رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية،تخصص : علاقات دولية2011).
9) قادري سمية ،"**سياسة الجزائر الخارجية في منطقة الساحل الإفريقي 2003_2012**",(جامعة الجزائر:رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص:دراسات إقليمية،2012)
10) قجالي محمد ، "**ضبط الحدود الاقليمية للدول ومبدا حسن الجوار الحالة الجزائرية التونسية**"،( جامعة الجزائر:رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية تخصص قانون دولي ، 1990).
11) لعيفاوي بدر الدين ، "**مستقبل العملية السياسية للجزائر في ظل التحولات الإقليمية، 2011 . 2014 :دراسة استشرافية**" (مذكرة لنيل شهادة ماستير في العلوم السياسية واسع التخصص دراسات إقليمية 2012،2011)،

12) محمد الطاهر عديلة محمد الطاهر، "**أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1990-2004**"، (جامعة قسنطينة: مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية والعولمة، 2004-2005).

**جـ -المجلات والجرائد والدوريات:**

1) إبراهيم الدستوري أحسن ، "**المجتمع المدني في الجزائر( الحجرة، الحصار، الفتنة، المستقبل العربي)**"، (العدد 259، سبتمبر 2000)، ص 70.
2) أبو العينين محمود و اخرون ، **التقريري الاستراتيجي الافريقي 2006-2007** '(القاهرة:معهد البحوث و الدراسات الافريقية ,ط1,عام 2006)،ص 129
3) أحمد حسن الصلاح علي ،"**الدولة الإفريقية و نظرية العلاقات الدولية**"،**السياسة الدولية**، (العدد 160،2005).
4) ب حليم ،"**أزومة مالي ومستقبل الأمن في منطقة الساحل**"، **مجلة المستقبل**،2(6 ديسمبر_ 30 جانفي 2013).
5) برقوق امحند ،"**الساحل الافريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية**"،**العالم الاستراتيجي**,(الجزائر :مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 07،نوفمبر 2008).
6) بوبغلة عبدالحميد ، "**خطر تفكيك جميع بلدان الساحل**"، **جريدة الأخوة**، (العدد 48، فيفري 2013)،
7) بوقارة حسين ، "**مشكلة الأقلية الترقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي**"، **العالم الاستراتيجي**، ا(لجزائر، مركز الشمس للدراسات الاستراتيجية، العدد 07، نوفمبر )2008
8) بوقارة حسين ، **الإشكاليات الأمنية في الساحل الإفريقي**، **جريدة الشعب**،( العدد 1231، فيفري 2011)
9) بوكراع إلياس ، "**العلاقات المدنية العسكرية في الجزائر...جعل البلد ذونظام عسكري**"، **مجلة الجيش**، (العدد 461، ديسمبر 2001).
10) بوبيبة نبيل ،"**الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الاحنبية**"،(الجزائر: رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص:دراسات مغاربية 2010_2011).

11) تابليت علي ، "**السياسة الخارجية الجزائرية والنظام الدولي الجديد**"، **المجلة جزائرية للعلوم السياسية والإعلامية**، (العدد2003،02)

12) جفال عمار ،"**وجهة نظر حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية الجزائرية**"،**العالم الاستراتيجي**،(الجزائر:مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية،العدد 07 ،نوفمبر 2008).

13) جفال عمار ،"**وجهة نظر حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية للجزائر**"،**العالم الاستراتيجي**،(الجزائر:مركز دراسات الشعب الاستراتيجية، العدد 07، نوفمبر 2011).

14) جودي لامية ،"**د.ساحل : التدخل العسكري في مالي مجازفة والتسوية السلمية هي الحل**"،**جريدة الإخوة**، (العدد 48،جانفي 2013).

15) ح سليمان ،"**باماكو تقاضي مجرمي الحرب في الشمال لدى الجنائية**"،**جريدة الخبر**،(العدد 6779، 17جويلية 2013).

16) الحاج علي احمد حسين ،"**الدولة الإفريقية ونظريات العلاقات الدولية**"،**السياسة الدولية**،(عدد160،افريل2005).

17) حنون لويزة : "**فلتسقط الإمبريالية**" **جريدة الإخوة** (العدد 47، جانفي 2013).

18) الرياشي سليمان و وآخرون:"**الأزمة الجزائرية:الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**". (مجلة:المستقبل العربي ، العدد 11).

19) زياني صالح، "**واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي**"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، (العدد 09جانفي 2004).

20) ضيفي عبد الرزاق ،"**إزدهار تجارة السلاح في الجزائر**"**جريدة الخبر**،(العدد ،11جانفي 2012)،ص 05

21) فرحاتي عمر ، "**النظم السياسية العربية بين سلبية الثبات وايجابية التغيير**"، **مجلة العلوم الإنسانية**، (العدد02 جانفي 2002).

22) قادري حسين ، "**مستقبل الوضع الأمني في الساحل الإفريقي**" **العالم الإستراتيجي**، (الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية العدد07،نوفمبر 2008).

23) ل عبد النور ،"**المحلل الامني والاستراتيجي محند برقوق يحذر من:التدخل العسكري في مالي سيحول المنطقة الى حاضنة للارهاب العالمي**"،**جريدة البلاد**،( العدد 19،2432 جانفي2013).

24) هاشم ربيع عمرو ، "**الأحزاب السياسية الخارجية: أي دور؟**"، (مجلة الديمقراطية، العدد 04، خريف 2001).

**د- مواقع الأنترنت**

1) www.Moquatel.com/openshare/boloth/Dwal.Mond.
2) http://digital.ahram.org.eg
3) http://stadies.aljazeera.net
4) http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=216
5) http://www.albilad.com.
6) http://www.alhewar.com
7) http://www.djazairess.com/elmassa40148.
8) http://www.echoroukonline.com
9) http://www.islamonline.net .
10) www.barkouk.Mhaned.yaolasite.com
11) **أزمة مالي ثمرة للتدخل الأمريكي في ليبيا**" ، على الرابط: www.Albayan.ae.com
12) أقنيني زهور:"**تبني أفريكوم للمقاربة الجزائرية في مالي نوع من الرشادة العالمية**"، موقع الإذاعة الجزائرية على الرابط: htp://www.RadioAlgerie.dz/ar/2010.04.29.
13) أوعسري علي ،" **في مخاطر الأزمة الليبية على منطقة شمال إفريقيا**" ، **الحوار المتمدن**، العدد 3313 على الراط: [1]
14) ب محمد الصالح ، "**ندوة سياسات الدول الكبرى في الساحل الإفريقي: أمريكا تقر بالدور الريادي للجزائر** و فرنسا تغير سياستها على الرابط: http://www.almassa.com
15) برقوق سالم ، "**الأبعاد الإستراتيجية ليس الأمريكية في الساحل الإفريقي**", ندوة سياسات الدول الكبرى للساحل الإفريقي، **مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية**. على **الرابط:** http://www.echaab.com.
16) برقوق امنحند ، "**منطق الأمنية في ساحل الأزمات**"، على الرابط
17) بن محمد علي ، "**الدبلوماسية الجزائرية تثبت عجزا مزدوجا في أزمة مالي**"، على الرابط: http://www.algeriachannel.net

18) بوحنية قوي ،"**إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي**"،(مركز الجزية للدراسات) على الرابط:.http://www.aljazeera.com

19) بودهان ياسين، أمن الجزائر في مهب التدخل الفرنسي لمالي: http://www.elaph.com/web/news/2013

20) بوعقبة سعد ، "**مأساة مالي أم مأساة الجزائر**"، على الرابط: http://www.alkhabar.com/ar/antres/noukta/308202/html

21) بوغرارة حكيم: "**الجزائر تحذر من تداعياته الخطيرة للتدخل العسكري يزيد أزمة مالي تعقيدا**"، على الرابط: .http.//ar.algerie360.com//d8%a7

22) تاج مجدي ،" **المستقبل الجيو سياسي للمغرب العربي و الساحل الإفريقي**"، **تقارير مركز الجزيرة للدراسات.**

23) تشوركين: "**الأزمة الليبية أصبحت مقدمة لمخاطر أكبر بالنسبة للبلدان الإفريقية**"، على الرابط : [1]

24) جمال كريم: "**الأسس والمعايير والمبادئ التي تقوم عليها الدبلوماسية الجزائرية**"، على الرابط: http://www.alnahar.net

25) الحراثي ميلاد ،"**دولة مالي بين الديمقراطية و خيارات الانفصال والتدويل أو الطريق إلى إعلان دولة الطوارق**"،المجلة الإفريقية للعلوم السياسية ،على الرابط:http://www.studiesbchalaib.net

26) حمام محمد :"**الدبلوماسية الجزائرية إلى أين؟**" على

27) خ كريم ، "**تداعيات الحرب في مالي على أمن واستقرار المنطقة**"، على الرابط: http://wwwalbilad.net/archives/70582.

28) خاطر حاتم :"**الفكر الجهادي في شمال مالي يمتد إلى أوروبا**" ، على الرابط :

29) الرابط:.www.algerian_vision.com

30) زاوي علي "**تنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي**" ، على الرابط : http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2013/05/13/393021.html#.UZe59CZtzrg.facebook

31) زاوي علي :"**الحكومة المالية تعترف بالحركة العربية الازوادية لأول مرة منذ 50 سنة**"، على الرابط:http://facebook/hibajsk.com

32) زايت كمال ، "**الجزائر الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الساحل**"، على الرابط: http://www.france24.com

33) س أحمد ،"**انقلاب عسكري في مالي**"،على الرابط: www.Alakhabar.com

34) س حميد ،"**الدبلوماسية الجزائرية لم تستعمل أوراقها لمقاومة الضغوط الخارجية حول مالي، الطبقة السياسية همشت والشارع غيب في حرب قرب حدودنا**"، على الرابط:l http://www.elkhabar.com/ar/autres/mjhar/308537.htm

35) س محمد ،"**هولاند يعترف:لاحل للازمة في مالي دون الجزائر** "على الرابط: http://www.elbilad.net/archives/70582

36) سلطان محمد ،"**الخبير مصطفى صايج:اللوبي الفرنسي عاقب الرئيس المالي لأنه تعاون مع الجزائر**"،على الرابط http://www.ar.Algerie360.com

37) السليماني حكيم ، "**باحثون يرسمون سيناريوهات التدخل الفرنسي الفردي في مالي**"، على الرابط: http//www.alkhabar.com.

38) طواهر عزيز ،"**محمد خوجة التهديدات الإرهابية لا تزال قائمة و الوضع بمنطقة الساحل يستدعي مزيدا من اليقظة**"، على الرابط: http://www.sawt.alahrar.net/ara/interviews/4733.html

39) عطوان عبدالباري ، "**الجزائر أخطأت... وهذه أسبابنا**"، على الرابط: http://www.alqudsalarabi.info/indesc.asp?France/2013/01/01/htm

40) عظيمي أحمد:"**تداعيات التدخل العسكري في مالي على الجزائر**"، على الرابطhttp://www.almassa.com

41) العويديدي نور الدين ، "**الرئاسة والعسكر بالجزائر... تعاون وصراع وتعايش**"، على الرابط:

42) غ سارة ،" **المقاربة الجزائرية هي الأقرب لحل الأزمة في شمال مالي** "، على الرابط : http://adiyaronline.net.htm l

43) الفاتحي عبد الفتاح ،" آفاق **التجاذبات المغربية الجزائرية حول الإستراتيجية الإقليمية لمكافحة الإرهاب في الصحراء الإفريقية**" على الموقع . http://www. hespress.com

44) فهمي منال ،**من مكتب الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة بالشرق الأوسط**"،على الرابط:
http://ensan.net/new/148/articles2425/2008.03.14html

45) قطبي مصطفى ،"**إمارة أزواد السلفية الوهابية... إلى أين؟**" ، على الرابط :
http://albadee.net/news/4491

46) ل عزيز ،"**بين الحل السياسي و التدخل العسكري هكذا تعاملت الدبلوماسية الجزائرية مع الأزمة في مالي**"،الجزائر نيوز على الرابط: http://ar.algerie360.com

47) م أورراري ،"**عبد القادر مساهل :المقاربة الجزائرية للخروج من الأزمة في مالي تحظى بإجماع الدول الكبرى**"،**مداخلة حول الساحل و مالي من تنظيم الأمم المتحدة**"، على الرابط:
http://www.almasa.ar.com./ara/permalink/17920/html

48) م عرب الموسوي حمد ، "**مفهوم الارهاب الدولي**،" **مجلة الحوار المتمدن**، العدد3013، متوفر على الرابط:

49) محمد سليم، **الضابط المتقاعد محمد شفيق مصباح للشروق: "أستبعد مشاركة وحدات عسكرية جزائرية في شمال مالي"**، على الرابط:

50) محمد عبد الحليم منيرة ،"**الأزمة في مالي أعباء افريقية أمنية جديدة** "،**الأهرام اليومي**،على الرابط:

51) محمد عبدالحليم أميرة ، **ما بعد التدخل: "التداعيات الداخلية والإقليمية للحرب في مالي"**، **السياسة الدولية**، على الرابط،
http://digital.abram.org.eg/articles.aspsc?serial=1284760

52) محمود ابو المعالي محمد ،"**الحرب بين مالي والتوارق...هل يحرق شررها المنطقة برمتها؟**"،على الرابط: www.swissinfo.ch/ara/index

53) المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية: **التداعيات المحتملة للتدخل العسكري في شمال مالي**، على الرابط: http://ressnideast.org//html

54) مواقع الانترنت بالعربية

55) **موريتانيا الجزائر و ورطة "إمارة"تمبكتو السلفية** ،على الرابط: http://www.almassa.worldpress.com .

56) الموسوعة الحرة ويكيبيديا ، على الرابط:
http://or.wikipedia.org/wiki/%D9%D8%A71%D9%84

57) ندور عبد النور ،"**المحلل الأمني و الاستراتيجي محند برقوق يحذر:التدخل العسكري في مالي سيحول منطقة الساحل إلى حاضنة للإرهاب العالمي**"،على الرابط:" http://www.elbilad.net/archives/2013/10/page/94

**I. قائمة المراجع بالفرنسية**

**أ-المجلات والجرائد والدوريات:**

1) Ag Attaher Moussa:porte parole du bureau politique du MNLA : « **il ne saurait y avoir de solution militaire au conflit** »,**EL WATAN** , (N°6534,13/04/2012).
2) B Hamid ,"**L'Algerie reste encore l'axe central de l'intervention** ",**rfaternité ,(N°** 46 Decembre 2012).
3) B Hamid, « **l'Algerie reste encore l'axe central de l'intervention** »,**Fratérnité**(,N°46,Decembre 2012), p06.
4) Bennafla Karim, « **tchad :L'Appel des sirens arab-islamiques** »,**Autrepart** ,(N16 , 2000).
5) Blidi Amel , « **Philipe Hugon :L'Algérie pourrait jouer un rôle décisif au Mali** »,**Elwatan**,(N ° 6640, le 12 aout 2012).
6) Bourgeot Andre, "**Sahara ; espace géostratégique en jeunes politique (Niger)**"», **Autrepart,** N16(2000) .
7) george , **geopolitique du monde arabs**, (02 ed, paris, ellipses, 2005) mutin
8) Hanoun Louisa, « **A bas la guérre impéraliste** »,**FRATERNITE** ,(N°47 ,janvier 2013).

a. **J**ean Sylvester Mangerie, « **géopolitique Africaines ; Les révisions stratégique occidentale**s, « Institue(Thomas Mre Working paper( Aout 2007).

9) kaita kalifa," **conflit and conflit resolution in the sahel: the tuareg insurgency in mali**, **strategic studies institute**,( may 1998),

10) Makedhi Madjid, « **L'Algerie n'acceptera jamais une remise encause de territotoriale du Mali** »,**ELWATAN**,(**N6528**,07 avril 2012).

11) Makedhi Madjid, « **Medelci :l'activité terroriste est une grand menace pour le maghreb** »,**ELWATAN** ,(N°6608,10juillet 2012) .

12) Martinez Luis, "**Quels changement en Libye**", Cerie, n° 107( Octobre, Septembre 2000), pp 1-3.

13) Mohamed, **Violence et conflits en Afrique**, (paris , l' harmattan, 2005), p Tel Made Bangora

14) Pondis **J**ean-E Emmanuel, « **La coopération Franco- Africaine, uue** d'Afrique », **Internationale et stratigique**,( n°45? Janvier 2000).

15) R.y.T," MALI , **Sissi ko Cheick Oumar, président de SADI « Des intérêts colossaux…derrière la marche à la guerre** »" ,**Fraternité**,(n°46,décembre 2012).

16) Z Anis,"**Le president malien a cheve ses consultations**",**Elwatan**,(N°6634,06 aout 2012).

**ب- مواقع الأنترنت:**

1) « **Les ethnies ,les ethnies aux Mali** »sur cite : www.geocities.com/infomali/ethnies/Baramba/html

2) « **Mali :vers une :concertation nationel pour renforcer la transition** »,**JeunAfrique**,sur cite : http://www.Jeunafrique.com

3) C ouzani et P Perdrix, « **qui peut sauver le Mali ?crise Malienne :Alger se fait attendre** », sur cite :
4) http://www.jeuneafrique.com

i. http://www.oecd.org/data oecd/28/43/38903590 /pdf.

5) Le sahel ou la politique sépare ceux que la géographie rapproche »,sur cite : http://www.mde.int/download/publications/monigraphe25.PDF
6) Maria ROGINa SOARES DELIMA ، foreing policy and democracy: Apriliminary anarysis of Brazilian case in site internet: http://www.isarnet.org/moncive/lima.html
7) Oil and gaz , Atlas on regional integration in west africa,energy series,p9 in:
8) Taje Mehdi,''**les vulérabilités du sahel**'' , lettre du CEREM no. In http://www.cerems,defonse,gouv,fr/etudes,publication,lettre%20ducerems /lettre-CEREM-12.pdf.
9) United nations conference on trade and developement ,''Unctad hanbook of statistics 2009'', Newyork and genevaMUnited Nations publication

# الفهرس:

**الفهرس**


| | |
|---|---|
| الشكر والتقدير | |
| الإهداء | |
| الخطة | |
| مقدمة | |
| الفصل الأول: الدبلوماسية الجزائرية دراسة في المحددات والمضمون | 15 |
| المبحث الأول: المحددات الداخلية و الخارجية للدبلوماسية الجزائرية | 16 |
| المطلب الأول: المحددات الداخلية للدبلوماسية الجزائرية | 20 |
| المطلب الثاني: المحددات الخارجية | 23 |
| المبحث الثاني: بحث في مفاهيم ومضامين الدبلوماسية الجزائرية | 20 |
| المطلب الأول: مراحل الدبلوماسية الجزائرية | 20 |
| المطلب الثاني: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية | 23 |
| المطلب الثالث: أجهزة صنع الدبلوماسية الجزائرية | 27 |
| الفرع الأول: دور المؤسسة الرئاسية و المؤسسة العسكرية في صنع السياسة الخارجية الجزائرية | 28 |
| الفرع الثاني: دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة الخارجية الجزائرية | 31 |
| الفصل الثاني: الأهمية الجيواستراتيجية للساحل الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية | 37 |
| المبحث الأول : الساحل الإفريقي دراسة: جيوسياسية و اقتصادية | 38 |
| المطلب الأول: الإطار الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي وتأثيره على طبيعة الدولة و المجتمع | 38 |
| الفرع الأول: الموقع الجغرافي للساحل الإفريقي والوضع السياسي | 38 |
| الفرع الثاني: الوضع السياسي لدول الساحل الإفريقي | 39 |
| الفرع الثالث: الوضع الاقتصادي لدول الساحل الإفريقي | 40 |
| المطلب الثاني : الوضع الجيو_امني في دول الساحل الإفريقي | 42 |
| الفرع الأول: الإرهاب والجريمة المنظمة | 42 |
| الفرع الثاني: الهجرة غير الشرعية | 44 |
| الفرع الثالث:التجارة بالبشر والسلاح | 46 |
| الفرع الرابع: الأزمات الداخلية | 47 |
| المبحث الثاني: التجاذبات الإستراتجية في منطقة الساحل الإفريقي وتأثيرها على السياسة الخارجيةالجزائرية | 51 |
| الإستراتجية للدول الإقليمية المطلب الأول: التجاذبات | 52 |
| المطلب الثاني: التجاذبات الإستراتيجية للقوى الأجنبية في منطقة الساحل الإفريقي | 57 |

| | |
|---|---|
| المبحث الثالث : جمهورية مالي دراسة جيو سياسية وجيو أمنية | 62 |
| المطلب الأول : مالي : مقاربة جيو سياسية | 52 |
| الفرع الأول: الموقع الجغرافي لجمهورية مالي | 52 |
| الفرع الثاني: طبيعة المجتمع في جمهورية مالي | 63 |
| الفرع الثالث:الوضع السياسي والاقتصادي في جمهورية مالي | 64 |
| أمنية المطلب الثاني : مالي :مقاربة جيو | 65 |
| الفرع الأول: التحديدات الأمنية لدولة مالي | 65 |
| الفرع الثاني: جذور أزمة الطوارق و أطرافها | 66 |
| الفصل الثالث: تعامل الدبلوماسية الجزائرية مع الأزمة المالية الراهنة | 73 |
| المبحث الأول : الدبلوماسية الجزائرية والحل السلمي السياسي وموقف الكبرى من الأزمة في مالي | 74 |
| المطلب الأول: المقاربة الجزائرية السلمية لحل الأزمة في مالي | 74 |
| المطلب الثاني : مواقف القوى الكبرى الأجنبية والإقليمية لتسوية الأزمة في مالي | 80 |
| المبحث الثاني: تطور موقف الدبلوماسية الجزائرية من الأزمة وتداعياتها | 87 |
| المطلب الأول: أسباب ودوافع تغير موقف الجزائر نحو الحل العسكري | 88 |
| المطلب الثاني: تداعيات الخيار العسكري على المستوى الإقليمي والدولي | 93 |
| المبحث الثالث: سيناريوهات الوضع في مالي بعد التدخل العسكري الفرنسي | 102 |
| المطلب الأول: استمرار الصراع و عدم الحسم العسكري في مالي | 102 |
| المطلب الثاني: تنسيق الجهود الدبلوماسية لدول الجوار و تهدئة الأوضاع | 103 |
| المطلب الثالث: تحالف الجماعات الإرهابية و انهيار الدولة المالية | 104 |
| خاتمة | |
| قائمة المراجع | |
| قائمة الملاحق | |
| الفهرس | |